



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

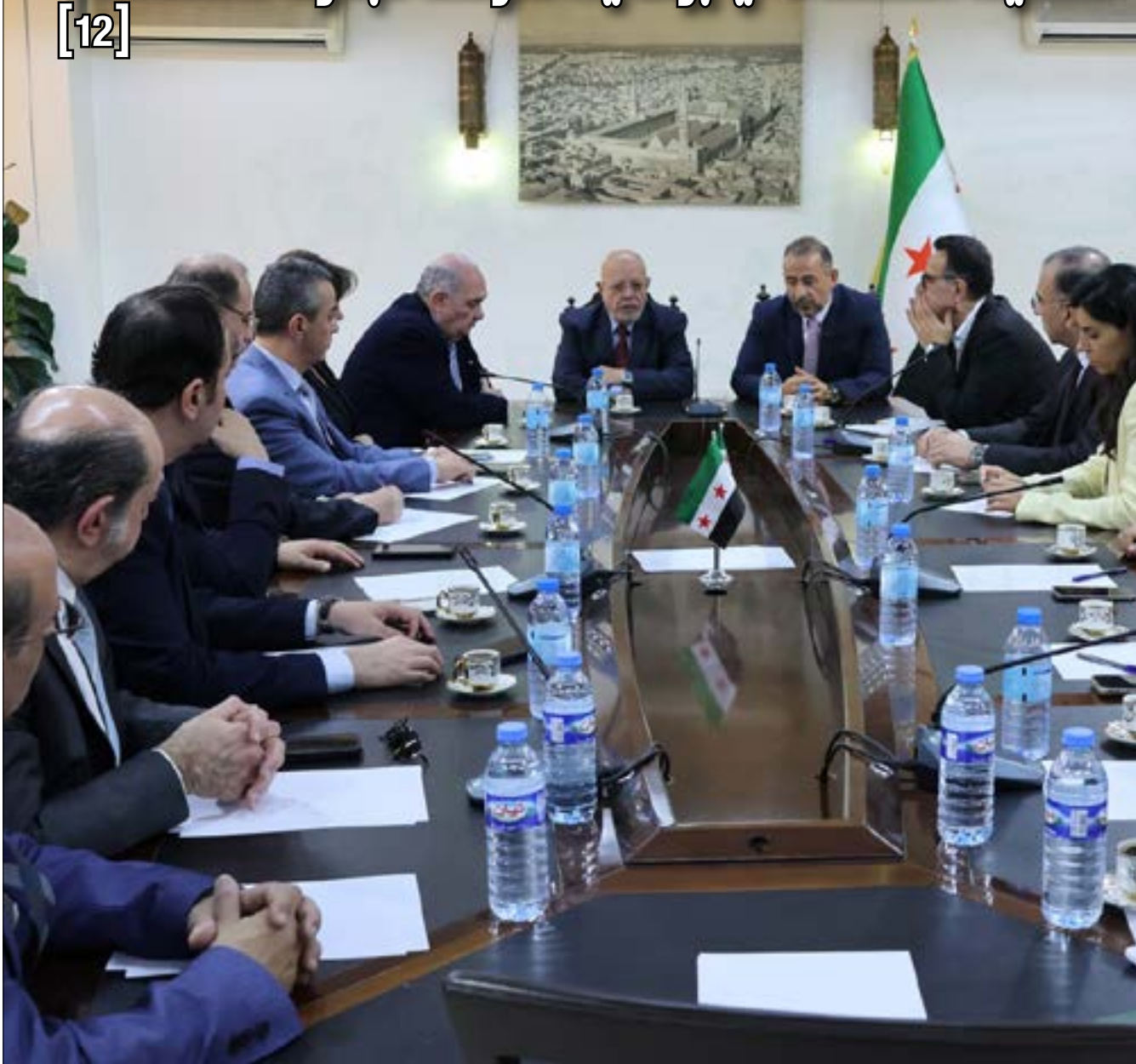
كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

«عاهات الاشتراكية» أم «عاهات الرأسمالية»؟

تضليل اقتصادي برعاية غرفة تجارة دمشق

[12]



تعلّمنا تجارب تونس ومصر والسودان وليبيا، وغيرها من التجارب، أن مجرد سقوط السلطة الحاكمة، لا يعني بالضرورة سقوط النظام الحاكم بعمقه الاقتصادي-الاجتماعي، أي بطريقته في توزيع الثروة، وفي التعامل مع البلاد واقتصادها وحقوق أهلها، سواء بالمعنى الوطني أو الديمقراطي أو الاجتماعي. وتعلّمنا أيضاً أن سقوط سلطة مستبدة وناهية، لا يمكن أن يتحول إلى انتصار حقيقي ومكتمل للشعب المقموع والمنهوب، ما لم يتم استكمال هذا السقوط ببناء نظام جديد مختلف جذرياً، عادل اقتصادياً-اجتماعياً، وديمقراطي و وطني، يحافظ على سيادة بلاده وثرواتها، ويستطيع الشعب من خلاله حكم نفسه بنفسه.

ولعل بين أكثر الأمور قدرة على كشف طبيعة أي نظام، الجانب الاقتصادي الاجتماعي؛ فكما هو معلوم، فإن السياسة هي تكثيف للاقتصاد وللصالح الاقتصادية المتصارعة، وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية التي يتبعها نظام من الأنظمة، هي ورقة عباد الشمس التي تكشف جوهره، أي لمصلحة من يعمل... داخلياً وخارجياً؟

«الموضة» السائدة الآن لدى المسؤولين الحكوميين ضمن السلطة المؤقتة، هي الحديث عن «الاقتصاد الحر» و«الخصخصة» و«بيع القطاع العام» و«استقطاب رؤوس الأموال والشركات الأجنبية»، وهي في الحقيقة الموضة نفسها بالضبط التي كانت سائدة لدى النظام السوري الساقط منذ عام 2005 بشكل معلن، ومنذ بدايات التسعينيات بشكل غير معلن.

التوجه الاقتصادي الذي ستتبعه البلاد سيصيب في نهاية المطاف بواحد من نموذجين عامين؛ إما أن يكون لمصلحة عموم السوريين، وبالتالي لمصلحة سورية وسيادتها واستقلالها وتطورها، أو بالضد تماماً من مصلحة الشعب السوري، وبالتالي في مصلحة قلة قليلة تثرى على حساب البلاد وأهلها، ومعها دول خارجية تواصل نهجها السابق للبلاد عبر آليات الاستعمار الحديث الاقتصادي المعروفة.

وفي سياق تحديد أي من النموذجين ستتبنى سورية، ينبغي أن نجيب عن سؤال أساسي دائماً: لمصلحة من؟ هل من مصلحة الشعب السوري والسيادة السورية؟

* فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الخارجية؟
* تفكيك قطاع الدولة وإنهاء وظيفته الاجتماعية؟
* التنازل عن القطاعات الاقتصادية السيادية؟
* تقديم مصالح المستثمرين والتجار على مصالح العمال والمنتجين؟

الإجابة عن هذه الأسئلة هي ضمناً إجابة عن سؤال: ما هو نموذج الدولة الحديثة التي يريدها السوريون؟ هل هي دولة ينمو فيها الدخل الوطني وتزداد فاقة الناس «كما كان الأمر فعلاً خلال حقبة بشار الأسد، فدخلنا الوطني كان ينمو بشهادة المؤسسات الغربية وخاصة بين 2005 و 2010»؟ أم دولة يزداد فيها الدخل الوطني، وينعكس إيجاباً على الناس؟ هل المطلوب دولة تؤمن الصحة والتعليم المجاني للجميع، أم تحولهما لقطاع ربحي، وبالتالي تحرم الغالبية الساحقة من السوريين منهما؟

إن اختيار هوية الاقتصاد ونموذج الاقتصاد، هو حق حصري للشعب السوري عبر توافقه واجتماعه، أي عبر مؤتمر وطني عام يفضي لحكومة وحدة وطنية، وليس حقاً من حقوق لا السلطات الانتقالية، ولا أي طرف سوري منفرد؛ لأن هوية الاقتصاد السوري ونموذجه، سيحددان ليس طبيعة الحياة التي ستعيشها البلاد وأهلها خلال عقود قادمة فقط، بل وسيحددان أيضاً إذا ما كانت الأزمات ستتفجر مجدداً بعد حين، وإذا ما كان استقرار البلاد وسلمها الأهلي ووحدها سيتم الحفاظ عليها أم التفريط بها...

ضمن هذه الإحداثيات، ينبغي الانتباه إلى أن رفع العقوبات «المشروط» الذي يفترض أن يكون فرصة لسورية وللسوريين، يمكنه ببساطة أن يتحول إلى أداة في تطويق البلاد وتكريس تبعيتها وضعفها وفقر أهلها لعقود قادمة... ولذا، فإن المدخل الوحيد لخلاص حقيقي، ولنمو وتقدم ونصر حقيقي للشعب السوري ككل، كان وما يزال المؤتمر الوطني العام، وحكومة الوحدة الوطنية...

شؤون عربية ودولية

مفاوضات متوازنة ترسم
التخوم وتنبّت الأوزان

17

شؤون محلية

القطاع الخاص يستعد
للسيطرة على مياه السوريين...

08

ملف «سورية 2025»

العدالة الانتقالية...
«بدنا نكفي بيالي بقيوا»

06

شؤون عمالية

خطوات جديدة لتخسير
العمال حقوقهم

02

قصور النظام التأميني في سورية



قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959 في سورية كان خطوة مهمة في تنظيم الضمان الاجتماعي، لكنه واجه عدة تحديات ومساوئ مع مرور الوقت، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد منذ مطلع الألفية والتوجه نحو تطبيق الليبرالية الاقتصادية وبروز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

توسيع الشمول التأميني
دمج القطاع الخاص وغير الرسمي ووضع سياسات تحفيزية وإجراءات مبسطة لتشجيع أصحاب العمل غير الرسميين على تسجيل عمالهم. شمول الفئات المهمشة كالعاملين لحسابهم الخاص والعاملين بالزراعة والعمال الموسمين والتأمين على العمالة في الخارج وإتاحة الاشتراك الاختياري للمغتربين.

رفع كفاءة وشفافية الإدارة
من خلال رقمنة النظام التأميني وتطبيق نظم إلكترونية موحدة لتسجيل العمال ودفع الاشتراكات ومتابعة المستحقات. مكافحة الفساد الإداري عبر فرض رقابة مستقلة وتطبيق آليات شكاوى فعالة وتدريب الكوادر ورفع كفاءة موظفي التأمينات لتقديم خدمات أسرع وأكثر شفافية.

زيادة كفاية المنافع
تعديل المعاشات التقاعدية دورياً وربطها بمؤشرات الغلاء المعيشة والتضخم ورفع الحد الأدنى للمعاش بما يضمن حياة كريمة للمتقاعدين، وتحسين تغطية التعويضات عن إصابات العمل والأمراض المهنية.

إصلاح التمويل والاستثمار
تنويع مصادر تمويل التأمينات مثل الرسوم على بعض الخدمات أو ضرائب تضامنية مخصصة وتنمية واقتصادية مدرة للعوائد، وضمان استقلال صندوق التأمينات بعيداً عن الاستخدام السياسي أو العشوائي. إصلاح قانون التأمينات نفسه، ودمج القوانين في قانون موحد وحديث وإعادة النظر في شروط استحقاق المعاش «سن التقاعد، سنوات الخدمة...» وتمكين المرأة والعمال المؤقتين ضمن شروط أكثر مرونة، والاستفادة من خبرات منظمة العمل الدولية في تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية.

أن تستخدم لتحسين المنافع وزيادة الاستدامة المالية للنظام.

كذلك كانت استنادات الحكومات السابقة زمن النظام السابق من صندوق التأمينات الاجتماعية أحد أسباب خسارة هذا الصندوق وتعرضه للخطر حيث استخدمت أموال العمال في المؤسسة لفساد مؤسسات الدولة، مع عدم إعادة تلك الأموال عدا عن ديونية الدولة والقطاع الخاص لمؤسسة التأمينات الاجتماعية والتي تصل قيمتها إلى مئات المليارات.

غياب التأمين الصحي للمتقاعد
رغم أن الغالبية في سن التقاعد يعانون من أمراض مزمنة والكثير منهم راتبه لا يكفي ثمناً للدوية والعلاج إلا أنه لغاية اليوم لا يوجد نظام تأمين صحي شامل والزامي للمتقاعدين ضمن إطار التأمينات الاجتماعية وهو أحد أوجه القصور الأساسية في نظام الحماية الاجتماعية في سورية، فالمتقاعدون المدنيون والعسكريون لا يحصلون تلقائياً على تأمين صحي وشامل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو من الدولة، وهناك بعض الجهات الحكومية أو المؤسسات التي يعمل بها المتقاعد قد تقدم بعض الخدمات الطبية الجزئية أو التعاقدية مثل «تعويض جزئي عن الأدوية والعلاجات» ولكن ذلك ليس عاماً أو مضموناً لكل المتقاعدين حيث إنهم مجبرون غالباً على تغطية نفقاتهم الصحية بأنفسهم أو من خلال مبادرات فردية مثل الجمعيات أو صناديق التكافل الغير النظامية.

ورغم التعديلات التي أدخلت على القانون مثل القانون رقم 28 لعام 2014 والتي هدفت إلى تحسين بعض الجوانب إلا أن التحديات الأساسية المتعلقة بالتغطية الشاملة وكفاية المنافع والإجراءات الإدارية وغياب التأمين الصحي لا تزال قائمة.

وتحسين النظام التأميني في سورية يتطلب مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتعمل على معالجة أوجه القصور البنيوي والتشغيلي ومن أبرز المقترحات العملية:

■ ميلاد شوقي

قصور في التغطية الشاملة
رغم شمول القانون لفئات متعددة من العاملين في الدولة إلا أن نسبة كبيرة من القوى العاملة السورية، خاصة في القطاع الخاص أو الغير الرسمي لم تكن مشمولة بالتأمينات الاجتماعية، وتشير التقديرات إلى أن نحو 60% من العمال ليسوا مشمولين بالتأمينات/ مما يعني أن شريحة واسعة من المجتمع هي خارج مظلة الحماية الاجتماعية.

انخفاض المنافع التقاعدية
المعاشات التقاعدية التي كانت تصرف للمستفيدين غالباً كانت غير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية خاصة مع انفجار الأزمة السورية وتراجع القيمة الشرائية للعملة وارتفاع الأسعار وتحريرها والغاء الدعم عن المواطن مما جعل الرواتب التقاعدية مثلها مثل أجور العمال لا تكفي لسد سوى 3% من احتياجات المتقاعدين الأساسية، حتى بعد التعديلات التي رفعت سقف المعاش التقاعدي إلى 80% لمن لديه 32 عاماً من العمل فقد ظلت هذه المعاشات دون المستوى المطلوب لتأمين حياة كريمة للمتقاعدين.

تعقيد الإجراءات الإدارية
إجراءات الاشتراك والحصول على المنافع كانت معقدة وبيروقراطية مما أدى إلى تأخير في صرف المستحقات التقاعدية وصعوبة في متابعة الحقوق التأمينية خاصة في حالات الإصابات والعجز.

عدم مواكبة التغيرات الاقتصادية
لم يتم تحديث القانون بشكل دوري ليتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى فجوة بين الواقع العملي والنصوص القانونية وأثر سلباً على فعالية النظام التأميني.

محدودية الاستثمارات التأمينية
أموال التأمينات الاجتماعية لم تستثمر بشكل فعال مما قلل من العوائد الممكنة التي كان يمكن

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



خطوات جديدة لتخسير العمال حقوقهم

أثار قرار وزارة الاقتصاد والصناعة «إلغاء شرط وثيقة تسجيل العمال بالشؤون الاجتماعية عند التسجيل بالرفقة أو تجديد الاشتراك» جدلاً واسعاً في الأوساط النقابية بسبب تحيزه الواضح لأرباب العمل معللة القرار بأنه لتسهيل إجراءات التسجيل في غرفة التجارة ويمكن بعد التسجيل والموافقة تسجيل من يرغب بتسجيلهم من العمال أي إن تسجيل العمال لا يخضع لقانون أو شرط ملزم لأرباب العمل بل يخضع لإرادة رب العمل إذا كان يريد تسجيل العمال بمؤسسة الشؤون الاجتماعية والعمل أو ينسى الموضوع ويبقى العمال معلقة حقوقهم التأمينية بالهواء ولا ضامن لها وسيخسرونها في حال تعرضهم لإصابة عمل أو تسريح من العمل.

سارعت النقابات بعقد اجتماع مع وزارة الشؤون الاجتماعية لمناقشة الموضوع ولكن لم تظهر نتيجة الاجتماع بتأكيد على إلغاء قرار وزارة الاقتصاد والصناعة ولكن الموضوع على طاولة البحث والتداول وريثاً يتخذ الموقف سيبقى العمال وحققهم القانوني في أن يكونوا تحت مظلة التأمينات الاجتماعية مغيبة، ولا يعلم بها سوى أولي الأمر والنهي.

عانى العمال كثيراً منذ أمد بعيد من سلب حقوقهم التأمينية سواء بعدم تسجيلهم بالتأمينات وخاصة لعمال القطاع الخاص أو بسحب الأموال العمالية لدى التأمينات من قبل الحكومات المتعاقبة في النظام الساقط، وتقدر بالمليارات ولم يجز سداد سوى القليل منها، وبهذا يكون العمال قد خسروا تلك الأموال التي دفعوها كاشتراكات تأمينية من أجورهم أي من لقمة أطفالهم من أجل أن تكون سنداً لهم في كبرهم رغم ضالة تلك المعاشات التقاعدية ولكن كما يقول المثل «البصحة بتسند جرة».

جاء في تقرير مؤسسة التأمينات الاجتماعية حول مؤشرات أداء المؤسسة خلال الربع الأول من العام الحالي - ومثل هذه التقارير لم تكن تصدر أو ترى النور وتبقى حبيسة الأدراج:

عدد العمال المشترك عنهم في القطاع العام إلى غاية شهر آذار مليون مشترك.

عدد العمال المشترك عنهم في القطاع الخاص والتعاوني والمشارك إلى غاية شهر آذار أكثر من 800 ألف مشترك.

بلغت ديون المؤسسة على القطاع العام 211 مليار ل.س.

بلغت ديون المؤسسة على القطاع الخاص 214 مليار ل.س.

هذه المبالغ الكبيرة المغيبة والتي لم تدفع يضاف إليها المبالغ التي استنادتها الحكومة السابقة والساقطة توضح حجم الخسائر التي يتعرض لها العمال في أموالهم، والتي المفترض أن توظف في تحسين رواتبهم التقاعدية والخدمات الأخرى التي من الواجب تقديمها، وعلى رأسها الرعاية الصحية للمتقاعدين عوضاً عن كل ذلك أتى قرار وزارة الاقتصاد والصناعة ليزيد الطين بلة.

الضمان الاجتماعي حق للعمال

تعاني الطبقة العاملة من ظروف عمل معقدة غير سليمة، وذلك حسب طبيعة وبيئة عمل كل مهنة، وتعاني بالأخص من الأجور غير المناسبة التي لا تؤمن المعيشة الكريمة للعامل، وعدم توفير وسائل الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة إلى قوانين العمل غير المنصفة للعمال، وخاصة عمال القطاع الخاص، مما أفقد العمال الكثير من الحقوق العمالية وأدى إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة.



ظهرت فكرة الضمان الاجتماعي مع بدايات النهضة الصناعية وتطورها وتقدمها، مع زيادة الأخطار التي يتعرض لها العمال وتهدد سلامتهم وأمنهم المعيشي، ومع ظهور الحركة النقابية العمالية، والتي كانت تطالب بضرورة وجود تأمين اجتماعي للعمال، مثل الإجازة المرضية مدفوعة الأجر، وإصابات العمل وتأمين الشيخوخة وغيرها من الحقوق للطبقة العاملة، لمواجهة المخاطر التي تهدد العامل وضرورة تأمين الأمن له.

يعتبر الضمان الاجتماعي من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المجتمع، لأنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالواقع المعيشي من ظروف اقتصادية واجتماعية. أما من حيث الأولوية لدى العمال اليوم فهي حصولهم على أجر عادل يكفل لهم حياة كريمة تلبى المتطلبات المعيشية اللازمة لاحتياجات أسرهم وإعالتهم لها، هذا إضافة إلى حقهم في فرصة عمل لائقة ومناسبة لإمكانياتهم وتطلعاتهم.

تناضل النقابات العمالية التي تمثل العمال قوياً وفعالاً في أرجاء المعمورة من أجل التأمين الاجتماعي المناسب للعمال وأسره وحمايتهم من البطالة والمرض والإصابة ومعالجة مشكلات الشيخوخة. وتضمنت الوثائق والتشريعات الدولية ووثائق اتحاد نقابات العمال العالمي أيضاً،

قطاع الدولة أو القطاع الخاص. وكانت منظمة العمل الدولية قد أكدت بأنه «لا بديل عن قيام الدولة بمسؤوليتها للحماية الاجتماعية بشكل مباشر ودون وسطاء، مثل الجمعيات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني أو تبرعات أصحاب الأموال. وأن الحماية الاجتماعية الفعالة والشاملة ليست ضرورية فقط للعدالة الاجتماعية والعمل اللائق، بل لخلق مستقبل مستدام للعامل وقادر على الصمود أيضاً».

الأمراض المهنية، وتأمين المصاب بعجز جزئي وتمكينه من مزاولة عمل جديد يتناسب مع قدراته الجديدة بعد العجز، وتوفير الحماية لأسرة العامل من بعده في حال الوفاة أو إصابته بعجز كلي.

ومن جهة أخرى يساهم الضمان الاجتماعي في التنمية والسلام الأهلي في المجتمع. وتقع مسؤولية تطبيق الضمان الاجتماعي وحمايته في حياة العمال الأساسية على الحكومة والنقابات كممثلين للعامل سواء في

من هنا ظهرت ضرورة وجود نظام اجتماعي يضمن للعمال الحماية والأمن، وأصبح أحد مقاييس التقدم في كل الدول، وحسب ما يتضمن من تشريعات تساهم في تعزيز التكافل والحماية الاجتماعية للطبقة العاملة ويهدف إلى ضمان الأمن الاقتصادي للعامل وأسرتهم من المخاطر وأثارها، من خلال التعويض عن الأضرار الناجمة عن هذه المخاطر مثل تأمين العلاج للعمال المرضى والإصابات الناتجة عن حوادث العمل أو

بأنه لكل شخص في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، يوفر له الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته، من خلال مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة الماكل والملبس والسكن والعناية الطبية الضرورية. كذلك أكدت على حماية العمال من البطالة والمرض والعجز وبعض مشكلات الشيخوخة أو غيرها من الظروف الخارجة عن إرادته التي تفقده أسباب عيشه.

الطبقة العاملة



السويد - إضراب عمال الموانئ

بدأ مئات من عمال الموانئ في السويد، في 21 أيار، إضراباً في مواقع متعددة أبرزها ميناء يوتيبوري، احتجاجاً على ظروف العمل التي وصفوها بغير العادلة، وتجاهل مطالبهم من قبل «اتحاد موانئ السويد الذي يمثل»

«Annons» ويخوض الإضراب اتحاد عمال الموانئ السويدي» الذي لم ينجح في التوصل إلى اتفاق جماعي» الذي أبرم اتفاقاً جديداً مع أصحاب العمل يوم الثلاثاء ما دفعه لسحب تهديداته بالإضراب.

وقال نائب رئيس اتحاد الموانئ، إريك هيلغيسون، إن العمال يطالبون بحقوقهم الأساسي في التوازن بين العمل والحياة، وبظروف عادلة لمن عملوا سنوات طويلة دون أمان وظيفي. بدأ الإضراب عند الساعة 12:00 ظهرًا واستمر حتى الساعة 18:00 مساءً، وشمل جميع مواقع العمل التي ينشط فيها أعضاء الاتحاد، مع تركيز التأثير الأكبر في ميناء يوتيبوري، خاصة في محطتي الحاويات والدرجة»

كندا - عمال البريد يهددون بالإضراب

تلقت المؤسسة العامة للبريد الكندية إشعاراً بالإضراب من النقابة الكندية لعمال البريد. وذلك للمرة الثانية خلال ستة أشهر، وجاء في بيان صحفي أصدرته هذه المؤسسة العامة الفدرالية اليوم أن النقابة أبلغتها بأن الموظفين يخططون للإضراب عن العمل، ومن شأن التوقف عن العمل أن يؤثر على ملايين السكان والشركات الذين يتلقون عادة أكثر من مليار رسالة ونحو 300 مليون طرد سنوياً عبر خدمات المؤسسة، قالت النقابة الكندية لعمال البريد في وقت سابق إنها أعطت إدارة المؤسسة إشعاراً بالإضراب مدته 72 ساعة وإن هذا القرار، في جزء منه، هو للرد على إشارة صدرت مؤخراً عن رب العمل بأنه قد يغير ظروف العمل بشكل أحادي ويعلق مزايا الموظفين، وأضافت النقابة إنه لا يزال هناك وقت للعودة إلى طاولة المفاوضات، مؤكدة أن هدفها لا يزال حصول المؤسسة على عقود جديدة، بما في ذلك عقود لساعة البريد الـ 23 ألفاً.

أميركا - انتهاء إضراب العمال واستئناف حركة القطارات في نيو جيرسي

استؤنفت في التاسع عشر من أيار حركة القطارات في ولاية نيو جيرسي، بعد التوصل إلى اتفاق مبدئي بين نقابة المهندسين وسائقي القطارات والمسؤولين في هيئة النقل، لتنتهي بذلك أزمة إضراب غير مسبوقه شلت حركة النقل وأثرت بشدة على سكان منطقة نيويورك الكبرى، وأكدت كل من هيئة النقل في نيو جيرسي (NJ Transit) نقابة مهندسي القطارات وعمال السكك الحديدية، توصلهما إلى اتفاق مبدئي بعد سلسلة من المحادثات المكثفة، وفق وكالة «فرانس برس» وأشارت الهيئة في بيان رسمي إلى أن استئناف الخدمة لن يتم قبل مرور 24 ساعة من إعلان الاتفاق، لإتاحة الوقت اللازم لفحص البنية التحتية، وتنظيف وإعداد القطارات والمسارات بشكل آمن قبل استئناف الجداول المنتظمة، ويأتي هذا الإضراب في ظل نزاع مستمر منذ سنوات، إذ تؤكد النقابة أن أعضاءها البالغ عددهم 450 مهندساً ومتربواً لم يحصلوا على أي زيادة في الرواتب منذ خمس سنوات، وهو ما اعتبره إخلالاً صارخاً بحقوقهم المهنية مقارنة بنظرائهم في ولايات أخرى.

الأرجنتين... احتجاج على معاشات التقاعد يخلف عشرات الجرحى

احتج على معاشات التقاعد خارج مقر الكونغرس الأرجنتيني في 21 أيار، ناشطون ومتقاعدون أرجنتينيون مطالبين بزيادة معاشات التقاعد. وأظهرت لقطات تلفزيونية محتجين من كبار السن، وناشطين يغنون ويهتفون بينما كانت قوات الأمن تتقدم عبر الحشد في بيونس آيرس بدروع مكافحة الشغب والهرات، وجرى الاحتجاج خارج الكونغرس في الوقت الذي فشل فيه النواب في الوصول إلى النصاب القانوني لعدة مشاريع قوانين، بما في ذلك مقترحات لزيادة معاشات التقاعد واستمرار مزايا المتقاعدين، وعارضت حكومة الرئيس الليبرالي خافيير ميلي - التي سعت إلى تحسين الاقتصاد ومعالجة التضخم المرتفع من خلال خفض الإنفاق العام- كلا المقترحين، وأشارت حملة التوقف التي يقودها ميلي احتجاجات أسبوعية في العاصمة، إذ انضمت نقابات العمال ومشجعو كرة القدم للمتقاعدين في الاحتجاج على تخفيضات معاشات التقاعد وسط التضخم وخفض الإنفاق العام.

عمال ونقابات سورية.. أين نحن؟ ما العمل؟ «4»



العمال، خاصة إذا ما تم التقيد بروح قانون التنظيم النقابي الذي يقر بطوعية الانتساب الذي كان يتم تجاوزه والتنسيب الإجباري المعمول به في القطاع العام طوال العقود الماضية، وهذا ما يجعل النقابات أمام استحقاق رفع قدرته على الاستقطاب وتقديم نفسه بضمون وتنظيم وشكل جديد يرتقي إلى مستوى نضالات العمال وتطلعاتهم، ويمكن من خلال الحوار الوصول إلى آليات وأدوات عمل ذلك بعيداً عن شعارات معلبة مسبقاً تنتمي إلى حقبة أكل الدهر عليها وشرب، فلا سبيل لاستعادة التمثيل وتعزيز الاستقطاب وتعميق التمثيل الحقيقي للطبقة العاملة دون التعبير قولاً وفعلًا وتنظيمًا وسلوكًا عن مصالح الطبقة العاملة بالكامل.

استحقاقات كبرى تحتاج إلى تنظيم قوي

إن كفاءة إدارة تنظيمنا النقابي للمرحلة الانتقالية وانفتاحه على القوى العمالية والمجتمعية والسياسية سيجعله يستفيد ومن ورائه الطبقة العاملة بأسرها من المرحلة بامتياز، ويستثمرها أعظم استثمار في بناء بنيته وبرنامجه ودوره وسيدخل الحياة السياسية القادمة من أوسع الأبواب وأفضل حال، وسيوفر على نفسه الوقت من خلال نقل تجربته الديمقراطية والنضالية في المرحلة الانتقالية وسيكون أكثر نضجاً في المراحل القادمة المليئة بالمعارك الطبقة على النهج الاقتصادي ونمط توزيع الثروة وحصة الأجور من الدخل الوطني والدستور والقوانين وغيرها الكثير من الجوانب التي تحتاج إلى عقل مدير وعضلات مفتولة فراس المال الساعي إلى الربح والمكاسب ليس بالخصم السهل وإن تمكن من «شد اللحاف لعندو» فلن تنال الطبقة العاملة من الحقوق والأجور والمشاركة بالقرار إلا ما يتصدق به الآخرون وحينها لن ينفع التبرير والتسويق ولا حتى الاعتراف بالعجز والفشل، فلا خيار أمام العمال والنقابات إلا البدء منذ اليوم بالعمل لما هو أت.

لكونه الفعل الوحيد القادر على الوصول إلى رؤية مستمدة من الواقع بحد ذاته وليست ذلك عليه أن يكون واسعاً وشاملاً يتمثل به جميع العمال بالقطاع العام والخاص والاختصاصات والشرائح والفئات كافة، وعلى امتداد مساحة البلاد وبترشيح واختيار مباشر من الهيئات العامة في التجمعات العمالية إضافة إلى ممثلين عن التنظيم النقابي الرسمي ونشطاء الحركة النقابية ومتقاعديها وممثلين عن الأحزاب الحليفة والصديقة المعنية بالطبقة العاملة والإعلام العمالي على أن تتجاوز نسبة العمال المشاركين من خلال ترشيحات الهيئات العامة ثلثي العدد الكلي وأن يكون بعيداً عن الوصاية الحكومية والرسمية.

فرصة كبرى لاستعادة البنية والدور

إن خروج الحوار بتوصيات وقرارات ستكون بمثابة خارطة طريق تستطيع لجان المتابعة المنتخبة من تحويلها إلى برنامج عمل يناسب المرحلة الانتقالية ويوصلها في الوقت المناسب وبالجهوزية الكاملة إلى انتخابات تعيد بناء التنظيم النقابي من قاعدة الهرم حتى رأسه ديمقراطياً، مما يجعله قادراً على الانخراط في الحياة السياسية القادمة بقوة وقدرة على خوض معاركه الطبقة والحقوقية والمعيشية بنديّة وأن يتمتع بوزن يتناسب مع تمثيله للأغلبية الطبقة من جهة، ولضراوة الاستحقاقات التي أمامه.

لا بد أن تضمن مخرجات الحوار خطاً عملياً لمواجهة الصعوبات الأنية اليومية سواء المتراكمة من سياسات النظام البائد ومفاعيل الأمانة الوطنية الشاملة أو التي استجرت بعد التغييرات التي نتجت عن سقوط سلطة النظام المستبد والتي أثرت بشكل مباشر بجميع العاملين بآثارها سواء بالقطاع العام أو الخاص فبالإضافة إلى الأمن الاجتماعي الذي ما زال يشهد تراجعاً مستمراً بجوانب أساسية منه وتحديداً الغذائي والصحي هناك ما يخص فقدان التنظيم لعدد كبير من منتسبيه جراء التسريجات والإجازات القسرية وعدم تجديد العقود أو القفز من فوق استحقاق تثبيت

استمراراً لما بدأناه عبر سلسلة من المواد المتتالية لنتمكن من الوصول إلى قراءة واقع الطبقة العاملة والحركة النقابية وصلنا إلى مهمة تلخص بالإجابة كتنظيم نقابي عن السؤال الأساسي ما العمل؟ أي ما هو دور الحركة النقابية والتنظيم النقابي بالمرحلة القادمة انطلاقاً من الواقع الحالي وحركته القادمة فمفتاح النجاح اليوم يكمن بالقدرة على رؤية الأمور بحركتها واستبقاها بخطوة على الأقل لا للحاق بها والوقوف بالارتجال وردة الفعل والفضوى وهذا يحتاج إلى رؤية موضوعية ثورية وبرنامج عمل تتوفر بالتوازي معه أدواته الفاعلة والقادرة الملائمة والمعاصرة.

هاشم العقوي

الاتحاد العام لاتحادات المحافظات والوفود العربية والدولية ورغم شح النتائج فإنها تبقى إيجابية ولكنها لن تحقق ما ينعكس على العمال لأنها تفتقد الأهداف المشتقة من البرنامج الذي لم يوضع بعد، وإن كان البعض يظن أن تصريحات من هنا وهناك تعتبر برنامجاً فهو مخطئ وواهم، فمن أين نبدأ وكيف نستطيع المضي بعمل ممنهج يؤتي أكله؟ لذلك من المفترض أن نصيغ بعض الحقائق المنطقية والموضوعية وتتلخص بما يلي:

لا يستطيع أي تنظيم شعبي أو قوة سياسية أو خبير «سوبر مان» أن ينجح مهمة الرؤية والبرنامج بشكل أحادي ونهج احتكاري إقصائي. يعتبر التنظيم النقابي والقوى السياسية الحليفة بمثابة الطليعة الواعية المعبرة عن الطبقة العاملة وأهدافها وليس بديلاً عنها.

لا يمكن للتنظيم النقابي أن يكون معبراً عن الطبقة العاملة وقائداً لها إذا لم يكن منتخباً ديمقراطياً من العمال مباشرة.

قوة التنظيم مستمدة من حقيقة تمثيله لمصالح الطبقة العاملة واستقلاله ووحدته.

الحوار الشامل أولاً

بناء على القواعد الأساسية فالخطوة الأولى بالمرحلة الانتقالية لا بد أن تكون الحوار الذي يؤمن المشاركة ويلغي التفرد والإقصاء ويوزع المسؤوليات والقرارات معاً ويضمن صوابية الرؤية بالحد المطلوب والرقابة أيضاً. أهم أهداف الحوار تتلخص بالخروج بمخرجات توافقية قابلة للتطبيق والنضال

يكمن جوهر هذا البرنامج وكلمة السر فيه «عودة التنظيم النقابي لعماله لاستعادة الدور الوظيفي المناط به» ولن يعود التنظيم إلى أصحابه حتى يكون البرنامج على المستوى النظري بهذا التمثيل والى يتنزع اعتراف العمال بهذا التمثيل ويكون الإطار التنظيمي لنضالهم الطبقي المستمر، وسنبدأ أولاً بتقسيم مرحلي حيث نحتاج إلى نمطين أولهما يلائم المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد تمتد للمرحلة الآتية - حتمية الطابع - التي سنتنح نظاماً سياسياً شاملاً وجديداً تنتجه الديمقراطية الشعبية القادمة.

التصريحات والبيروقراطية ليست برنامجاً

أسوة بالبلاد دخلت الحركة النقابية وتنظيمها الرسمي مرحلة انتقالية قد تطول نسبياً ومن الطبيعي أن يكون الضياع عنوانها فتسارع الأحداث وحجم التغييرات كبيرة جداً يصعب تفسيرها بالسرعة والدقة المطلوبتين خاصة أن التنظيم النقابي لا يمتلك البنية الذاتية القادرة على رصد التغييرات أو فهمها بالقدر الكافي مما جعله ينضم إلى جموع المتابعين المكتفين بالمشاهدة دون المشاركة الفاعلة بل الاكتفاء بالدور البيروقراطي المعتاد كغيره من الهيئات الحكومية وشبه الحكومية، وهذا لا ينفي بعض النشاط الحاصل خلال الأسبوعين الأخيرين من زيارات للعديد من النقابات للتجمعات العمالية وبعض زيارات

فورة أم مسار حياة؟

ما زال البعض يقيس الأمور وفقاً للأحداث التي تحكم دارته الصغيرة، بينما العالم كله يتغير وتغييره ما هو إلا تعبير عن صراع بين مصالح قوى معينة تأخذ أسماءً وأشكالاً ومواقع مختلفة.

■ إيمان الخياط

إن تكبير الصورة ورؤية أبعادها على المستوى العالمي ليس ترفاً أو تنظيراً فكرياً بل هو ضرورة من أجل فهم أعمق للأوضاع ومعرفة كيف يمكن العمل في وقت تجري فيه محاولة إغراق الناس بتفاصيل وصراعات جانبية وداخلية لا يستفيد منها سوى من يريد للبلاد الخراب.

«موقدران يعمل شي»

انحسر وخبا وهج الفورة التي حصلت مباشرة بعد السقوط حيث تملك الناس حينها شعور ورغبة في المشاركة والعمل على صياغة مستقبل البلاد، شعر الناس يومها أن الطريق بات مفتوحاً للعمل والنشاط الاجتماعي والسياسي بعد سنوات طوال من تعطيل الحياة وتعطيل دورهم. وتعزز بالتوازي مع هذا الانحسار شعور عام بعدم الاستقرار، وتضاعف تأثيره نتيجة انحسار الأوضاع الأمنية والمعيشية للناس، وبات كثيرون يعبرون هنا وهناك ويتكلمون عن عدم قدرتهم على التخطيط للمستقبل أو اتخاذ قرارات حتى وإن كانت صغيرة وتخص شؤونهم الشخصية. وازداد تداول جملة «الواحد مو قدران يعمل شي... إلخ».

يمكن فهم حقيقة أن الاستقرار ضرورة للإنسان، تمكنه من التأقلم والتكيف مع التغيرات والتغيرات التي تطرحها الظروف

وتساعده على برمجة عمله وتوفير إيقاع متناغم لحياته، وأن غيابها له نتائج السيئة، ولكن السلبية الاجتماعية والسياسية والركود والتشاؤم والشك بالمستقبل، بسبب شعور عدم الاستقرار هذا، هو أيضاً من الأخطار التي تواجه الناس في مرحلة هامة يفترض فيها تعزيز وتوحيد جهود الغالبية العظمى من الناس للمشاركة والانخراط في رسم مستقبل البلاد ومستقبلهم.

«تبيد غيوم التشاؤم»

فالحياة ليست فورات، بل ثمة مسار سياسي يؤكد الواقع الموضوعي الذي يفترض انخراط الغالبية بالعمل السياسي والعمل المجتمعي لإيجاد وتثبيت حلول حقيقية للمشاكل المتراكمة، وهذا يتطلب «تبيد غيوم التشاؤم الكثيفة والداكنة التي تثقل بوطاتها أحياناً على أقدار المناضلين وأكثرهم مسؤولية» حسب تعبير انطونيو غرامشي. وليس الانكفاء أو العمل وفق الأهواء «وحسب السوق يسوق»، أو الاستسلام للحالة الانتظرية وتأجيل الاستحقاقات المطلوبة. كما يتطلب العمل في الحقل العام، والمشاركة في السياسة ومناقشة القضايا المحورية للبلاد.

ينسحب البعض من العمل العام، لاعتقادهم أن العمل الفردي يكفي، ولكن العمل الجماعي أمضى وأكثر فاعلية وتجديراً خاصة عندما يتعلق الأمر بالحياة المشتركة. فكيف يمكن



ميزان القوى الدولي. إن فسحة الأمل التي لا بد منها اليوم، هي في نضال أولئك الذين ما زالوا يحاولون ويحلمون بعكس الصراع إلى موقعه الطبيعي، إنهم جموع السوريين المستقلين والمقموعين والمظلومين على امتداد خطوط الصراع القائمة. ثمة حاجة لتجميع السوريين وتوحيد جهودهم للحفاظ على البلاد وإعادة بنائها، كما إن تثبيت البوصلة بهذا الاتجاه يساعد السوريين على حل كل المشاكل بجهد ووقت وخسائر أقل.

محاربة الفقر مثلاً وأثاره بالعمل الفردي بينما جذوره وأسبابه قائمة في البنية السياسية والاقتصادية للبلاد.

مهام لم تنته

المهمة لم تنته، بل تزداد إلحاحاً ولن يفيد الانتظار لتحسن الظروف، ومستقبل سورية لن يصنع إلا أبنائها. وتؤكد الرؤية الواسعة للتغيرات المتسارعة على المستوى العالمي ازدياد دور الشعوب بهذه الأثناء مع تغير

فضيحة «الصمت المهني»

فضيحة إعلامية جديدة بطلها هذه المرة مؤسسة إعلامية كبيرة هي BBC حيث طالبت أكثر من 600 شخصية فنية وعمامة بيبث وناقلي «غزة: المسعفون تحت القصف»، وقدموا عريضة مفتوحة لمناشدة المؤسسة التي قررت بأن ما يحدث في غزة «حساس جداً للبيث»، وأجّلت وناقلياً عن المسعفين الذين استهدفوا وهم يحاولون إنقاذ الجرحى.

وناشدت الشخصيات الموقعة على العريضة ومن بينها الممثلة الأمريكية الحائزة جائزة أوسكار الناشطة السياسية البارزة سوزان سارانغون، والكاتب الإسكتلندي المعروف بسخريته السياسية اللاذعة فرانكي بويل، والممثلة البريطانية أوليفيا كوك مؤسسة BBC لبث وثائقي Medics: Gaza Fire Under «غزة: المسعفون تحت القصف» والتي تصور فيها مشاهد قتل المسعفين في غزة. بحجة وجود مشاهد عنيفة لا تتوافق مع راحة المشاهد.

يمكن للإعلام أن يكون أكثر رعباً من السلاح، فعندما تصبح المجازر «وجهة نظر» وعندما تقر مؤسسة إعلامية بحجم BBC، لديها أرسيف

يكفي لتوثيق قرن من الاستعمار، بكل برود بأن ما يحدث في غزة «حساس جداً للبيث»، وتؤجل وناقلياً عن مسعفين استهدفوا وهم يحاولون إنقاذ ما يمكن ومن بقي من مصابين وجرحى، يصبح التشكيك والسؤال حول حياد الإعلام الغربي واجباً. خاصة أن هذه المؤسسة أنتجت كما هائلاً من الوثائقيات عن «تجارب الحرب» و«بطولة الجنود» و«أهوال الإرهاب...» لكنها تتوقف أمام ممرضة فلسطينية فقدت يدها بينما كانت تمسك بأنبوب الأوكسجين لطفل مصاب! يصبح السؤال محقاً حتى عند الجمهور الخاص الذي تعود تصديق كذب إعلام بلاده: هذا الوثائقي «حساس» تجاه من؟ من الذي يتأذى فعلاً من رؤية المجزرة؟ الفلسطيني الذي يعيشها؟ أم الغرب الذي لا يريد أن تتسرخ شاشته بالواقع؟

يتفق الإعلام توزيع الذنب ويمحو الحدود بين المجرم والضحية تحت شعار «التوازن»، لا يرغب الوثائقي المؤجل المؤسسة لأنه يحتوي صوراً مروعة، بل لأنه ببساطة يظهر



الوقوف مع الإنسانية؟ هكذا إعلام لا يطلب الحقيقة بقدر ما يطلب الأداء، والفلسطيني لا يموت بهدوء كما يريدون له لذلك فإنه يقضى من السردية. إن ما يثير الرعب أكثر من عرض وثائقي يكشف المجازر هو الصمت «المهني».

لا تتعلق قضية وثائقي «بي. بي. سي» بالحقيقة فقط بل بالسياسة. إنها تظهر بوضوح كيف تتحول المؤسسات إلى أدوات للنفاق والتبرير لمن يملكها ويمولها.

أن «تأجيل العرض» هو إجراء مهني. بينما هو، في الواقع، إعدام ناعم للحقيقة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ليس: لماذا لم تعرض BBC الفيلم؟ بل: ماذا كانت ستفعل لو كان الوثائقي عن مسعفين من مكان آخر؟ في مكان يرغب الإعلام الغربي بعرض الدم المسكوب للضحايا المختارين؟ هل كان سيؤجل هو أيضاً؟ أم كان سيعرض في بث حي، مع عبارات تمجد

ما لا يحتاج إلى تعليق: الوقائع كما هي لكنها هنا فضيحة تتحدث وتدين مجرماً بوضوح، لأن الضحية، عندما تتكلم، تسكت كل أصحاب التحليلات الرمادية. أما الممرضة الفلسطينية فهي لا تنتمي إلى سردية الشجاعة الغربية، لأنها أيضاً ببساطة تشبه الحقيقة أكثر من اللازم.

تجعل المؤسسة من عرض الوثائقي خياراً برامجياً مثل اختيار فيلم السهرة، وما يزيد الطين بلة هو أن بعض الإعلاميين ما زالوا يعتقدون

العدالة الانتقالية.. «بدنا نكفي بيللي بقيوا»



أصدر الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع المرسوم رقم «20» القاضي بإنشاء «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية»، يوم السبت الماضي 2025/5/17، ومنذ لحظة صدور المرسوم وحتى الآن، يدور نقاش واسع حول الهيئة نفسها، ومهامها، وحول المطلوب من «العدالة الانتقالية» ككل.

■ سعد صائب

يحدد المرسوم مهمة الهيئة وصلاحياتها بالنص التالي:

«بناء على الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية العربية السورية، واستناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري، وإيماناً بضرورة تحقيق العدالة الانتقالية كركيزة أساسية لبناء دولة القانون، وضمناً لحقوق الضحايا، وتحقيقاً للمصالحة الوطنية الشاملة، يعلن ما يلي:

تشكل هيئة مستقلة باسم «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية» تُعنى بكشف الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة التي تسبب فيها النظام البائد، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها بالتنسيق مع الجهات المعنية، وجبر الضرر الواقع على الضحايا، وترسيخ مبادئ عدم التكرار والمصالحة الوطنية».

النقطة الأساسية التي استقطبت القسم الأكبر من النقاش، هي حصر مهمة الهيئة المنشأة بـ«كشف الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة التي تسبب فيها النظام البائد...»، الأمر الذي يمكن أن يفهم منه أن الانتهاكات التي ارتكبتها الأطراف الأخرى في سورية، بما فيها فصائل المعارضة بمختلف أجناسها، باتت خارج قوس، وتم غض النظر عنها، وسيفلت مرتكبوها من أي محاسبة من أي نوع كان، ما يجعل العدالة الانتقالية المفترضة، عدالة عرجاء، وشكلاً من أشكال «عدالة المنتصر»، التي تتناقض مع العدالة بمفهومها القضائي والاجتماعي، ويمكنها تالياً أن تنسف المهام التي من المفترض أن تحققها هذه الهيئة

وفقاً للنص، والمتمثلة بـ«بناء دولة القانون، وضمناً حقوق الضحايا، وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة».

البعض حاول إيجاد مخرج تأويلي للنص، يسمح له بتوسيع دائرة عمله ليشمل كل المرتكبين من كل الأطراف، عبر الاستناد إلى عبارة «الانتهاكات الجسيمة التي تسبب فيها النظام البائد»، وتحديداً «التي تسبب بها» مُفسراً بأن النظام هو السبب الأساسي في كل ما جرى من جرائم، بما فيها تلك التي ارتكبتها فصائل في المعارضة، وبالتالي فإن كل الجرائم يمكن أن يتم تشميلها باعتبارها جرائم تسبب بها النظام، وتسببه بها لا يرفع المسؤولية عن مرتكبيها المباشرين، ولا يجب محاسبتهم... وإن كان هذا الفهم «السياسي-الجنائي» يمكن أن يعتبر «ظرفاً مخففاً».

ماذا تقول الوفاة؟

إذا تركنا النقاش «القانوني» جانباً إلى حين، وحاولنا البحث في المعاني الأوسع، السياسية والاجتماعية والوطنية لفكرة العدالة الانتقالية، لا بد قبل كل شيء من النظر في تجارب الشعوب والدول الأخرى، ليس لتكرارها، ولكن على الأقل، كي تساعداً في إلقاء شيء من الضوء على المسألة موضع النظر.

التجربة اللبنانية في الحرب الأهلية، وتجربة رواندا والعراق ويوغوسلافيا وجنوب أفريقيا، وغيرها العديد من التجارب الأخرى، تشترك في أنه لم تجر في نهاية المطاف محاسبة لا كل المرتكبين ولا نصفهم، ولا حتى واحد بالألف منهم، واقتصرت المحاسبة على عدد قليل من الشخصيات النافذة، حتى محاكمات

نورنبرغ الشهيرة التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية، وحوكم فيها مجرمو النظام النازي المنهار، اقتصرت على 177 شخصاً، حكم بالإعدام منهم 24، وبالسجن المؤبد 20، ولمدد مختلفة 98، وتمت تبرئة 35.

لا يمكن القول بأن أيّاً من النماذج المذكورة أعلاه، هي نماذج «مثالية»، أو نماذج صالحة لفكرة تحقيق العدالة للضحايا من وجهة نظر جنائية، أو حتى من وجهة نظر قانونية عامة. مع ذلك، فإن ما تخبرنا به هذه النماذج، وما يمكن بالفعل أن يُستفاد منها، هو الفكرة الواضحة التالية:

حين يجري الحديث عن «عدالة انتقالية»، فإن المقصود هو جانبها السياسي والوطني، وليس جانبها الجنائي، وهو فارق كبير له أسبابه الواضحة، فالتعامل مع ما جرى ضمن صراع عسكري طويل الأمد، بوصفه جملة من الجرائم والانتهاكات الجنائية، يعني إدانة كل الأطراف في نهاية المطاف، وزج عشرات أو حتى مئات الألوف من الناس في السجون، وتعليق مئات منهم على أعواد المشانق... وهو أمر ليس فقط غير ممكن عملياً، ولكنه أيضاً غير ممكن من وجهة نظر الحفاظ على البلاد والعبور بها نحو الاستقرار والتعافي... ما يستوجب طريقة نظر مختلفة للمسألة برمتها، طريقة نظر سياسية-وطنية.

جوهر «العدالة الانتقالية» المطلوبة

الصراعات الحادة والدموية وطويلة الأمد التي تجري في أي بلد من البلدان، تترك ندوبها وجراحها العميقة في كامل المجتمع الذي تجري ضمنه، ووظيفة العدالة الانتقالية هي قطعاً ليست محاولة إزالة هذه الندوب؛ بل على العكس تماماً، ووظيفة العدالة الانتقالية هي توضيح هذه الندوب والكشف عنها بكل أبعادها، بما يحولها إلى جزء من الذاكرة الوطنية للمجتمع المكلوم؛ والهدف من تكريس الندوب جزءاً من الذاكرة الوطنية للمجتمع، هو أن تبقى شاهداً مستمراً على المأساة التي حدثت، بالضبط لمنع تكرارها.

وكي نتمكن من منع تكرار المأساة، فإن أول ما

ينبغي التركيز عليه هو: الأسباب التي دفعتنا نحو الكارثة، لمعالجتها بشكل جذري يمنع تكرارها في أي وقت لاحق.

ولعل بين الدروس الكبرى التي لا يجوز القفز فوقها، ما يلي:

أولاً: الاستعانة بالأطراف الخارجية من جانب قسم من السوريين ضد أقسام أخرى، يؤدي إلى مزيد من التدخلات الخارجية، من أطراف متعددة ومتناقضة، ويحول البلاد إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، ويضاعف آلاف المرات من حجم الخسائر البشرية والمادية.

ثانياً: قسم السوريين على أسس قومية أو طائفية أو دينية، من شأنه أن يعزز من سيلان الدم ومن الخراب العام، ومن شأنه أن يضعف البلاد ككل، وأن يضعف كل أطرافها واتجاهاتها وتياراتها.

ثالثاً: العمل السلمي المرتكز إلى نشاط الناس الاجتماعي والسياسي، هو دائماً الطريق الأقصر والأقل تكلفة نحو التغيير، ونحو الوصول إلى الحقوق. واستخدام العنف ينبغي أن يكون في إطار الدفاع فقط، وضمن شروط صارمة لا تجعل من «الدفاع» ذريعة لسفك دماء الناس.

رابعاً: الجوهر العملي في العدالة الانتقالية هو الاعتراف بالجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها كل الأطراف وكشفها؛ أي المصارحة تمهيداً للمسامحة والمصالحة، واستخدام المحاسبة بوصفها تكثيفاً رمزياً للعدالة، عبر محاكمة عدد محدد من الشخصيات النافذة وصاحبة المسؤولية في الارتكابات من كل الأطراف.

في أحد البرامج الإذاعية لزيادة الرحباني، وفي سياق الحديث عما بعد الحرب الأهلية اللبنانية، يقول: «بدنا نكفي بيللي بقيوا، مش بدنا نكفي على اللي بقيوا»... وفي سورية أيضاً ينبغي أن نكمل بمن بقي من السوريين، لا أن نكمل على من بقي منهم، وبالتالي نحتاج إلى منطلق مختلف تماماً عن منطلق الانتقام، وعن منطلق انتصار قسم من الشعب على قسم آخر، لأن منطلقاً كهذا من شأنه أن يكرس خسارة الجميع، وخسارة البلد بأسره معهم...

في أحد البرامج

الإذاعية لزيد

الرحباني وفي

سياق الحديث عما

بعد الحرب الأهلية

اللبنانية يقول: «بدنا

نكفي بيللي بقيوا

مش بدنا نكفي على

اللي بقيوا»

«نعرف ما لا نريد»

حول النموذج الاقتصادي المنشود لسورية!



بين الشعارات التي تكررت ضمن الحركة الطلابية الشهيرة في فرنسا عام 1968، شعار «نحن نعرف ما لا نريد، ونريد ما لا نعرف - On sait ce qu'on ne veut pas, mais pas ce qu'on veut». وكان انتشاره الواسع في حينه مرتبطاً بالنشاط العالي للفوضويين «الأناركيين» ضمن تلك الحركة.

عماد طحان

ورغم فوضوية الشعار، ووضوح افتقاد رافعيه لبرنامج بديل واضح، فإنه محق تماماً في جزئه الأول: «نحن نعرف ما لا نريد». ولعل من المفيد للسوريين أيضاً، وكخطوة لا بد منها للانتقال على «ما نريد» بما يخص النموذج الاقتصادي لسورية، أن نتفق على «ما لا نريد»، وهو أمر ليس بسيطاً وليس قليل الأهمية... لماذا؟

من السهل أن يقول أي طرف سياسي في سورية، بما في ذلك السلطة القائمة: نريد اقتصاداً قوياً ومنتجاً ونموً وازدهاراً وعدالة اجتماعية وحياة كريمة وتعليماً جيداً وصحة جيدة وبنية تحتية متطورة وإلخ... هو أمر سهل إلى ذلك الحد، أن بشار الأسد نفسه، بقي يكرر كلاماً من هذا النوع طوال 24 سنة، وقبله والده طوال 30 سنة! ومن السهل أن يوافق الناس على هذا الكلام بوصفه «ما يريدون»، ولكن الوقائع تقول: إن جهات متناقضة عبر التاريخ، رفعت هذه الشعارات نفسها، وكلما كان الفساد والتفوق والتسلط أكبر، كلما كان الإصرار على تكرار هذه الشعارات أكبر، ما يعني أنها بلا مضمون عملياً، ما لم تقترن ببرامج تفصيلية، وبأفعال واضحة تصب بالفعل في مصلحة عموم الناس، وفي مصلحة تطور اقتصادي حقيقي.

لن نحاول هذه المادة حصر كل الأشياء التي «لا نريدها» لاقتصادنا السوري، لأنها كثيرة بحق (رغم أنه من الممكن اختصارها بعبارات

عامة وصحيحة، ولكنها لن تكون مفيدة في إغناء النقاش العام حول المسألة).

«اقتصاد حر»

بين الطروحات التي ظهرت على لسان مسؤولين في السلطة الجديدة القائمة، القول: إن الاقتصاد السوري ينبغي أن يكون «اقتصاداً حراً». وهذا الكلام ينتمي لما أسمىناه أعلاه بلغة الشعارات العامة، خاصة وأنه يستخدم كلمة «حر» التي تسبغ حكم قيمة إيجابي على الاقتصاد المقترح، فالحر شيء جيد، وهو عكس العبد والعبودية! ولكن هل الأمور حقاً بهذه السطحية والبساطة؟

حين الحديث عن «الاقتصاد الحر» بالمعنى الاقتصادي المدرسي، فإن الحديث يجري عن ثلاثة عوامل «رأس المال، البضائع، قوة العمل». حين يتحدث الأكاديميون المناصرون للرأسمالية، ومعهم صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية عن «الاقتصاد الحر»، فهم يقصدون بالضبط حرية حركة رأس المال، وحرية حركة البضائع، ولكن ليس حرية حركة قوة العمل. ويقصدون أيضاً حرية رأس المال في تحديد سعر البضائع، وفي تحديد سعر قوة العمل «أي الأجور»، وتبقى للعامل «حرية» أن يخضع للشروط المفروضة عليه، أو أن يجلس في بيته!

حين يجري الحديث عن تحرير الأسواق، يكون المقصود تحرير الأسعار، أي إلغاء أي دعم اجتماعي تقوم به الدولة لأسعار البضائع الرئيسية، ولكن لا يتم الحديث عن

تحرير الأجور عبر ربطها بالأسعار! أي أن الحد الأدنى للأجور ينبغي أن يخضع للعرض والطلب كأى بضاعة أخرى، بغض النظر عن حق العمال في الحياة الكريمة.

فلنصف بعض الأرقام

تتضمن اتفاقيات «التجارة الحرة» التي تعد الأساس في إنشاء منظمة التجارة العالمية، «حرمة» تدخل جهاز الدولة في دعم المنتجين المحليين؛ لأن هذا الدعم برأي المنظمة يعتبر إخلالاً بالتنافس العادل، فالمنتج الذي يتلقى دعماً من حكومته، يصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وفي الأسواق الداخلية، وهو أمر يخل بالتنافس «الشريف» بين المنتجين!

كلامٌ ربما يكون جميلاً، لو جرى تطبيقه بالفعل، وعلى الجميع. ولكن الحقائق تقول شيئاً مختلفاً كلياً؛ فالدول الغربية بالذات، هي أكثر الدول دعماً لمنتجاتها المحليين، بل وحتى لبنوكها الخاصة.

على سبيل المثال لا الحصر، عام 2005، بلغت نسبة دعم الدولة للإنتاج الزراعي كنسبة من القيمة الإجمالية للمنتج الزراعي النسب التالية: أمريكا: 18%، كندا: 21%، الاتحاد الأوروبي: 32%، اليابان 58%، الفروج 70%.

أما في دول «العالم الثالث»، ونحن ضمنها، فإن قيام الدولة بدعم الزراعة، يعتبر تخلفاً وإخلالاً بشروط «المنافسة الحرة» و«الاقتصاد الحر»... لماذا؟ لأنه يعني أن دولنا يمكنها في هذه الحالة أن تؤمن إنتاجاً زراعياً يكفيها ذاتياً، بل ويمكنها أن تنافس في الأسواق العالمية بالفائض من إنتاجها، وهذا أمر يخل بـ«حرية» شركات وحكومات الدول الغربية في نهبتنا عبر التصدير إليها، وعبر استيراد موادنا الخام غير المصنعة أو نصف المصنعة بأسعار زهيدة... هذه هي المسألة ببساطة، الاقتصاد الحر الذي يروج الغرب له، هو اقتصاد يكون فيه حراً في نهبتنا...

مزيد من الأرقام

تعالوا ننظر في «المنافسة الحرة» من وجهة

نظر القطاعات المالية. أليس من المفترض وفقاً للفهم الرأسمالي للأمر أن الشركة التي لا تعرف تدبير أمورها هي شركة ينبغي أن تفلس وتتخلى لمصلحة «الأصلح»؟ نعم، هكذا الكلام في الكتب وفي الشعارات... أما في الواقع فالوضع مختلف، خلال الأزمة المالية بين 2007-2009، قدم البنك الفيدرالي الأمريكي دعماً مجموعه قرابة 16 ترليون دولار للبنوك المفلسة، على شكل ديون بفوائد صفرية أو شبه صفرية، وليس معروفاً إن تم تسديد أي شيء منها لاحقاً. مثلاً: بنك سيتي غروب حصل على 2,5 ترليون دولار، وبنك مورغان ستانلي حصل على 2 ترليون، وميريل لينش 1,9... وإلخ. وكذلك الأمر مع البنك المركزي الأوروبي الذي قدم قرابة 1,5 ترليون يورو لعدد من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة.

خلاصة أولية

ما يجري تقديمه لنا بوصفه «اقتصاداً حراً»، يعبر عن نموذجين متعاكسين تماماً يحملان الاسم نفسه. نموذج مخصص لعلية القوم، أي للدول الغربية، وضمنه يجب على الدولة أن تدعم الزراعة والصناعة والتعليم والطبابة وتطوير البنى التحتية، وحتى القطاع المالي. ونموذج آخر، بالاسم نفسه، مخصص لدولنا، دول الأطراف، ينبغي فيه أن تنسحب الدولة من أي دور اجتماعي، عليها ألا تدعم لا الزراعة ولا الصناعة ولا التعليم ولا الطبابة، ولا أي شيء... عليها أن تعمل شرطي مرور بمسك بعضا قصيرة لا تستخدم في ضرب أحد، بل في الإيحاء بالسيطرة... في حين أن رؤوس الأموال الخارجية يمكنها أن تنهب ما تشاء وتخرج من البلاد في أي وقت تشاء وتدخلها في أي وقت تشاء... وعلى الحكومة أن توفر للغرب يداً عاملة ماهرة ورخيصة للتصدير بشكل مستمر نحو، وعليها أن توفر موادها الخام غير مصنعة أو نصف مصنعة بأحسن الأحوال، وجاهزة للتصدير... أي باختصار، أن تكون بلادنا أرضاً مستباحة للنهب الغربي... هذا بالتأكيد هو «ما لا نريده»، ونعرف أننا لا نريده!

وعلى الحكومة
أن توفر للغرب
يداً عاملة ماهرة
ورخيصة للتصدير
بشكل مستمر نحوه
وعليها أن توفر
موادها الخام غير
مصنعة أو نصف
مصنعة بأحسن
الأحوال وجاهزة
للتصدير

القطاع الخاص يستعد للسيطرة على مياه السوريين... هل بدأ عصر «الربح من العطش»؟!



أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة مؤخراً عن قرار يقضي بالسماح بإنشاء معامل فلترة وتعبئة المياه في جميع أنحاء البلاد، سواء كان مصدر المياه جوفياً كالأبار والينابيع أو سطحياً كالأناهار والبحيرات.

فريق مختص في الوزارة، كان تكون المعامل آية، وماهي الآلات المستخدمة ونوعها، وحدثة خطوط الإنتاج، وتطبيق ممارسات التصنيع الجيد، وأن تحتوي نوعين من المخابر، تحليل كيميائي، وجودة، وأن يكون التخزين وفق المعايير الدولية لضمان سلامة واستدامة الإنتاج.

هل القطاع العام عاجز فعلاً؟

لطالما تم الترويج لعجز منشآت القطاع العام عن تلبية احتياجات السوق كمبرر لفتح الأبواب أمام الاستثمارات الخاصة. غير أن متابعين للشأن الاقتصادي يرون أن تعطيل هذه المنشآت جاء نتيجة سياسات متعددة من سوء الإدارة ونقص التمويل، ما جعل من الخصخصة الخيار «الوحيد» المطروح.

فهل تم فعلاً دعم هذه الشركات قبل الحكم عليها بالعجز، أم إن توقيفها وتعطيلها، كلاً أو جزءاً، كان مهيئاً لتبرير هذه المشاريع الخاصة تحت لافتة «التحرير الاقتصادي»؟

مخاطر استحواذ القطاع الخاص على مصادر المياه

خبراء في البيئة والاقتصاد حذروا من أن ترك مصادر المياه لهيمنة القطاع الخاص قد تترتب عليه تداعيات خطيرة على الأمن المائي الوطني، وعلى حقوق المواطنين في الحصول على المياه بأسعار عادلة.

وفيما يلي أبرز المخاطر المحتملة:

تحويل المياه إلى سلعة، فمع دخول المستثمرين الخواص إلى هذا المجال، ستصبح المياه سلعة تباع وتشتري لمن يملك القدرة على الدفع، بدلاً من كونها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

انعدام العدالة في التوزيع، فمن المرجح أن تتركز الاستثمارات في مناطق محددة تحقق أرباحاً أكبر، في حين تهمل مناطق أخرى، ما

القرار، الذي جاء تحت عنوان «المصلحة العامة» و«سياسة السوق الحر»، ينهي عملياً احتكار منشآت القطاع العام لهذا النشاط، ويفتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه.

اللافت أن هذا القرار يأتي في وقت تعاني فيه البلاد من موجات جفاف حادة ونقص متزايد في موارد المياه، الأمر الذي حول مياه الشرب من حاجة أساسية إلى سلعة قابلة للاستغلال.

استثمار مربح ومستقطب

بحسب «سانا»، وعلى ضوء صدور القرار، كشف مدير المواصلات والجودة في الإدارة العامة للصناعة، بوزارة الاقتصاد والصناعة، المهندس محمد عبود الليكو، أن الوزارة تلقت ما يقارب 115 طلباً لترخيص إنشاء معامل فلترة وتعبئة المياه المعدنية، متنوعة بين طلبات لمستثمرين محليين وخارجيين.

وتأتي أهمية القرار بحسب الليكو، لكونه يسهم في تعزيز الاستثمار في سورية، وتحسين واقع المياه المعبأة فيها من خلال منتجات عالية الجودة، وتشغيل أيد عاملة جديدة، وتوفير بدائل آمنة وصحية للمواطنين، وبأسعار منافسة، تراعي قدرة المواطن الشرائية، وتتسجم مع رؤية الحكومة السورية نحو تحرير الاقتصاد.

وحول الواقع الحالي للمعامل التي تعمل في هذا الجانب، بين الليكو وجود 10 معامل منها أربعة للقطاع العام اثنان منها في ريف دمشق والأخران في طرطوس، في حين يبلغ عدد معامل القطاع الخاص أربعة معامل آية في محافظة إدلب، ومعاملان في ريف حلب والرقّة. أما اللافت فهو صدور القرار قبل اعتماد الاشتراطات والضوابط من قبل الوزارة، فبحسب الليكو، أن العمل جار على وضعها من

كما يشددون على ضرورة إصدار قوانين تضمن بقاء المياه ثروة وطنية تُدار بما يخدم الصالح العام، لا لضمان أرباح المستثمرين.

مخاطرة بأبسط مقومات الحياة

في بلد يعاني من تحديات مناخية، واقتصاد هش، وسكان يعانون أساساً من أعباء معيشية متفاقمة، يبدو أن فتح قطاع المياه للاستثمار الخاص دون ضوابط صارمة ليس خطوة نحو «اقتصاد السوق»، بل مخاطرة قد تكلف السوريين حقهم في أبسط مقومات الحياة المتمثلة بالماء.

فهل تتحرك الجهات المعنية لضمان حماية هذا المورد السيادي؟ أم إن «شريك المي ما بيخسر»، حتى وإن خسر المواطن والمصلحة الوطنية؟

يؤدي إلى تفاوتات جغرافية ومجتمعية. استنزاف غير مدروس للمياه، ففي ظل غياب رقابة صارمة، قد تسعى الشركات الخاصة إلى استغلال المصادر الجوفية والسطحية دون مراعاة للاستدامة البيئية أو التوازن المائي. ضياع السيادة على مورد استراتيجي، فالخصخصة غير المنضبطة لهذا القطاع الحيوي تُضعف قدرة الدولة على التحكم بمصادر المياه، خاصة في أوقات الأزمات أو الكوارث.

البديل موجود... إصلاح لا خصخصة

الخبراء يؤكدون أن الطريق الصحيح لا يكمن في تسليم مصادر المياه للقطاع الخاص، بل في إصلاح منشآت القطاع العام، وتطوير بنيتها، وضمان إدارتها بكفاءة ونزاهة.

دمشق تنهار... والمحافظات تزيّن واجهتها!



هاتف لا يعمل - صرف صحي مهترئ - وحية كاملة تُدار على وقع الأزمات... تختار المحافظة أن «تطور» نفسها بمشروع مكلف يتطلب ميزانية ضخمة، تقطع بشكل مباشر أو غير مباشر من جيب المواطن.

أي منطق يُبرر صرف المليارات على واجهة إسمنتية بينما تغرق أحياء بأكملها في النسيان والإهمال؟

الحقوق لا تُهدم بالجرافات

المحال في مبنى المحافظة ليست مجرد أبنية، بل مصدر رزق لعائلات، ولها عقود قانونية بعضها قائم منذ عقود، بموجب صيغ تضمن حقوق المستأجرين.

فمن يحمي هذه الحقوق اليوم؟ ومن يعوّض العطل والضرر الناتج عن الهدم والتوقف عن العمل؟ ومن يعوّض أصحاب العقود الاستثمارية التي لم تنته بعد؟ المحافظة لم تكلف نفسها حتى عناء التوضيح، بل أوصلت رسالة واضحة: سنبدأ الهدم في 16 حزيران، ومن لم يُخلّ، فليتحمل المسؤولية!

وكأنها تقول للمواطن: «حقوقك لا تهم، ومصالحك لا تعيننا».

في مشهد بات مالوفاً في حياة السوريين، تصر محافظة دمشق على قلب الأولويات، وتكشف مرة جديدة أن ما يهمها ليس المواطن، ولا معاناته اليومية، بل «الواجهة»، و«الصورة»، و«الطراز الحديث» الذي يراد له أن يغطي على فشل متراكم في إدارة أبسط مقومات الحياة.

فقرار توزيع إندارات الإخلاء على مستثمري ومستأجري المحال في مبنى المحافظة بحجة «التهاك» و«تلبية حاجات المواطنين» يفتح أبواباً كثيرة من الأسئلة، لا يبدو أن المحافظة معنية بالإجابة عنها.

تماماً كحال غياب التبريرات عن مشروع تجميل قاسيون المكلف، ذو الطابع الترفي والاستثماري الذي لن يستفيد منه المواطن الفقير والمغلوب على أمره!

هل الأولوية الآن لهدم مبنى إداري؟

في وقت تعيش فيه العاصمة دمشق أسوأ مراحلها من حيث الخدمات: طرق محفّرة - أحياء غارقة في الظلام - مياه مقطوعة -

والى متى تُنتهك الحقوق، ويُعامل أصحاب العقود وكأنهم طارئون في أرضهم؟

ما يحدث اليوم ليس مجرد مشروع إعادة بناء، إنه انعكاس لرؤية سلطوية تضع مصلحتها فوق كل اعتبار، وتعتبر المواطن مجرد رقم في دفتر الخسائر.

فهل نصمت؟ أم نرفع الصوت ونقول: كفى هدماً لما تبقى من كرامة المواطن!

فمن يربح؟ ومن يخسر؟ الإجابة لا تحتاج إلى تحليل عميق: المواطن يدفع الثمن مجدداً.

إلى متى؟

إلى متى يستمر التلاعب بمصير المواطنين باسم «التطوير» و«الحداثة» و«التجميل»؟ إلى متى تُهمل الكوارث اليومية التي يعيشها السكان، ليُنْفَق المال العام على مبانٍ واكساء وديكور؟

أهو مشروع تنموي أم غطاء لمصالح خفية؟

المشروع المعلن باهظ التكلفة بلا شك، وتوقيته يثير الريبة. فهل من المنطقي أن تُصرف مليارات اللييرات على بناء جديد، بينما العاصمة تنهار خدماتياً؟

أم إن هناك من يرى في هذا المشروع فرصة «لاستثمار» جديد، لعقود مقاولات ومناقصات مشبوهة، ولو على حساب المصلحة العامة؟

الصناعيون في حسياء يطالبون بإعادة زراعة القطن ودعم النسيج الوطني



في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه قطاع الصناعات النسيجية في سورية، طالب المستثمرون في المدينة الصناعية في حسياء بجملة من الإجراءات العاجلة والضرورية، خلال اجتماع موسع جمعهم مع مدير المدينة طلال زغيب.

وقد تنوعت المطالب، حسب صحيفة الوطن بتاريخ 18 أيار 2025، بين تأمين مستلزمات الإنتاج وتسهيل الوصول إلى الأسواق، إلا أن المطلب الأبرز كان إعادة زراعة القطن، باعتباره المادة الخام الرئيسية والمحرك الأساسي لصناعة النسيج الوطني.

وقد تنوعت المطالب، حسب صحيفة الوطن بتاريخ 18 أيار 2025، بين تأمين مستلزمات الإنتاج وتسهيل الوصول إلى الأسواق، إلا أن المطلب الأبرز كان إعادة زراعة القطن، باعتباره المادة الخام الرئيسية والمحرك الأساسي لصناعة النسيج الوطني.

الكهرباء والتمويل والاتصالات... مطالب ملحة لتحسين بيئة العمل

أكد الصناعيون أن النهوض بالصناعة النسيجية يبدأ من تأمين البيئة التشغيلية المناسبة، حيث شددوا على ضرورة تأمين الفيول والكهرباء بشكل مستمر ودائم، للحد من توقف خطوط الإنتاج. تخفيض سعر الكهرباء الصناعي بما يخفف من الأعباء المالية على المستثمرين. توفير قروض صناعية بلا فوائد لتجديد وتحديث الآلات وخطوط الإنتاج. تحسين خدمات الاتصالات والإنترنت داخل المدينة الصناعية.

تفعيل خدمة المواصلات بين حسياء وحمص لتسهيل تنقل العاملين. كما دعوا إلى إعادة النظر بالضرائب والتأمينات الاجتماعية والضمان الصحي، بما يحقق التوازن بين حماية حقوق العمال وتحفيز المستثمرين على التوسع.

إعادة زراعة القطن ضرورة استراتيجية شدد المستثمرون على أن إحياء زراعة القطن هو حجر الأساس للنهوض الفعلي بالصناعة النسيجية، التي تعاني من ارتفاع تكلفة المواد الأولية المستوردة وتذبذب توريدها. وأشاروا إلى أن زراعة القطن كانت من العلامات الفارقة في الاقتصاد السوري منذ عقود، وأن التراجع

القطاع العام شريك أساسي... إعادة الاعتبار لشركات الغزل والمحالج

لا يمكن الحديث عن صناعة نسيج متكاملة دون دور فعال لشركات القطاع العام، ولا سيما:

محالج القطن التي تقوم بفصل الألياف عن البذور وتوريدها للمصانع.

شركات الغزل والنسيج الحكومية التي تنتج الخيوط والأقمشة اللازمة للمصانع الخاصة. وقد دعا الصناعيون إلى إعادة تأهيل هذه المنشآت وتحديث تجهيزاتها، لتواكب متطلبات السوق، ولتعب دورها في تأمين مدخلات إنتاج محلية بدلاً من المستوردات، ما يعزز التنافسية ويوفر العملة الصعبة.

التعليم والتدريب... ربط المعهد بالجامعة وتأمين اليد العاملة المدربة

من المطالب الأساسية التي طرحها المستثمرون، أيضاً، تفعيل معهد التدريب والتأهيل المهني في المدينة الصناعية، وربطه بالجامعة المزمع إنشاؤها فيها، بما يساعد في تأهيل كوادر فنية وتقنية مدربة على الآلات الحديثة.

ملء الفجوة في اليد العاملة الماهرة، وهي من

أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين.

رؤية الإدارة... خطوات عملية واستعداد للاستماع والمشاركة من جانبه، أكد مدير المدينة الصناعية في حسياء طلال زغيب أن مجلس الإدارة بدأ بعقد اجتماعات أسبوعية مع الصناعيين للاستماع لمطالبهم، مشيراً إلى أن العديد من القرارات التطويرية في طريقها إلى الصدور لدعم الصناعة وتحسين بيئة الاستثمار. ونوه زغيب إلى أن المدينة الصناعية في حسياء تمتلك مقومات تؤهلها لمنافسة المدن الصناعية العالمية، من بنى تحتية ومساحات كافية، إلى موقع جغرافي استراتيجي. وأشار إلى مشاريع واعدة لتأمين الكهرباء محلياً، ما سيساهم في خفض تكاليف الإنتاج. كما أكد على أهمية إنتاج السلع بجودة عالية استعداداً للمرحلة المقبلة، ولا سيما مع رفع العقوبات وعودة اهتمام الشركات الأجنبية

بالاستثمار في سورية. تكامل الزراعة والصناعة أساس النهوض بالاقتصاد الوطني أجمع المستثمرون المشاركون على أن إعادة زراعة القطن وإحياء شركات النسيج العامة لا يصب في مصلحة الصناعيين فقط، بل هو قرار اقتصادي وطني بامتياز. فهو يدعم الزراعة، ويوفر فرص عمل، ويقوي الصناعة، ويحسن الميزان التجاري، ويعزز من مكانة المنتج السوري في الأسواق المحلية والدولية. الرسالة كانت واضحة: النهوض يبدأ من الأرض، ومن دعم سلسلة الإنتاج من المزرعة إلى السوق. وإذا توافرت الإرادة والدعم الحكومي، فإن قطاع النسيج السوري قادر على استعادة مجده، والمساهمة في بناء اقتصاد متوازن ومستدام.

لا تبسيط على حساب الحقوق... وزارة الاقتصاد لا تملك صلاحية تجاوز القانون



للقانون، وبشكل سابقة خطيرة في العمل الإداري، يمكن أن تستغل لاحقاً لشرعنة التجاوزات تحت مسميات وذرائع مختلفة.

الوثيقة ليست إجراءً شكلياً... بل حقاً للعامل

من المهم التذكير بأن وثيقة التأمينات الاجتماعية ليست مجرد ورقة تنظيمية، بل هي دليل قانوني على التزام التاجر بتسجيل العاملين لديه وضمان حقوقهم في الرعاية الصحية والتقاعد والتعويضات.

إن إلغاء هذه الوثيقة أو التغاضي عنها يفتح الباب واسعاً أمام أصحاب العمل للتهرب من تسجيل عمالهم، مما ينعكس سلباً على الأمان الاجتماعي ويفرغ منظومة الحماية العمالية من مضمونها. كما أن هذا القرار يكرس حالة اللامعيارية، حيث يتم تحميل العمال تبعات قرار لا شأن لهم فيه، ويحرمهم من أبسط حقوقهم بحجة تشجيع التجار على «العودة إلى الغرف»، وكان العودة إلى الالتزام القانوني باتت خياراً أو منة، لا واجباً تفرضه الدولة على الجميع دون استثناء.

تبسيط الإجراءات لا يعني تجاوز القانون

لا أحد ينكر أهمية تسهيل الإجراءات الإدارية، وضرورة تشجيع الانتساب إلى الغرف التجارية وتنظيم عمل

أثار كتاب صادر عن غرفة تجارة ريف دمشق، يحمل الرقم 96 بتاريخ 22 أيار 2025، موجة من الجدل والانتقادات في الأوساط التجارية والعمالية، بعد أن أشار إلى أن وزارة الاقتصاد والصناعة قد أصدرت قراراً بالغاء شرط تقديم الوثيقة التي تثبت تسجيل العمال في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، كأحد متطلبات الانتساب إلى غرف التجارة أو تجديد الاشتراك فيها.

لا متصاص الغضب، إلا أنه لم يغير من جوهر المشكلة. فالإلغاء من تقديم الوثيقة المطلوبة قانوناً، ولو مؤقتاً، يعد مخالفة صريحة لنص تشريعي واضح لا لبس فيه، ولا يملك أي جهاز إداري صلاحية تعطيله أو تجاوزه.

المادة القانونية واضحة وصريحة

تنص الفقرة (هـ) من المادة الخامسة من القانون رقم 8 لعام 2020 على ما يلي:

تُقدّم الوثيقة التي تبين عدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية سنوياً عند الانتساب إلى الغرفة، وذلك حسب تصنيف أصحاب العلاقة كما يلي: الدرجة الممتازة 6 عمال على الأقل، الدرجة الأولى 4 عمال، الدرجة الثانية عاملاً، الدرجة الثالثة والرابعة عامل واحد على الأقل لكل منهما.

وبالتالي، فإن أي إجراء يخالف هذا النص - سواء أكان بكتاب داخلي، أم بتوجيه شفهي، أم بزيادة تسهيل الإجراءات - يعد انتهاكاً صريحاً

هذا القرار، الذي جاء - حسب الكتاب - «في إطار تبسيط الإجراءات وتشجيع التجار على العودة إلى الانتساب»، اعتبر من قبل كثيرين تجاوزاً خطراً للقوانين النافذة، وتحديدًا القانون رقم 8 لعام 2020 الناظم لعمل غرف التجارة وغرف الصناعة والصناعة. كما رأى فيه العاملون إضعافاً مباشراً لحقوقهم القانونية، وفتحاً لباب التلاعب والتهرب من الالتزامات الاجتماعية.

توضيح... لا يغير جوهر المسألة

رداً على موجة الاعتراض، أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة بتاريخ 23 أيار 2025 توضيحاً مفاده أن الإجراء لا يعفي التجار من تسجيل العاملين لديهم لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، بل يعلق فقط طلب الوثيقة التنظيمية التي تُطلب عادة عند الانتساب أو تجديده، وذلك حتى نهاية العام الحالي، كخطوة مؤقتة لتشجيع الانخراط في غرف التجارة. ورغم أن التوضيح جاء في محاولة

التي تنبغي أن يحدث في مؤسسات الدولة. فاحترام القانون هو أولى خطوات الإصلاح، ومخالفة النصوص القانونية، حتى بحسن نية، تفتح الباب أمام الفوضى وتفقد القرارات الحكومية مصداقيتها أمام الرأي العام. لذا، فإن الواجب يحتم على وزارة الاقتصاد والصناعة التراجع الفوري عن هذا الإجراء، وإعادة التأكيد على التزامها بالقانون رقم 8 لعام 2020، وإصدار توضيح أكثر دقة يضمن عدم المساس بحقوق العاملين. كما يُفترض من الجهات الرقابية المعنية أن تتدخل لضمان عدم تكرار مثل هذه التجاوزات، وأن تُصان حقوق العمال من أي مساس بها، مهما كانت الذرائع.

التجار. إلا أن هذه الغايات لا يجب أن تتحقق على حساب الشرعية القانونية أو حقوق العاملين. فالدولة التي تسعى إلى بناء بيئة اقتصادية جاذبة، لا تبدأ بالإعفاء من الالتزامات القانونية، بل بتحقيق العدالة والمساواة في تطبيق القانون على الجميع، وتقديم التسهيلات ضمن الإطار القانوني، لا خارجه. وإذا كانت هناك حاجة لتعديل قانون أو تغيير آلية ما، فإن السبيل الصحيح لذلك هو عبر القنوات التشريعية المختصة، من خلال مجلس الشعب، وليس عبر كتب وتعميمات صادرة عن جهات تنفيذية لا تملك أصلاً صلاحية تعطيل القانون.

احترام القانون هو حجر الأساس لأي إصلاح اقتصادي

ما جرى يمثل نموذجاً لما لا

مؤشرات أداء التأمينات الاجتماعية.. قراءة في الأرقام ومسؤولية الشفافية



في إطار تعزيز مبدأ الشفافية والوضوح، كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن مؤشرات أدائها خلال الربع الأول من العام 2025.

لا يغطي حتى فاتورة الوصفات الطبية لهؤلاء بسنوات عمرهم الأخيرة!

المشركون أكثر من 1.8 مليون عامل بين القطاعين العام والخاص

بلغ عدد العمال المشتركين عندهم في القطاع العام نحو مليون عامل، في حين سجل القطاع الخاص والتعاوني والمشارك أكثر من 800 ألف مشترك، إلى جانب أكثر من 13 ألف مشترك عن نفسه.

ورغم التقارب النسبي لعدد المشتركين بين القطاعين، إلا أن البيانات تكشف تبايناً ملحوظاً على مستوى الالتزام المالي.

فديون القطاع الخاص للمؤسسة بلغت 214 مليار ليرة سورية، في حين بلغت ديون القطاع العام 211 مليار ليرة، ما يضع الطرفين على قدم المساواة تقريباً في حجم الالتزامات غير المسددة، إلا أن هذه الديون تعكس خللاً في الالتزام يفترض أن تعالجه المؤسسة بطرق أكثر فاعلية.

كذلك تبين الأرقام أعلاه أن القطاع العام هو القطاع الأكثر استقطاباً وتشغلاً للعمال، مقابل القطاع الخاص والتعاوني والمشارك معاً.

مؤشر السلامة المهنية وفق

التعويضات يشير إلى 3 إصابات شهرياً أشارت البيانات إلى إصدار 1605 قرارات صرف تعويض دفعة واحدة، بقيمة تجاوزت 1.8 مليار ليرة سورية، و7497 قراراً لمعاشات الشيخوخة والعجز والوفاة، وهو ما يبرز

توضيح المؤشرات جملة من الأرقام التي تعكس حجم العمل والتحديات التي تواجهها المؤسسة في إدارة ملف المعاشات والتعويضات للمشاركين والمتقاعدين، كما تبين فيما بين سطورها بعض النقاط التي يجب التوقف عندها.

مستحقات المتقاعدين بوسطي 156 ألف ليرة شهرياً لكل منهم

وفق تصريح مدير المؤسسة، حسن خطيب، فإن قيمة المعاشات والتعويضات المصروفة خلال أشهر كانون الثاني وشباط وأذار بلغت نحو 445 مليار ليرة سورية، بينما بلغت قيمة المنح 145 مليار ليرة، وهو ما يشكل عبئاً مالياً كبيراً يتطلب تخطيطاً دقيقاً ومستداماً.

وإذا ما أخذنا هذا الرقم بالمقارنة مع عدد المتقاعدين والمستحقين البالغ 950 ألف شخص، فإن وسطي ما تم صرفه لكل مستحق خلال الربع الأول «من دون احتساب المنحة» يبلغ نحو 468 ألف ليرة سورية، أي ما يعادل نحو 156 ألف ليرة شهرياً فقط، وهو رقم يكشف عن الحاجة الماسة إلى إعادة تقييم كفاية هذه المبالغ في ظل المتغيرات الاقتصادية والمعيشية الضاغطة.

فهذا المبلغ الضئيل، البالغ 156 ألف ليرة شهرياً، يعكس مدى الإجحاف بحقوق المتقاعدين الذين أفنوا عمرهم في الخدمة العامة، وكيف تهدر كراماتهم شهرياً لسد الفجوة الكبيرة بين هذا المبلغ الضئيل وبين احتياجاتهم ومتطلبات معيشتهم، فهذا المبلغ

نهج مماثل بنشر تقارير دورية عن مؤشرات أدائها، سواء في القطاع الخدمي أو الإنتاجي، بما يعزز الثقة العامة وبيّن التقييم الموضوعي من قبل المواطنين والمعنيين بالشأن العام.

فالشفافية ليست ترفاً إدارياً، بل ركيزة أساسية في إدارة المؤسسات العامة ضمن مناخ محاسبة وتخطيط رشيد.

إن عرض هذه المؤشرات يجب أن يكون قاعدة عامة لا استثناء، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تتطلب وضوحاً كاملاً في الأرقام والنتائج، بعيداً عن أي طابع دعائي أو ترويجي.

حجم العمل الإداري والتنفيذي الذي تقوم به المؤسسة في تلبية حقوق المستحقين.

كما تم تسجيل 819 إصابة عمل ومرض مهني خلال العام الماضي، بواقع 69 إصابة شهرياً، وأكثر من 3 إصابات يومياً خلال أيام العمل الـ22، في مؤشر يستدعي مزيداً من الاهتمام بملف السلامة المهنية، خصوصاً في القطاعات ذات المخاطر العالية «العامة أو الخاصة».

نحو شفافية مؤسسية أشمل

وفي ضوء ما تم عرضه من مؤشرات، تبرز ضرورة أن تقوم جميع الجهات العامة باتباع

طلاب قسم الفلسفة في جامعة دمشق بين مطرقة الفقر وسندان الظلم الأكاديمي



فهل يُعقل أن يُهدر عام دراسي كامل على علامة؟ هذا ليس نظاماً تعليمياً، بل ساحة لتدمير الثقة والروح.

الفساد وجه خفي للفشل الأكاديمي

الفساد لا يُعلن عن نفسه، لكنه يُشتم من تعامل الموظف، ومن القرارات الظالمة، ومن الإصرار على عدم الشفافية.

فما يجري في قسم الفلسفة، بحسب بعض الطلاب، لا يتوقف عند أساليب التصحيح أو طبيعة الأسئلة، بل يمتد ليطل فساداً متفشياً في مفاصل الكلية، من بعض الدكاترة الذين يتعاملون مع الطلاب باستعلاء واستهزاء، إلى موظفين في قسم الامتحانات يمارسون سلطتهم بمزاجية وابتزاز «طلاب يُمعنون من الاعتراض، أو تهمل طلابهم، أو يواجهون ماطلة ممنهجة في معالجة شكواهم»، وهناك من يتحدث عن محاباة في التصحيح، وعن إسقاط متعمد لبعض الأسماء «غير المرغوب بها».

ليست الفلسفة وحدها... المشكلة أوسع من قسم... وأعمق من جامعة

المعاناة التي يعيشها طلاب قسم الفلسفة ليست استثناءً، بل انعكاس لمشكلة عامة تطل معظم الكليات في جامعة دمشق، بل وفي سائر

ولا تعبا بالواقع.

نسب نجاح صادمة... أرقام تفضح الحقيقة

دعونا لا نتحدث عن الظلم كمفهوم نظري، بل بلغة الأرقام التي لا تكذب من واقع بعض نتائج امتحانات الفصل الأول للعام الدراسي الحالي: اللغة الأجنبية 2 «سنة أولى»: عدد المتقدمين 179، الناجحون 8 فقط! نسبة النجاح 4,47%.

تاريخ الفكر الجمالي «سنة ثانية»: المتقدمون 35، الناجحون 4، بنسبة نجاح 11,43%.

المذاهب الفلسفية «سنة أولى»: من 78 طالباً وطالبة من المتقدمين، لم ينج سوى 13 فقط! التفكير الفلسفي في الشرق: كانت نسبة النجاح 14,63%.

وحتى في مواد يفترض أن تكون أكثر واقعية، مثل المنطق التقليدي، لم تتجاوز نسبة النجاح 35,9%.

هل هذه أرقام تعكس مستوى الطلاب؟ أم إنها مؤشر على وجود خلل في طريقة إعداد الامتحانات -سلامة التصحيح- وأسلوب التقييم؟

في الوقت الذي يفترض أن تكون فيه الجامعة مكاناً لصقل العقول وبناء المستقبل، يتحول قسم الفلسفة في كلية الآداب بجامعة دمشق إلى حلبة تسحق فيها طموحات الطلاب تحت أقدام الظلم والإهمال.

الواقع الاقتصادي والمعيشي... الطلاب تحت خط الاحتمال

أغلب طلاب وطالبات هذا القسم يدرسون ويعملون في أن معاً. فالبعض يعمل لساعات طويلة في وظائف مرهقة، فقط ليتمكن من شراء الكتب أو دفع أجور المواصلات، في ظل انهيار اقتصادي خانق، فلا كهرباء مستقرة، ولا دعم حقيقي، ولا حتى مكان هادئ للدراسة، وينتظر من هؤلاء أن ينجحوا في امتحانات تعجيزية وضعت بلا مبالاة، ويحاسبون بعلامات مجحفة لا تعترف بالجهد

الإصلاح ضرورة لا خيار

على الوزارة أن تفي بوعودها: أتمتة المواد القابلة للأتمتة.

إعلان سلام التصحيح بشفافية. فتح باب الاعتراض مع إعادة التصحيح وليس تجميع العلامات فقط.

إلغاء الآليات التي كانت تفرض نسب نجاح مسقوفة، وترك الأمر فعلاً لسير إمكانات الطلاب العلمية الحقيقية.

فالجامعة لا يجب أن تكون ساحة استنزاف نفسي ومادي، والطلاب ليس عدواً يُجرب عليه القمع، بل شريكاً في بناء المستقبل، والمستقبل لا يبني بالفشل المنهج.

الجامعات السورية، من الطب إلى الهندسة، ومن الحقوق إلى الآداب. الطلاب يواجهون التحديات ذاتها: قاعات متهالكة - نقص في الكادر - ضعف في المادة العلمية - فساد في الإدارة - ظلم في التصحيح - وضغط معيشي واقتصادي ينهك الجميع.

فكل طالب في هذا البلد يحفظ القصة ذاتها: «درست... تعبت... ورسبت بلا سب».

إنها صرخة كل طالب وطالبة جامعية في سورية: نحن لا نطلب امتيازاً، بل إنصافاً، ولا نريد معجزة، بل حقناً في تعليم عادل يحترم كرامتنا وأحلامنا.

العطش ينهك قرى ريف حمص الشرقي... معاناة مستمرة وسط فقر وجفاف



يعاني أهالي قرى الحراكي، العيساوية، البطمة، والحمودية في ريف حمص الشرقي منذ أكثر من شهر من أزمة حادة في توفير مياه الشرب، إثر تعرض البئر الارتوازي الوحيد في المنطقة للسرقفة من قبل مسلحين مجهولين. الجريمة التي طالت المعدات الأساسية للبئر أدت إلى توقفه عن الخدمة بشكل كامل، مما ترك آلاف السكان في مواجهة عطش يومي ومعاناة متفاقمة.

الأخيرة، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب الدعم الزراعي، ساهمت في نفثي البطالة وازدياد معدلات الفقر.

واليوم، جاء انقطاع المياه ليضيف عبئاً جديداً فوق أكتاف سكان لا يملكون الحد الأدنى من مقومات الصمود.

تشير شهادات الأهالي إلى أن أغلبية العائلات باتت غير قادرة على توفير مياه كافية لأطفالها وكبار السن، ما يهدد بظهور أمراض صحية مرتبطة بسوء النظافة ونقص المياه النظيفة، في ظل غياب المراكز الطبية المؤهلة.

نداء استغاثة للجهات الرسمية

وسط هذه الأزمة، يناشد أهالي القرى الجهات المعنية في محافظة حمص ومديرية المياه والبلديات بضرورة الإسراع في إصلاح البئر الارتوازي وإعادة تشغيله بأقصى سرعة ممكنة، إلى جانب تأمين حماية دائمة لمنشآت المياه التي تعد شريان حياة لهذه المجتمعات الريفية.

كما يطالب السكان بتدخل عاجل لتأمين صهاريج مياه بأسعار مدعومة أو مجانية إلى

أزمة مياه... وعبء مالي مرهق

مع غياب المصدر الأساسي للمياه، اضطر السكان للجوء إلى صهاريج المياه الخاصة، حيث بلغ سعر تعبئة الخزان الواحد نحو 175 ألف ليرة سورية، وهو مبلغ يعادل تقريباً نصف أو أكثر من متوسط الدخل الشهري لكثير من العائلات في المنطقة.

هذه التكلفة الباهظة تتقل كاهل الأهالي، خاصة في ظل الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، ما جعل من شراء المياه رفاهية لا يقدر عليها الجميع.

يقول أحد سكان قرية العيساوية: «نضطر إلى تقنين استخدام المياه لأقصى درجة، نستخدمها للشرب والطهي فقط، أما النظافة والغسيل فباتت شبه مستحيلة. حتى هذه المياه التي نشترها لا نعرف مدى نظافتها، ولكن لا خيار أمامنا»

فقر وجفاف... واقع قاس

تعتمد هذه القرى بشكل رئيسي على الزراعة وتربية المواشي كمصدر دخل رئيسي، لكن تغير المناخ وشح الأمطار خلال السنوات

متصاعدة في منطقة تعاني أصلاً من تداعيات الفقر والجفاف والتهمة. ووسط غياب حلول فورية، يبقى السكان عالقين في دائرة من العطش، والمصاعب المعيشية، وغياب الأمل.

الحلول موجودة، لكن الإرادة والإسراع بالتنفيذ هما ما يحتاجه الأهالي اليوم قبل الغد.

حين حل الأزمة، وتوفير الدعم للعائلات الأكثر تضرراً، في خطوة إنسانية من شأنها تخفيف المعاناة اليومية.

كارثة متصاعدة...

أزمة المياه في ريف حمص الشرقي ليست مجرد انقطاع خدمي، بل هي كارثة إنسانية

جواز السفر السوري بين الكلفة والإقبال

رغم أن جواز السفر السوري أصبح رمزاً للصعوبة والتكلفة الباهظة، إلا أن الإقبال الشديد عليه لم ينقطع.

فلا يزال السوريون يعانون الأمرين

لاستصدار جواز السفر، سواء في الداخل أو الخارج عبر السفارات والقنصليات. حيث يعاني المواطنون من بطء الإجراءات البيروقراطية في دوائر الهجرة والجوازات، كما يتطلب الحصول على موعد وقتاً طويلاً، خاصة أن المنصة الحكومية للتقديم إلكترونياً على الجواز محصورة بعدد محدد يومياً وتعاني من زيادة في الطلب، ما خلق أزمة للمواطن وترك الباب مفتوحاً أمام مكاتب «الوسطاء» «والمعقّبين» لتسريع الإجراءات، وهي ظاهرة برزت منذ ما قبل سقوط سلطة النظام ولا تزال مستمرة، لكن إحدى الاختلافات اليوم هو أن هذه المكاتب باتت تأخذ عمولتها بالدولار بدلاً من الليرة السورية.

جواز السفر حلم باهظ الثمن

لم يعد جواز السفر مجرد وثيقة أو أداة للتنقل، بل تحول إلى حلم باهظ الثمن، يكاد يكون مستحيلًا للكثيرين، لينضم إلى قائمة المستحيلات التي فرضتها سنون الأزمة.

فالحصول على جواز السفر أصبح رحلة مضمّنة، تتسم بتكاليف مرتفعة، وعقبات إدارية، ومواعيد تسليم بعيدة، لا تنتهي قبل أن يقف المواطن في طابور طويل قد ينتهي دوام الموظفين قبل أن يأتي دوره، ليضطر مرغماً للوقوف في اليوم الآتي في الطابور نفسه! ورغم الوعود بتخفيض كلفة استصدار جواز السفر السوري، إلا أن قيمته التي تجاوزت المبالغ التقليدية في العالم بشكل كبير، وصلت إلى أرقام تتجاوز عتبة المليون ليرة «ما يعادل 200 دولاراً» وفقاً لقدرة المواطن المادية ومدى استعجاله.

وقد شكلت هذه التكلفة عبئاً إضافياً على كاهل المواطن، الذي يعاني أصلاً من ارتفاع في الأسعار وتضاؤل فرص العمل، فيما يحتاج الموظف الحكومي إلى راتب خمسة أو ستة أشهر ليتمكن من دفع قيمة الجواز، إذا ما استثنينا عمولة مكاتب الحجز على المنصة، التي تصل عند بعضهم إلى 20 دولاراً!

ما الهدف من منصة لا تعمل؟

محاولة أي شخص من منزله التسجيل على المنصة الإلكترونية لاستصدار جواز السفر هو أشبه بمعجزة، ولم نفهم إلى الآن لماذا تقتصر هذه البدعة على موظف

في مكتب خاص يستطيع بسهولة الدخول إلى المنصة والتسجيل، بينما المواطن يغرق في دائرة مفرغة من المحاولات الفاشلة ورسائل تنذر بوجود خطأ وأنظمة لا تستجيب!

بالتالي فإن الصعوبة التي يواجهها المواطن هي إما نتيجة إهمال متعمد في تصميم واجهة المستخدم، أو خلق متعمد لهذه الصعوبات لإجبار المواطنين على اللجوء إلى الوسطاء مقابل مبالغ مالية، ما يعد شكلاً من أشكال النهب.

فتطوير المنصة والقضاء على أي ثغرات يسهل استغلالها لخلق سوق

سوداء للخدمات الحكومية بات ضرورة ملحة، ولا سيما في ظل حديث الحكومة المتزايد عن الرقمنة والتطور التكنولوجي.

بلاد تنام على الوعود... ومواطن ينام على أمل السفر

رغم كل ما ذكر من صعوبات، ورغم ما يقال عن «تحسن» الوضع المعيشي، «وارتفاع» قيمة الليرة مقابل الدولار، ما زال طلب الحصول على جواز السفر يشهد إقبالاً كثيفاً. فقد أعلنت السلطات منذ أكثر من شهرين أنها أصدرت نحو 140 ألف جواز سفر منذ عودة أفرع إدارة

الهجرة والجوازات إلى العمل في 28 كانون الثاني. إن تعلق عدد غير قليل من السوريين بأمل السفر هو مؤشر واضح على التحديات التي يواجهونها كعوامل نبذ في ظل الوضع المعيشي الصعب، وشح فرص العمل، وتأخر الرواتب، والظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة بعد، ما يتطلب حلولاً جذرية وتوفير بيئة تسمح للمواطنين بتحقيق تطلعاتهم داخل البلاد، ولا يمكن لذلك أن يبدأ إلا عبر مؤتمر حوار وطني عام وشامل، ولن ينتهي إلا بإعادة إقلاع الاقتصاد السوري.

«عاهات الاشتراكية» أم «عاهات الرأسمالية»؟

نظمت غرفة تجارة دمشق، يوم الخميس 22 أيار 2025، محاضرة اقتصادية بعنوان «كيف حققت الحرية الاقتصادية وسياسات اقتصاد السوق الحر الرخاء لـ 1,4 مليار صيني وأفادت العالم؟»، قدمتها مديرة العلاقات الخارجية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في معهد آكتون Acton، لي سكولاند، وهي - كما تشير نتائج البحث عنها - أمريكية من أصول صينية كرست حياتها، منذ انتقالها للعيش في الولايات المتحدة، للحديث عن «تجربتها» بوصفها «ناجية» من «فطائع الحزب الشيوعي الصيني»، ولنشر الفكر الليبرالي في العديد من دول العالم. وفي مقابلاتها الإعلامية السابقة، غالباً ما يجري التأكيد على «ارتباطاتها الوثيقة بعدد من المنظمات الدولية، وعلاقتها القوية مع نخبة من الاقتصاديين حول العالم».



■ احمد الرز

إلى جانب سكولاند، اعتلى المنصة كل من رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، عصام الغريواتي، الذي أكد أن هذه اللقاءات «تمثل ركيزة أساسية في مسيرة التعافي الاقتصادي والانفتاح نحو مستقبل أكثر إشراقاً»، ومستشار وزير الاقتصاد والصناعة،

مازن الديروان، وهو صاحب التصريحات الأخيرة، التي لاقت استهجاناً واسعاً داخل البلاد، حول ضرورة أن تتخلى الدولة السورية بالكامل عن دورها في إدارتها للاقتصاد وأن يتم بيع القطاع العام السوري بالكامل. ألقى الديروان مداخلة افتتاحية، عرف فيها المحاضرة الضيفة، وأشار إلى أن «التجربة الصينية في الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر» تعد واحدة من أبرز النماذج

العالمية الجديرة بالدراسة والتأمل، ودعا للتسريع في عملية «التحول نحو اقتصاد السوق» في سورية، واصفاً السياسات الاقتصادية لنظام الأسد بأنها «عاهات الاشتراكية التي كبّلت الاقتصاد السوري». بدورها، تمحورت محاضرة سكولاند التي تضمنت الكثير من الحديث عن «تجربتها» و«انطباعاتها» الشخصية خلال فترة حياتها في الصين، على ثلاث

أفكار أساسية يمكن اعتبارها نقاط انطلاق في تحليلها عموماً: أولاً، أن الصين انتقلت من نظام شيوعي إلى نظام رأسمالي صرف يعتمد اقتصاد السوق الحر. ثانياً، أن الصين «تخلت عن نموذجها الاقتصادي المركزي الصارم». ثالثاً، أن انتشار الصينيين من الفقر جاء بفضل «التخلي الصيني» عن هذا النموذج. وهي الأفكار الثلاث التي ستحاول التطرق لها بإيجاز في هذا المقال.

هل الصين «دولة رأسمالية صرفة»؟



عام 2022، وكان هذا مدفوعاً بأهداف بيئية وإنمائية بدلاً من الأرباح قصيرة الأجل. رابعاً: خلال الأزمة المالية العالمية 2008، وبعدها في جائحة كورونا 2020، قدمت الصين نموذجاً مختلفاً تماماً عما جرى في الاقتصادات الرأسمالية التي أعطت الأولوية لمصالح الشركات في تخفيض التكاليف من خلال عمليات تسريح الموظفين. حيث وجهت المؤسسات المملوكة للدولة في الصين للحفاظ على مستويات التوظيف، حتى على حساب تقليل الأرباح والنمو، وذلك لضمان الاستقرار الاجتماعي. الخلاصة أنه من الصحيح أن الصين اعتمدت إلى إصلاح نموذجها الاقتصادي وفتحت مجالاً للسوق منذ عام 1978، لكن نموذجها ظل متميزاً عن الأنظمة الرأسمالية أو أنظمة السوق المفتوح بسبب الدور الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية، والتركيز على الأهداف الاستراتيجية الضامنة للاستقرار الاجتماعي ومعيشة الناس.

باختصار، الربح في الصين مرحب به ضمن حدود خدمة أهداف النمو الاقتصادي، لكن عندما يتعارض الربح مع أولويات مثل توسيع البنى التحتية أو الحفاظ على البيئة أو القضاء على الفقر، يتنحى الربح جانباً.

في الواقع، يعطي النموذج الاقتصادي الصيني الأولوية للأهداف الاستراتيجية والاجتماعية على الربح الأقصى، ما يبين انحرافاً جذرياً عن المبادئ الرأسمالية. ومن الأمثلة الأولية على ذلك: أولاً: شبكة السكك الحديدية عالية السرعة في الصين، والتي امتدت لأكثر من 40,000 كيلومتر في عام 2023، وتطلب إنجازها استثمارات حكومية ضخمة مع خسائر مالية أولية. وكان الهدف تعزيز الربط، وتنشيط الاقتصادات المحلية، ودعم التنمية طويلة الأجل، وليس الربح الأقصى الفوري. ثانياً: مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقت في عام 2013، وشملت مليارات الدولارات على شكل قروض واستثمارات في مشاريع البنية التحتية في آسيا وأفريقيا وأوروبا. ورغم أن هذه المشاريع انطوت على مخاطر مالية كبيرة، إلا أن الصين استمرت فيها في سبيل ربط الاقتصادات المعنية.

ثالثاً: في عام 2022، استثمرت الصين 546 مليار دولار في الطاقة النظيفة، وهو ما يعادل نحو نصف الإنفاق العالمي على الطاقة منخفضة الكربون، وذلك لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060. وشمل ذلك تشغيل قدرة طاقة شمسية كهروضوئية في عام 2023 تعادل ما أنجزه العالم كله في

يختلف النموذج الاقتصادي الصيني عن الرأسمالية - التي تُعتبر في جوهرها سعيًا دائماً نحو الربح الأقصى - في جوانب أساسية عدة، حيث تلعب المؤسسات المملوكة للدولة، والتي بلغ عددها 867,000 ومثلت نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2020، دوراً مركزياً في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، مع إعطاء الأولوية للأهداف الوطنية الاجتماعية على الربح. وعلى عكس الاقتصادات الرأسمالية، تحدد الخطط الخمسية الصينية، مثل الخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021-2025)، الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وتوجه الموارد لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل بدلاً من المكاسب المالية قصيرة الأجل. وهذا يتناقض جذرياً مع الاقتصادات الرأسمالية، حيث يتحكم السوق بقرارات الاستثمار.

ويتضمن نهج الصين في تنظيم الاقتصاد تدخلاً حكومياً كبيراً لضمان الاستقرار الاجتماعي، ما يتعارض مع مبدأ السعي نحو الربح الأقصى في الرأسمالية. بالإضافة إلى ذلك، إذا نظرنا إلى ضوابط رأس المال والقيود على الاستثمار الأجنبي في الصين، نجد أنها تُعكس النموذج النظري الصافي لاقتصاد السوق الحر.

تضليل اقتصادي برعاية غرفة تجارة دمشق

كيف جرى انتشال الصينيين من الفقر المدقع؟



الصين حملة «التخفيف المخطط للفقر» بين عامي 2013 و2020، والتي تُعد نموذجاً حياً لتطبيق الاقتصاد المخطط بقيادة الدولة على الأرض. فقد أعلن الرئيس الصيني الهدف الطموح المتمثل في القضاء التام على الفقر المدقع في الريف بحلول عام 2020، وجعل من هذه المهمة محوراً أساسياً.

لتحقيق هذا الهدف، اتبعت الحكومة نهجاً دقيقاً: أنشأت قاعدة بيانات وطنية تضم كل فرد وأسرته فقيرة في البلاد، مع توثيق الأسماء والاحتياجات. وجاب ملايين الموظفين القرى لإجراء مسح شامل حول الدخل والظروف المعيشية. وبحلول عام 2014، كانت الحكومة قد سجلت 89.9 مليون فقير ضمن 29.5 مليون أسرة، موزعين على 128 ألف قرية و832 محافظة فقيرة، وهي الأرقام التي شكّلت لاحقاً مرجعية التنفيذ والتقييم.

وكانت التدخلات متنوعة ومصممة حسب الحاجة: في بعض الحالات تم تقديم قروض صغيرة أو منح لإطلاق مشاريع مثل تربية الحيوانات أو افتتاح محلات تجارية. وفي حالات أخرى، تم تدريب الأفراد أو توفير وظائف في المصانع القريبة. ولعبت البنية التحتية دوراً كبيراً: فسُكّت طرق جديدة لربط القرى النائية، ووفرت مساكن آمنة لمن يعيشون في بيوت متهاكّة.

ونُقل نحو 10 ملايين شخص من مناطق غير صالحة للحياة، مثل الجبال المعرضة للانزلاقات أو الصحارى القاحلة، إلى بلدات وأحياء جديدة مجهزة بالخدمات. وتضمنت عملية النقل منح العائلات مساكن حديثة وفرص عمل بديلة، ومولت الدولة هذه العمليات بالكامل، بمساهمة من مقاطعات غنية تولّت رعاية بعض هذه المجتمعات الجديدة.

شهدت الصين خلال العقود الأربعة الماضية تحولاً اجتماعياً غير مسبوق: فقد خرج نحو 800 مليون شخص من دائرة الفقر المدقع. ولم يكن هذا التحول، من بلد كان معظم سكانه يعيشون بأقل من دولارين يومياً في أوائل الثمانينيات إلى اقتصاد من الشريحة العليا من الدخل المتوسط اليوم، نتيجة للتحول نحو «اقتصاد السوق الحر»، بل جاء بفعل سياسات وتدخلات حكومية هدفت إلى تخفيف الفقر واستخدمت أدوات الاقتصاد المخطط لمصلحة القوى المنتجة.

ووفقاً للبنك الدولي، فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1,90 دولار في اليوم) في الصين بنحو 800 مليون مواطن بين عامي 1981 و2021. وبذلك ساهمت الصين - وحدها - بنحو ثلاثة أرباع جميع من خرجوا من الفقر المدقع في العالم خلال تلك الفترة. وبالمناسبة، تستخدم خط فقر وطني أكثر صرامة من خط الفقر الدولي، ووفقاً لهذا الخط، تم إخراج نحو 770 مليون شخص من الفقر في 40 عاماً.

تشير مؤشرات التنمية البشرية إلى عمق هذا التغيير: فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع في الصين من نحو 66 عاماً عام 1978 إلى 78 عاماً بحلول عام 2020. كما أصبحت الأمية شبه معدومة بفضل توسيع فرص التعليم. وقد سجلت الأمم المتحدة أن الصين هي الدولة الوحيدة التي انتقلت من فئة «التنمية البشرية المنخفضة» في 1990 إلى «التنمية البشرية العالية» خلال بضعة عقود فقط. وفي عام 2020، أعلنت الصين رسمياً أنها قضت على الفقر المدقع في الأرياف، وحققت بذلك الهدف الأول من «أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030» قبل عشر سنوات من الموعد.

كانت الدفعة الأخيرة في مسيرة القضاء على الفقر في



هل تخلت الصين عن النموذج الاقتصادي المركزي المخطط؟



فعلياً، تتدخل الدولة بشكل مباشر لتوزيع فوائد النمو الاقتصادي ومنع التفاوت الشديد في توزيع الثروة. من الأمثلة الأساسية على هذا التدخل هو إعادة توزيع الثروة بين المناطق المختلفة. فالمخططون الصينيون يعيدون توزيع الثروة من المقاطعات الساحلية الغنية إلى المناطق الداخلية الفقيرة من خلال التحويلات المالية وبرامج «التوأمة والمساعدة»، حيث تربط المدن المزدهرة في الشرق بمقاطعات أقل نمواً في الغرب لتقديم الدعم والاستثمار والخبرة، وهي مبادرة تضامنية تنظمها الدولة ولا نظير لها في أنظمة «اقتصاد السوق الحر».

تُحدد الحكومة الصينية أهدافاً عامة، مثل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو سقف معدل التضخم، أو هدف خفض الفقر، أو الحد من كثافة استهلاك الطاقة، وتستخدم أدوات التخطيط للتأثير في النتائج. وبدلاً من فرض ما تنتجه كل منشأة، قد تقرر بكين مثلاً أن الصناعات التكنولوجية يجب أن تُشكل 10% من الناتج المحلي بحلول عام معين، ثم توجه البنوك والجامعات والشركات لحشد الموارد نحو هذا القطاع من خلال الدعم والتمويل البحثي.

كذلك يسمح النظام المخطط في الصين بتعبئة الموارد لإنجاز مشاريع كبرى ذات قيمة اجتماعية. سواء كان الأمر يتعلق ببناء شبكة سلك حديدية عالية السرعة على مستوى البلاد، أو تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق»، أو إطلاق حملات الصحة العامة (كما حدث في الاستجابة المركزية السريعة لنفسي كورونا في ووهان).

يتسم النموذج الاقتصادي الصيني بشكل جوهري بالتخطيط المركزي، سواء في نماذجه السابقة خلال القرن العشرين، أو في صيغته المعاصرة المعروفة باسم «اقتصاد السوق الاشتراكي» الذي يُعبر عنه رسمياً بشكل صريح بوصفه تمهيداً أو «مرحلة أولية» لتطوير الاشتراكية. إلا أن هذا التخطيط لا يقتصر على الإدارة التقنية للشؤون الاقتصادية، بل يشمل أيضاً التزاماً رسمياً بتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه للمواطنين. ففي الممارسة، يعني الاقتصاد المخطط في الصين أن الدولة تلعب دوراً توجيهياً في كل نتيجة اقتصادية كبرى، بدءاً من تحديد أهداف النمو الاقتصادي، وصولاً إلى إعادة توزيع الثروة بين المناطق والطبقات الاجتماعية.

يلاحظ الباحث الاقتصادي الفرنسي، ريمي هيريرا، أن النظام الاقتصادي الصيني يستند إلى «تخطيط قوي ومحدث» وإلى إطار سياسي يتيح «خيارات جماعية» في السياسات الاقتصادية. وهذا يعني عملياً أن الحكومة تتدخل بانتظام في الأسواق، حيث توجه الإنفاق إلى القطاعات الإنتاجية وتدير أسعار الصرف وتدفقات رأس المال، وتحدد اتجاهات الاستثمار وفق أولوياتها. ولا تزال الدولة الصينية تحتفظ بالحكم الأكبر في البنوك والشركات الكبرى، ما يسمح لها بتوجيه النتائج الاقتصادية. بالتالي، فإن «الاقتصاد المخطط» الصيني اليوم هو مزيج من النشاط السوقي والتوجيه الحكومي، وهو نموذج هجين وفريد حيث يرسم التخطيط المسار وتستخدم الأسواق كأداة لجر العربة في الاتجاه الضروري اجتماعياً.

ماذا عن سورية؟



في ضوء ما كُشف عنه في التجربة الصينية من قدرة الدولة على توجيه الاقتصاد نحو أهداف اجتماعية وإنمائية كبرى، يبرز التساؤل: هل يصلح تبني اقتصاد السوق الحر في سورية ما بعد الحرب؟ الإجابة ببساطة: لا. بل إن هذا النموذج، إذا ما طُبق سيكون وصفة لتعميم الفقر، وتعميق التهميش، وتعطيل النمو الاقتصادي.

اقتصاد السوق الحر الذي يجري الترويج له في سورية اليوم مطابق لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، ويقوم على مجموعة من المبادئ المدمرة: تحرير الأسعار، خصخصة القطاع العام، تقليص دور الدولة في العملية الاقتصادية، فتح الأسواق أمام رأس المال الأجنبي. ورغم أن هذه المبادئ قد تبدو «حديثاً» في ظاهرها، إلا أنها كارثية في سياق بلد منهك وممزق اجتماعياً، ويعاني من غياب المؤسسات، ولا وجود لشبكات أمان اجتماعي. فتح

السوق في هذه الظروف ليس انفتاحاً على الفرص، بل انكشافاً أمام النهب المنظم والاحتكار والإفساد، وهو ما شهدنا نتائجه بفعل سياسات سلطة الأسد التي روجت لهذا النموذج طويلاً. سوريا تحتاج إلى اقتصاد مخطط ومنتج وموجه نحو العدالة الاجتماعية وإعادة الإعمار على أسس وطنية. تحتاج إلى استثمارات عامة، وإلى دعم الإنتاج الوطني، وإلى مشاريع تنموية تدمج الفقراء في الاقتصاد، لا تقصيرهم باسم «الكفاءة» الزائفة. والتجربة الصينية تؤكد شيئاً واضحاً: ليست الحرية الاقتصادية هدفاً في ذاتها، بل وسيلة تقاس بمدى خدمتها للمجتمع وللناس. أما «التحرير» الاقتصادي المنفلت، خاصة في الدول شديدة الهشاشة، فهو مجرد تغطية لتجريف ما تبقى من الدولة.

«التنمية الإنسانية» تحتضر.. والمانحون مفلسون



لم يعد ما يُعرف بقطاع التنمية الإنسانية قادراً على مواصلة الدور الذي وُعد به. فالمانحون التقليديون باتوا اليوم مثقلين بالأزمات الداخلية، مفلسين سياسياً ومالياً، وتراجع اعتمادهم على «القوة الناعمة» الإنسانية لتحقيق أجنداتهم الخارجية. الرهان عليهم كمصدر تمويلي رئيسي للتنمية لم يعد رهاناً ذكياً، بل بات وصفاً للفشل والتبعية. في هذا السياق، نقدم لكم هذا المقال الذي يوضح – بالأرقام والاتجاهات – كيف تغير التمويل الإنساني في السنوات الأخيرة، وما الذي يعنيه ذلك لمستقبل هذا القطاع في عام 2025 وما بعده.

■ اليس أوبريخت ومايك بيرسون ترجمة: اوديت الحسين

باقي المانحين، نلاحظ أن التمويل الإنساني بلغ ذروته في عام 2022، حيث زادت المساعدات بنسبة 52% مقارنة بعام 2015. لكن عند إدراج التمويل الأمريكي، استمر الارتفاع حتى 2023، ثم بدأ الانخفاض. عوض التمويل الأمريكي المرتفع في 2023 عن التراجع في تمويل الحكومات الأخرى، مما جعل المساعدات الإنسانية الرسمية تبلغ أعلى مستوياتها على الإطلاق، بزيادة قدرها 66% عن مستويات 2015. بعبارة أخرى، غطى التمويل الأمريكي على حالة الجمود في باقي المساعدات الإنسانية.

وقد كان واضحاً في ذلك الحين أن اعتماد القطاع على حكومة واحدة لتوفير أكثر من ثلث التمويل العالمي أمر غير مستدام، لكن قلة فقط توقعت السرعة التي سيُجبر بها القطاع على التخلص من اعتماده على الدولار الأمريكي.

ومع انهيار ميزانيات المساعدات هذا العام، من المرجح أن تنخفض الأرقام أكثر في 2025. وتتوقع المنظمة تراجعاً في المساعدات الرسمية للتنمية يتراوح بين 9 و17% العام المقبل.

قطرة في بحر ثروات المانحين

رغم أنه يُستخدم كثيراً من قبل الساسة اليمينيين كهدف للهجوم، فإن التمويل الإنمائي الرسمي لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من إنفاق الحكومات المانحة، بل ويكاد لا يذكر عند مقارنته بدخلها القومي الإجمالي، خصوصاً في مجال المساعدات الإنسانية.

وكمثال، هناك هدف تطوعي حدده مجلس الاتحاد الأوروبي لدوله الأعضاء يقضي بتخصيص 0,07% من الدخل القومي الإجمالي كمساعدات إنسانية. لكن حتى هذا الهدف المتواضع – والذي يمثل عشر الهدف الأشمل والأكثر طموحاً ببلوغ 0,7% من الدخل القومي الإجمالي – لا تحققه سوى أربع دول فقط من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية: لوكسمبورغ،

يواجه القطاع الإنساني مستقبلاً قاتماً وسط خفض كبير في تمويل كبار المانحين. يسعى هذا القطاع اليوم لفهم تداعيات المستقبل في ظل تقليص أبرز مانحيه لحجم تمويلهم بشكل كبير. تسلط بيانات جديدة الضوء على الاتجاهات التي كانت خفية خلف هيمنة التمويل الأمريكي، وتوضح أهمية المانحين الصغار، وتكشف عما ينتظرنا في عام 2025 وما بعده.

وفقاً لبيانات أولية صدرت في 16 نيسان 2024 عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، انخفض التمويل الرسمي للتنمية للمرة الأولى منذ خمس سنوات. حيث قدّم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة – وهم في الغالب من دول الشمال العالمي – ما مجموعه 212,1 مليار دولار كمساعدات إنمائية، منها 24,2 مليار دولار كمساعدات إنسانية. وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 7,1% في التمويل الإنمائي، و9,6% في التمويل الإنساني مقارنة بالعام السابق.

لكن الأرقام تكشف أن التراجع الحقيقي بدأ قبل الخفض الأمريكي الأخير، وتظهر اختلافات في أولويات المانحين، مما يجعل التنسيق بين هذه القرارات أكثر إلحاحاً الآن. وإذا كان تمويل عام 2024 هو آخر صورة للنظام الإنساني كما نعرفه، فإن هناك دروساً لا بد للقطاع الإنساني أن يستخلصها من أجل التكيف مع منظومة تمويلية أكثر تقشفاً في المستقبل.

رغم أن العنوان البارز لبيانات 2024 هو تراجع المساعدات الإنسانية بنسبة 9,6%، فإن هذا الرقم لا يعكس الصورة الكاملة. الأرقام الأهم تظهر عند استثناء التمويل الأمريكي والمساعدات الموجهة لأوكرانيا – أكبر جهة مانحة وأكبر جهة متلقية. فعند تجاهل التمويل الأمريكي والتركيز على

الاحتياجات؟ وما الذي يجب أن يُعطى الأولوية؟

طالما وجّهت الانتقادات للمانحين بأنهم يميلون لاستخدام أجندات سياسية عند تخصيص المساعدات. لكن الأرقام تكشف بأن الاستخدام السياسي أعلى بكثير من المتداول. على سبيل المثال: تعتبر الاستجابات في أوكرانيا وفلسطين من أبرز الأزمات الإنسانية ذات الأبعاد الجيوسياسية في السنوات الأخيرة. لكن تعامل المانحين معها كان متبايناً. فلم يخصص أي من أكبر عشرة مانحين أكثر من 40% من مساعداته الإنسانية لهذين الملفين مجتمعين. في المقابل، تبني المانحون الأصغر استراتيجيات مختلفة، حيث خصّص ستة منهم أكثر من 40% من تمويلهم لأوكرانيا وفلسطين، بينما اتجه آخرون لتمويل أزمات أقل شهرة أو دعماً، في محاولة لتعظيم أثر مساهماتهم المحدودة.

قد تكون هذه المرونة مفيدة في مواضع محددة، ولكنها ليست ممكنة إلا في وجود مانح ضخم يوفر قاعدة تمويلية واسعة. والآن، مع تغير التمويل الأمريكي، بات من الواضح أن البيئة التمويلية تغيرت بالكامل.

لم يعد هناك متسع للخطأ أو الهدر، ولا مبرر لتكرار الجهود أو التركيز المفرط على أزمات تحظى بالتغطية الإعلامية. والسؤال الأهم اليوم: كيف يمكن للمانحين الصغار ومتوسطي الحجم تعزيز كفاءتهم الجماعية لضمان توزيع التمويل بشكل أكثر عدالة عبر الأزمات المختلفة؟

تواجه الحكومات المانحة ضغوطاً هائلة، ويطلب منها اتخاذ قرارات مثالية وسط تدقيق شديد من شركائها في القطاع، وقادتهم السياسيين، وأحياناً وسائل إعلامهم المحلية.

لسنوات طويلة، تم تجاهل نقاشات ضرورية حول مدى استدامة وصحة النظام التمويلي الإنساني. أما اليوم، فتحدث هذه النقاشات بشكل متسارع، لكن في حالة من السقوط الحر.

ولا بد من الاعتراف أن التحديات الراهنة لا تنبع فقط من الاعتماد الزائد على مصدر تمويل واحد، بل أيضاً من خلل جوهري في هيكل النظام التمويلي. عناصر كانت تعتبر مقبولة سابقاً – مثل: غياب التنسيق بين المانحين، أو الميل السياسي في تخصيص الأموال – أصبحت الآن تشكل خطراً كبيراً على الكفاءة.

والنرويج، والسويد، والدنمارك. الاتجاه العام لم يتغير خلال عقد كامل. في 2015 أيضاً، لم يكن هناك سوى أربع دول فقط حققت عتبة 0,07%، ويبدو أن هذا الرقم لن يرتفع كثيراً في المستقبل القريب.

رغم الخطاب المتكرر حول ما يسمى «الترباط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام» خلال العقد الماضي، فإن الاتجاهات الحديثة تظهر تراجعاً في تمويل التنمية والسلام مقارنة بالمساعدات الإنسانية في البيئات الهشة للغاية.

وقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح في الاقتراح الأمريكي بإنشاء «وكالة المساعدة الإنسانية الدولية» لتحل محل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. وأثار هذا المقترح قلقاً من دخول حلقة مفرغة: فإذا ما انسحب المانحون من دعم التنمية والسلام في البيئات الهشة، فإن الطلب على المساعدات الإنسانية سيزداد مع تفاقم الأزمات.

لكن بيانات 2024 تروي قصة مختلفة: فقد خفّض معظم المانحين تمويلهم الإنساني بنسبة أكبر مقارنة بخفضهم للمساعدات الإنمائية عموماً. من الصعب التنبؤ بكيفية تطور هذه الاتجاهات في 2025، خاصة مع ميل بعض الدول – وعلى رأسها أمريكا – للتركيز على الإغاثة الإنسانية على حساب التعاون التنموي. لكن أرقام 2024 لا تظهر أن المانحين يخططون لاستخدام التنمية كاستراتيجية خروج لتعويض تقليص المساعدات الإنسانية. بل على العكس، بقيت المساعدات الإنسانية الشكل الرئيس للتمويل في البيئات الهشة، والتراجع فيها لن يُعوّض بأشكال أخرى من التمويل.

في ظل اقتراب انعقاد اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، يجب أن يكون الحفاظ على التعاون التنموي في البيئات الهشة، ومنع أزمات الديون في الدول المعرضة للكوارث، على رأس الأولويات.

فرصة أو فوضى؟

أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى فهم كيفية تخصيص المانحين لأموالهم وسط تقليص التمويل العالمي. ويواجه النظام الإنساني أسئلة محورية: ما الشكل الحقيقي لنظام تمويلي قائم على

كيف يمكن
للمانحين الصغار
ومتوسطي
الحجم تعزيز
كفاءتهم
الجماعية
لضمان توزيع
التمويل بشكل
أكثر عدالة
عبر الأزمات
المختلفة؟

الكوليرا في سورية خطر صحي متصاعد ومسؤولية وطنية لم تستكمل بعد



في ظل استمرار التحديات الإنسانية والبيئية التي تواجه سورية، أطلقت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 12 أيار 2025 استجابة طارئة شاملة تمتد على مدار ستة أشهر لمكافحة تفشي الكوليرا في عدد من المحافظات السورية.

الكوليرا ليست مجرد وباء... بل إنذار صحي شامل

إن الكوليرا، بحد ذاتها، ليست مجرد مرض معد، بل تمثل مؤشراً خطراً على هشاشة النظام الصحي والبنية التحتية العامة في البلاد. وفي حال لم يتم التعامل مع أسبابها الجذرية بطريقة شاملة، فإن احتمالات تفشيها مجدداً ستظل قائمة، لا بل مرجحة، مع كل موسم حر أو أزمة نزوح. ويظهر هذا الواقع الحاجة الملحة إلى خطة وطنية متكاملة تستهدف إصلاح بنية الصحة العامة، وتعزيز خدمات المياه، وتوفير حلول دائمة للصرف الصحي، خاصة في المخيمات والمجتمعات المهمشة.

فالتعويل على تدخلات طارئة دون وجود استجابة وطنية ممنهجة يعكس خللاً في الرؤية ويزيد من هشاشة المجتمعات المعرضة للخطر.

لا بديل عن الدور السيادي في حماية الصحة العامة

في هذا السياق، فإن وزارة الصحة السورية، وسائر الهيئات الحكومية المعنية، مطالبة بلعب دور أكثر فاعلية ومسؤولية في قيادة الجهود الوقائية والتدخل المبكر. ويشمل هذا الدور: تعزيز منظومة الإنذار المبكر والاستجابة السريعة (EWARS) لمراقبة الأوبئة. إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق المتضررة. رفع كفاءة الكوادر الصحية من خلال التدريبات

وتأتي هذه الخطوة في وقت تسجل فيه البلاد مؤشرات مقلقة على عودة انتشار المرض، خصوصاً في المناطق التي تعاني من هشاشة البنية التحتية الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي، وفي مقدمتها محافظات حلب، اللاذقية، الحسكة، ودمشق.

وبحسب البيانات الرسمية الصادرة عن المنظمة، تم الإبلاغ عن 1444 حالة كوليرا مشتبهة و7 وفيات في سورية بين شهري آب وكانون الأول 2024. وقد تم رصد أعلى معدلات الإصابة في مناطق مكتظة بالنازحين داخلياً، مثل مخيم الهول، مما يسلط الضوء على العلاقة المباشرة بين الكوليرا وظروف العيش غير الصحية الناتجة عن النزوح، وغياب البنى التحتية الأساسية.

جذور الأزمة أكثر من مجرد تفشي مرضي

يرتبط هذا التفشي بمجموعة من الأسباب المركبة، على رأسها الجفاف المستمر، التغير المناخي، التحركات السكانية، والانقطاعات المتكررة في خدمات المياه والصرف الصحي. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى خلق بيئة خصبة لانتشار الكوليرا، التي تنتقل بسهولة عبر المياه الملوثة وتتفشى بسرعة في حال غياب أنظمة الإنذار والاستجابة الفورية. ورغم استجابة منظمة الصحة العالمية من خلال تدخلات تشمل الكشف المبكر، إرسال فرق استجابة سريعة، دعم المخابر، مراقبة جودة المياه، توزيع أدوات تنقية المياه ومجموعات الفحص، وتكثيف التوعية المجتمعية، فإن هذه الإجراءات تظل مؤقتة ومحدودة بإمكانيات المانحين الدوليين وآليات التمويل الأممي.

انتشار الكوليرا، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية والرقابة الصحية، وفي حال غياب الاستجابة المسبقة والمعالجة الجذرية للأسباب البنوية للأزمة، فقد تكون أمام كارثة صحية متفاقمة تهدد أرواح آلاف المدنيين، وتعيق جهود التعافي والتنمية على المدى الطويل.

جرس إنذار

الكوليرا ليست مجرد أزمة صحية عابرة، بل جرس إنذار صارخ بضرورة بناء منظومة وقاية واستجابة صحية وطنية شاملة. إن حماية السوريين من هذا الخطر - وغيره من الأمراض الوبائية - لا يمكن أن تستمر بجهود دولية محدودة وحدها. المطلوب اليوم تحرك حكومي وطني مسؤول، سريع وفعال، يعيد الاعتبار لمفهوم الصحة كحق أساسي غير قابل للتأجيل.

المستمرة والدعم الميداني. تفعيل خطط وطنية للطوارئ الصحية تُطبّق فور ظهور أي بوادر تفش جديد. تعزيز الشراكة مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية لضمان إيصال الرسائل الصحية ومستلزمات الوقاية إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر.

ومن المهم الإشارة إلى أن الاستجابة الدولية، رغم أهميتها، لا يمكن أن تُعَوّل عليها وحدها كخط دفاع أول. إذ إن استدامة الوقاية وفعالية المعالجة ترتبط أولاً وأخيراً بوجود إرادة سياسية ورؤية وطنية تضع الصحة العامة في مقدمة أولويات الدولة.

تحذير مبكر من أزمة أوسع

مع بداية ارتفاع درجات الحرارة، ودخول فصل الصيف، تتضاعف المخاوف من تسارع وتيرة

أيها المواطنون الكرام... أتاكم الفرج!

في خطوة «جريئة» صدر قرار من وزارة الاقتصاد «والصناعة بالمعية» بالإيعاز بتخصيص نوافذ بيع للخبز لكل من النساء وكبار السن، والهدف «سرعة الحصول على الخبز دون عناء بما يضمن كرامة المواطن!»



كوميديا سوداء

إن هذا القرار ينم عن إدراك بأن الأزمة لا علاقة لها بقلّة الخبز ووضوح سقوف استهلاك له، أو بإنتاج القمح، ولا بكثرة الجائعين، بل هي ولا شك بقلة النوافذ! وكأن الوقوف في الطابور - أي طابور كان، فالمواد وفيرة والسبيل واحد - هو رياضة أولمبية مخصصة لفئة معينة من المجتمع! وأين وجه السرعة؟

هل سيسقط الخبز من السماء في أيدي النساء وكبار السن؟ هل ستخترع آلة لنقلهم مباشرة إلى مقدمة الطابور؟ أم سيأخذون الخبز أولاً، بينما يتعلم الرجال والشباب فن الصبر أو الانقراض!

كرامة المواطن على نار هادئة

إن الوقوف في الطابور لساعات هو

بينما كانت عقولنا البسيطة تفكر في حلول تقليدية بالية ومملة، مثل زيادة عدد المخابن، أو توفير الخبز بكميات أكبر، ونوعية أفضل، أو لا سمح الله معاقبة المحتكرين وقطع الطريق على شبكة توزيع الخبز الواسلة بين موظفي الأفران وبائعي البسطات. وفي زمن الازدحام الذي وصل ذروته، حيث صارت طوابير الخبز ساحة معركة حامية الوطيس، تتطاير الأكياس فيها وتعالى الأصوات، ويتبادل المواطنون عبارات ونظرات «المحبة والتقدير»، بينما يبتسم الخباز ابتسامة الفاتح الظافر وهو يرى جيش المنهكين يتقدم نحوه ببطء شديد.

أتانا الفرج، جريباً حاسماً عبر «نوافذ ذهبية خاصة» للنساء والشيوخ، عنوانه: «لا تحور ولا تدور وابتعت ستك أو جكد عالطابور!»

تندفق عبرها الحلول على طبق من عجيب غير مختمر. الكرامة - معاليكم - ليست في شبك خاص، بل في العدالة والعيش الكريم، يستشعرها المواطن «أياً كان عمره أو جنسه» عبر تأمين الخبز بوفرة وبأسعار معقولة، من دون الحاجة إلى الوقوف في طوابير، هي لوحة متكاملة للذل والمهانة!

إنها لمن سخرية القدر أن تتناسب الكرامة طرداً مع سرعة الحصول على رغيف الخبز، كأن الكرامة أصبحت سلعة تُشتري بالوقت، أو تُمنح وفقاً للفئة العمرية والجنس! فالمشكلة الحقيقية ليست في طول الطوابير، بل في أن الخبز نفسه صار «خبزاً سياسياً» يوزع بالوعود وينضح في أفران البيروقراطية، ونشرته من نافذة مخصصة للكرامة،

بحد ذاته إهانة للكرامة، سواء كنت امرأة أو رجلاً، شاباً أو مسناً، فكرامة المواطن لا تُقاس بسرعة حصوله على الخبز. فبدلاً من معالجة أصل المشكلة - نقص الإنتاج، سوء التوزيع، الاحتكار - نرى حلولاً «ترقيعية» تشبه وضع ضمادة على جرح غائر، وكأن الهدف هو إلباس الواقع القاسي ثوباً مزركشاً والسلام.

قانون القيمة ومعدل الربح في الصين (2)



لماذا استطاعت الصين المناورة مع قانون القيمة، والسيطرة على تأثيراته في أسواقها والاستثمار الأجنبي فيها؟ السبب الرئيسي بحسب روبرتس وكارشيدى يكمن في استثمار الصين بقطاع عام ضخم مملوك للدولة وتحكمها باقتصادها عبر سياسة تخطيط مركزي ترسمها الدولة «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية» بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، حيث يتم تقييد الملكية الأجنبية للصناعات الجديدة وفرض ضوابط على تدفق رأس المال داخل البلاد وخارجها، مما مكن الصين من توسيع الاستثمار والتكنولوجيا، وتوظيف قطاعات واسعة من العمالة، وتجنب سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الوطني ومصير البلد.

إعداد وتصريح: د. أسامة دليقان*

السيطرة الكاملة على مسار الاقتصاد الصيني وتوجيهه. فرغم التوسع الملحوظ للشركات الخاصة في الصين، الأجنبية والمحلية، على مدى الثلاثين عاماً الماضية، وإنشاء سوق للأوراق المالية ومؤسسات مالية أخرى، إلا أن الغالبية العظمى من فرص العمل والاستثمار ما تزال تدار من شركات مملوكة للقطاع العام أو مؤسسات تخضع لتوجيه وسيطرة الحزب الشيوعي الصيني. والجزء الأكبر من الصناعة الصينية الرائدة عالمياً ليست شركات متعددة الجنسيات مملوكة لأجانب، بل شركات مملوكة للدولة الصينية. وبنوك الصين الرئيسية مملوكة للدولة، والحكومة هي التي توجه سياساتها في الإقراض والإيداع. لا يوجد «تدفق حر» لرأس المال الأجنبي من وإلى الصين، بل تفرض الدولة الصينية ضوابط على رأس المال وتناور بقيمة العملة لتحديد الأهداف الاقتصادية «مما يُبخر حفيفة الكونغرس الأمريكي» بحسب تعبير روبرتس.

في البداية، لنذكر مرة أخرى بفحوى قانون القيمة الذي اكتشفه ماركس وماله التاريخي: قيمة البضاعة تتحدد بوقت العمل الضروري اجتماعياً اللازم لإنتاجها، أي بالإنتاجية الوسطية للعمل، وبالتالي بتقنيات وكثافة العمل. يستنتج من ذلك أنه طالما بقي هناك «إنتاج بضاعي» في مجتمع ما، أي منتوجات وخدمات مخصصة للبيع والشراء، فسيظل لها قيمة تبادلية إلى جانب قيمتها الاستعملية، وبالتالي لها «سعر» في السوق يتوسح حول قيمتها «ينحرف عن القيمة زيادة أو نقصاناً» ولكنه يتحدد بهذه القيمة في نهاية المطاف، وسوف تنهار نحو القيمة عاجلاً أم آجلاً أي أسعار وهمية (لرأس المال الوهمي المضارب). وطالما قانون القيمة فعال في المجتمع، فهناك توزيع للثروة بين أرباح وأجور، لأن شرطاً من القيمة سيُجبر لصالح الربح، مستمداً من القيمة الزائدة فوق ذلك الشطر من القيمة الضرورية لتجديد قوة العمل «دفع الأجور» وتعويض الاهتلاك الفيزيائي والمعنوي لوسائل الإنتاج. ويضطر الرأسماليون -تحت التهديد بالإفلاس وخسارة المنافسة فيما بينهم- إلى تخصيص مستمر لنسبة (تترايد تاريخاً) من الثروة التي تحت أيديهم لتوسيع الإنتاج وتطوير وسائله وأبحاث التكنولوجيا للحفاظ على الإنتاجية وتطويرها، فيزداد رأس المال الثابت بالنسبة لرأس المال المتغير، أي يزداد التركيب العضوي لرأس المال تعقيداً، مما يضغط على النسبة المتبقية المخصصة لأرباحهم، وهذا هو فعل قانون الميل التاريخي لمعدل الربح نحو الانخفاض مع زيادة التركيب العضوي لرأس المال، كسبب عميق وراء الأزمات الرأسمالية، ودافع للتناقض بين الإنتاجية والربحية موصلاً إياه لمستوى تناحري (وهو كذلك أحد تجليات التناقض الأساسي بين الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج وعلاقات الملكية الخاصة الرأسمالية). وحله النهائي التقدّم هو في الإطاحة بالربحية مع الاحتفاظ بالإنتاجية وتطويرها، أي بالقضاء على الرأسمالية من خلال بناء الاشتراكية كمرحلة انتقالية للوصول إلى التشكيلة الشيوعية.

قانون القيمة في «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»

طالما يوجد تراكم رأسمالي في الصين، رغم تعاضده التنافسي مع التراكم الاشتراكي «كما ذكر في الجزء الأول من هذا المقال»، فإن قانون القيمة يعمل أيضاً ولكن بتأثير مُعدّل ومقيّد وأحياناً مُعطل، بسبب التدخل البيروقراطي من الدولة والحزب الشيوعي، لدرجة أن الرأسماليين لا يستطيعون حتى الآن

رأس مال استثماري مملوكة للدولة وتسيطر على أكثر من 750 مليار دولار.

الدافع الرئيسي للحزام الطريق: الإنتاجية أم الربحية؟

عملت شركات القطاع العام الصيني على استيعاب وادماج التكنولوجيات الغربية، تارة عبر التعاون مع الغرب وطوراً من دونه. والقطاع العام الصيني اليوم منخرط في مشاريع عالمية، من الأرجنتين وكينيا وباكستان، إلى المملكة المتحدة. يقول روبرتس وكارشيدى: «إن الصين عندما تستثمر في الخارج عبر شركاتها المملوكة للدولة، فإنها لا تفعل ذلك بسبب «رأس المال فائض» أو حتى بسبب انخفاض معدل الربح في مشاريعها الدولية والراسمالية»، وأن الهدف من مشروع «حزام واحد، طريق واحد» ليس الربح بالدرجة الأولى، بل توسيع التأثير الاقتصادي للصين عالمياً [وما يرافقه من نفوذ جيوسياسي وبيدولوجي] واستجلاب الموارد الطبيعية والتكنولوجية للاقتصاد الوطني.

وبالمثل من أجل أن تتغلب الصين على تأثير انهيار التجارة العالمية الناجم عن الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصادات الكبرى بعد 2008، لجأت إلى موجة جديدة من التوسع الضخم للاستثمار الصيني في البنية التحتية، والذي لم يكن نوعاً من «الكينزية» في الإنفاق/الإقراض الحكومي، كما يزعم اقتصاديون من التيار البرجوازي السائد وحتى بعض الماركسيين أحياناً، بل كان في الحقيقة برنامج استثمارات مُحططاً وموجهاً بقيادة الدولة الصينية وعبر شركات قطاعها العام، وممولاً من مصارف تملكها الدولة. إنه «استثمار اجتماعي التوجه» socialised investment. ورغم أن المنظر البرجوازي جون ماينرد كينز قد فكر باستثمار اجتماعي وناقشه ولكنه لم يطبق على نحو حقيقي قط في الاقتصادات الرأسمالية خلال أزمة الركود العظيم «ثلاثينيات القرن العشرين» لأن تطبيقه كان سيعني التخلي عن الرأسمالية.

* بتصرف: عن كتاب مايكل روبرتس وغواليلمو كارشيدى «الراسمالية في القرن الحادي والعشرين»، بلوتوبرس، 2023.

هيمنة الحزب الشيوعي الصيني

في الوقت نفسه «يتسلل» الحزب الشيوعي/ألة الدولة إلى جميع مستويات الصناعة والنشاط في الصين. وفقاً لتقرير صادر عن جوزيف فانغ وآخرين، توجد منظمات حزبية داخل كل شركة توظف أكثر من ثلاثة أعضاء من الحزب الشيوعي. تنتخب كل منظمة حزبية سكرتيراً لها يمثل العمود الفقري لنظام الإدارة البديل لكل مؤسسة. يمتد هذا إلى ما هو أبعد من الشركات المملوكة للدولة والشركات المخصصة جزئياً والمؤسسات المملوكة للحكومة في المقاطعات والقرى، ليصل إلى القطاع الخاص أو «المنظمات الاقتصادية الجديدة» كما تسمى. في عام 1999، كان لدى 3% فقط من هذه المنظمات خلايا حزبية، وارتفعت النسبة إلى نحو 13% عام 2022. والحقيقة أن جميع الشركات الصينية تقريباً التي توظف أكثر من 100 شخص، لديها نظام تحكم داخلي قائم على خلية حزبية، وهذا ليس من مخلفات العصر الماوي، بل هو الهيكل الحالي الذي تم إنشاؤه خصيصاً للحفاظ على سيطرة الحزب على الاقتصاد. ينخرط الحزب الشيوعي الصيني الآن في النظام الأساسي للعديد من شركات البلاد الكبرى، حيث يوصف بأنه يلعب دوراً أساسياً «بطريقة منظمة ومؤسسية وملموسة... ويقوم بالتوجيه وإدارة الوضع العام». هناك 102 مؤسسة حكومية رئيسية أصولها 50 تريليون يوان، تشمل شركات النفط الحكومية والاتصالات والطاقة والأسلحة، ساهمت بنسبة 60% من الاستثمارات الخارجية للصين بحلول نهاية 2016. أنشئت لجان الحزب الشيوعي في العديد من شركات التكنولوجيا، لمراجعة كل شيء من العمليات إلى الامتثال للأهداف الوطنية. ناقشت الجهات التنظيمية الاستحواذ على حصة 1% في بعض الشركات العملاقة، بما في ذلك علي بابا وتينسنت، بالإضافة إلى مقعد في مجلس الإدارة. وقد شجعت شركات التكنولوجيا على الاستثمار في الشركات المملوكة للدولة، بهدف زيادة إنتاجيتها. وقد وجد تقرير حديث أن 60% من الشركات الصينية الناشئة تتلقى استثمارات مباشرة أو غير مباشرة من الدولة. من يهيمن على قطاع رأس المال الاستثماري في الصين ليس صانعو الصفقات التكنولوجية التقليديون بل الدولة: أكثر من 1000 شركة

الملكية العامة لوسائل الإنتاج في الصين هي المهيمنة وبقية قطاع عام ضخم واستثمار اجتماعي التوجه تتجج اشتراكيتها ذات الخصائص الصينية

مفاوضات متوازنة ترسم التخوم وتثبت الأوزان



خلال الأيام الماضية، تكشف ملامح نزعة عدائية متصاعدة في سلوك الكيان الصهيوني، مدعومة بتيار نافذ في الولايات المتحدة. هذه النزعة تضعنا أمام تباينات صارخة في ثلاثة ملفات مركزية: أوكرانيا، غزة، وإيران.

المطاف لم تستطع هذه العدوانية ضرب وكسر المنافسين الآخرين، ولم تنجح أيضاً في الحفاظ على مستوى الهيمنة السابق حتى بالمعنى العسكري، ما أنتج مشاهدات كانت تبدو «خيالاً علمياً» قبل سنوات قليلة، ففي عام 2025، سجل التاريخ سابقة نوعية: للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، تلقت حاملات الطائرات الأمريكية ضربات مباشرة. نفذت ذلك جماعة صغيرة في اليمن، بقدرات تسليح متواضعة، وأجبرت حاملات الطائرات على الانسحاب.

الملفات الثلاثة الموضوعية على طاولة المفاوضات هي في الواقع جزء من مفاوضات أشمل تجري في العالم على عدد كبير من القضايا، ليس آخرها التعريفات الجمركية، وإذا ما نظرنا إلى التاريخ نرى أن هذا النوع من المفاوضات وإن كانت تعالج قضايا جزئية في بقاع جغرافية مختلفة من العالم، إلا أنها تشكل مجتمعة مفاوضات عالمية لإعادة رسم التخوم بين الفاعلين الدوليين، وهي تذكرنا إلى درجة كبيرة بمفاوضات يالطا ومفاوضات ما بعد الحرب العالمية الثانية، أو المفاوضات في سبعينيات القرن الماضي في عدة نقاط متفرقة من العالم، ثم المفاوضات التي تراكمت مع انهيار الاتحاد السوفييتي في تسعينيات القرن الماضي، وفي كل محطة من هذه المحطات كان تجري مفاوضات بهدف تثبيت أوزان الأطراف المختلفة.

تسعينيات القرن الماضي، لم تختلف فيها فعلياً استراتيجية واشنطن حيال هذا الملف، أما بالنسبة لغزة والأراضي الفلسطينية المحتلة يمكن أن نقول: إن الحرب لم تتوقف من 1948 ويعتبر العدوان الصهيوني الحالي على غزة الأطول في تاريخ الكيان، فالحرب الدائرة الآن استمرت لـ 596 يوماً، بينما لم تستغرق حرب 2006 في لبنان سوى 34 يوماً، وفي اجتياح بيروت 1982 استمرت المعارك 84 يوماً وفي حرب 1973 20 يوماً.. الخ

وبالنظر إلى الأهداف العميقة لكل من هذه الملفات، نرى وضوحاً أن الولايات المتحدة لم تحقق المطلوب منها بالمعنى الاستراتيجي العام، ومع أن «إسرائيل» ضمنت خلال عقود مستوى محدد من الهيمنة، وفرضت نفسها بوصفها القوة الإقليمية الأكبر برعاية أمريكية، إلا أنها فشلت في العقدين الماضيين في تحقيق أهداف حروبها، وتلقت ضربات استراتيجية حقيقية.

واقع لا يمكن إنكاره!

في هذا السياق، علينا أن نعود لطرح السؤال البسيط: ما الذي أراده الولايات المتحدة من كل هذا؟ والجواب هو أنها أرادت الحفاظ على مستوى مرتفع من الهيمنة مع ما يحققه ذلك من شغف للثروة من العالم بأشكال ووسائل مختلفة كانت الفوضى عمادها الأساسي، وكانت درجة العدوانية الأمريكية تتناسب طردياً مع تعاضل أزمته، ولكن في نهاية

المتحدة، وكانت الأخيرة تنتظر انفجار روسيا داخلياً وتراقب ببطء تداعيات هذه الحرب على الدول الأوروبية، ومع أن تأثيرات الحرب كانت واضحة، إلا أنها لم تصل إلى الحد المطلوب أمريكياً.

أما الملف الثالث وهو إيران، فهو الآخر يرتبط إلى حد كبير بمشروع توتير الشرق الأوسط، فبعيداً عن موضوع البرنامج النووي الإيراني، ظل السلوك الغربي والأمريكي خاصة يعمل على إبقاء إيران في حالة عزلة مع عمل أمريكي دؤوب على تغذية جملة من الخلافات بينها وبين دول الجوار، التي استندت إلى حد كبير على بنية الأنظمة السياسية في الإقليم كافة، ولكن هذا المسار لم يحقق الهدف المنشود أيضاً، بل بدأنا نرى نتائجاً معاكسة منذ شاركت إيران إلى جانب تركيا في مجموعة أستانا في سورية، ووضعوا مع روسيا هدفاً مشتركاً هو إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، ثم والأهم كان تطبيع العلاقات مع السعودية برعاية صينية.

لا شك أن هناك في الولايات المتحدة من يقيم السياسات، ولا يعقل أن تكون سياسة محددة صالحة لكل زمان ومكان، فمحاولات عزل إيران مستمرة منذ الثورة الإسلامية في 1979، أي أن 45 عاماً مرت منذ فرضت الولايات المتحدة أول عقوبات على طهران، والحرب في أوكرانيا مستمرة منذ 2022 ومر عليها حتى الآن أكثر من ثلاث سنوات من بدء المواجهات العسكرية المباشرة، لكن جذور الصراع يمكن أن تعود للعام 2014 أو حتى إلى

■ علماء ابوقراج

هناك مفاوضات دائرة الآن في ثلاثة أماكن مؤثرة وفي وقت متزامن، يمكن لنتائجها أن تحدد اتجاهاً دولياً عاماً وهو ما لا يمكن رؤيته بوضوح إذا ناقشنا كل مسألة بشكل منفرد، فالقاسم المشترك بين هذه الملفات أنها نتيجة سياسات غربية محددة ظلت قائمة لعقود، ولكنها دخلت اليوم في تناقضات حقيقية مع اتجاه مختلف لتطور المشهد الدولي، ولم تعد ملائمة كما يبدو للتيار الانكفائي الأمريكي الذي يعبر عنه الرئيس دونالد ترامب وفريق عمله المصغر، الذي يبدو أكثر نفوذاً في الملفات الحساسة الأساسية من أي جهاز آخر في واشنطن.

مفاوضات متزامنة

في نظرة أولية، يبدو وضوحاً أنه ستكون هناك تداعيات مباشرة للمفاوضات، فبالنسبة لموضوع غزة ظلت الحرب تؤدي مجموعة من الأدوار كان أكثرها أهمية هو العمل على إشعال صاعق التفجير في المنطقة، ودفعها نحو فوضى شاملة وغير مسبوقة، وأدت الحرب أيضاً دوراً في إخفاء حجم الأزمة الوجودية التي تضرب الكيان. أما بالنسبة لأوكرانيا فكانت الملف الذي استثمرت فيه واشنطن طويلاً، وعملت على تحويل البلد إلى ساحة حرب بهدف ضرب روسيا واستنزافها، وأيضاً عبر ضرب واستنزاف الأوروبيين الذين ينظر لهم بوصفهم منافس للولايات

المفاوضات الحالية والتي يجري بعضها بالخفاء وحول ملفات لم تعلن هي في الحقيقة تباشير نشوء واقع جديد وإن كانت ملامحها تتكشف

المفاوضات الحالية، والتي يجري بعضها بالخفاء، وحول ملفات لم تعلن، هي في الحقيقة تباشير نشوء واقع جديد، وإن كانت ملامحها النهائية لم تتكشف بعد، إلا أننا إذا ما نظرنا إلى وزن الأطراف التي تجلس حول الطاولة، ندرک أن الولايات المتحدة ليست الرقم الأضرب هذه المرة، كما في التسعينيات والسبعينيات، وإن كانت تضع على الطاولة أوراقاً جديدة، فأوراق الآخرين كثيرة ومؤثرة أيضاً، على هذا الأساس تبدو نتائج المفاوضات الجارية حاسمة إلى حد كبير، ونظراً لأهميتها، ربما تحتاج جولات كثيرة وانكاسات، لكنها تثبت اتجاهها عاماً لا رجعة عنه، فنحن على يقين أن داخل الولايات المتحدة تيار لا يوافق على سلوك فريق الإنكفاء، ولدى هذا التيار أذرع وأدوات تحكم حول العالم، وهو لذلك قادر على التأثير هنا وهناك، ويستطيع ممارسة الضغوط في الداخل الأمريكي، لكن ما نشهده اليوم يشير إلى أن فرصه في عكس الاتجاه الحالي قليلة حقاً.

تجرب المجرب أوروبا.. عقوبات جديدة على روسيا



قصة الاتحاد الأوروبي والعقوبات الاقتصادية على روسيا، قصة لا تختلف كثيراً عن أسطورة سيزيف الذي وقع عليه عقاب إلهي بأن يمضي حياته يدرج صخرة إلى قمة جبل لترتد عليه مرة تلو الأخرى. بطل للعبث! بعد ست عشرة حزمة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، أضاف الاتحاد الأوروبي في 20 أيار الجاري الحزمة السابع عشرة وكانه يجرب شيئاً جديداً، ويتوقع نتائج مختلفة! لا توجد مؤشرات أن روسيا لن تتكيف مع الحزمة السابع عشرة ولا الثامن عشرة المستقبلية التي يتم التلويح بها. ففي عالم متعدد الأقطاب يصبح للعقوبات الاقتصادية أثر أضعف يمكن تجاوزه عند توافر القرار السياسي.

ديما النجار

ماذا شملت حزمة عقوبات الاتحاد الأوروبي؟

جانب بوتين بما فيها هدية الثلاثين يوماً، وكان ترامب ألمح للقادة الأوروبيين أن بوتين منتصر على الأرض فلم يتنازل؟ وقال: «كانت هذه مسألة أوروبية، وكان ينبغي أن تبقى كذلك». وأضاف نائبه جيه دي فانس، ببساطة: «هذه ليست حربنا».

في 22 أيار الحالي، نشر معهد راند للبحوث **دراسة** حول الحرب الأوكرانية الروسية وتغير شكل الصراع ومآلاته. من الاستنتاجات التي قدمها فيما يخص العقوبات: فشل استخدام الغرب للوسائل الاقتصادية في تحقيق أهدافه، خاصة أن عقوداً من العقوبات أدت إلى نشوء آليات متكاملة للتقليل من أثرها كأنظمة المدفوعات البديلة والتبادل المباشر للبضائع وغيرها. الاستنتاج الثاني ذو الصلة، يقر بأن دول الجنوب العالمي في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وآسيا، وخاصة الهند كأكبر هذه الدول لم تعد مضمونة فيما يخص تبعيتها للأوامر الغربية عند فرض العقوبات.

العقوبات المتتالية دفعت روسيا (وغيرها من الدول التي تعرضت للعقوبات) إلى تحويل استراتيجيتين، أولهما: التركيز على الموارد الداخلية. ثانيهما: تنويع العلاقات الاقتصادية بعيداً عن الغرب. وبالفعل تطورت علاقات روسيا خاصة مع دول آسيا في جنوب شرق آسيا والصين والهند وتركيا، في السعي إلى بناء عالم متعدد الأقطاب. فالهند زادت من وارداتها من النفط الروسي لتصبح من أكبر المشترين له، كما انخرطت في تسويات تعتمد الرويل، وامتنعت مراراً عن التصويت في الأمم المتحدة لإدانة روسيا. والصين كذلك، عارضت العقوبات علناً، وزادت حجم تجارتها مع روسيا على كافة الأصعدة، ووفرت لأسطول

اعتمد الاتحاد الأوروبي حزمة العقوبات السابع عشرة التي هدد بها موسكو ما لم توافق على هدنة الثلاثين يوماً في أوكرانيا. تشمل هذه العقوبات أكثر من 2400 فرد وكيان. من أهم عناصر هذه الحزمة إدراج 189 سفينة من «أسطول الظل» الروسي، وهو شبكة سفن استخدمت لتجاوز سقف أسعار النفط المفروضة على النفط الروسي، وبذلك يصل عدد السفن المعاقبة إلى 342 من أصل 600 سفينة. يستخدم هذا الأسطول أعلام مغايرة للعلم الروسي، وتقوم سفنه بتصدير النفط الروسي. كما تستهدف العقوبات هذه المرة هياكل الدعم اللوجستي والمالي لأسطول الظل الروسي من التأمين إلى الوصول إلى الموانئ. الجانب الآخر من العقوبات ركز على شركات رئيسية في قطاع الطاقة الروسي، بما في ذلك شركة سورجوت للنفط والغاز وشركة الشحن التابعة لشركة ليناكو وغيرها. الجديد في هذه العقوبات إضافة لنطاقها الأوسع، هو استهداف أطراف ثالثة مقراتها في دول، مثل: تركيا والإمارات وفيتنام. لكن هل ينجح ذلك؟

الاتحاد الأوروبي وحيداً

ثمة إشارات متزايدة إلى أن إدارة ترامب سوف تغسل يديها من حرب الناتو في أوكرانيا، وتركز بدلاً من ذلك على صياغة شراكات اقتصادية جديدة مع روسيا وتركيا والإمارات. فبعد اتصال امتد لساعتين بين ترامب وبوتين بدا أن ترامب لم يحصل على أي تنازلات من

وهذا يضع روسيا وبالرغم من الرقم المتواضع في صدارة دول مجموعة السبع المتقدمة، من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا.

إلى أين بعد العقوبات؟

العقوبات أضرت واضعياً أكثر مما أضرت روسيا، ففي جردة الحساب النهائية، تبدو روسيا أقل تأثراً على الجبهة الاقتصادية. ومن النافل القول: إنها متقدمة كذلك على الجبهة العسكرية، خاصة مع ازدياد انسحاب الولايات المتحدة لتتولى الجيوش الأوروبية أمر الحرب في أوكرانيا بمفردها. في هذا السياق، يطفو سؤال جوهري: إذا استمرت أوكرانيا في رفض التفاوض حول شروط، مثل: الحياد أو عدم انضمامها للناتو، فما العائق أمام موسكو لفرض الأمر عسكرياً؟ خاصة مع بدء إعلان إقامة «منطقة عازلة» داخل الأراضي الأوكرانية. المشهد الحالي يوحي بأن التوازن القائم يصب لصالح روسيا تدريجياً، وأن العقوبات وإن أملت لن تغير من المجرى العام لتطور الأحداث.

الظل ما ينقصه لوجستياً نتيجة العقوبات الغربية، خاصة فيما يتعلق بالتبادل بعيداً عن نظام السويفت وشركات التأمين البديلة. بالمثل، عززت تركيا وروسيا علاقاتهما الثنائية بقوة في السنوات الأخيرة في مشاريع استراتيجية طويلة الأمد. ففي مجال الغاز الطبيعي، تحولت تركيا إلى مركز لتوزيع الغاز، ففي عام 2024 استوردت تركيا 45% من غازها من روسيا بمدفوعات تقدر بـ 8 مليارات دولار. ولدى تركيا وروسيا العديد من مشاريع الطاقة، أهمها: أول محطة طاقة نووية في تركيا، أكويو، التي تبنيها شركة روس اتوم الروسية. بعد حزمة العقوبات الجديدة، سارعت تركيا خلال أيام لإيجاد حلول لتسوية مدفوعاتها لروسيا، والتي ستتم على ما يبدو عبر بنك نمساوي له فروع لا تشملها العقوبات في موسكو، وعبرت واشنطن عن ارتياحها لهذا الحل بحسب مسؤولين أتراك. على الرغم من العقوبات، استطاعت روسيا إيجاد حلول ناجحة للحفاظ على نموها الاقتصادي الذي بلغ 3,6% في عام 2023، ويتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة 1,5% في عام 2025.

الولايات المتحدة قد تسحب قوات من كوريا الجنوبية



الدولارات سنوياً» لاستضافة القوات الأمريكية، وحتى بعد توقيع واشنطن وسينول اتفاقية لتقاسم التكاليف الدفاعية «اتفاقية التدابير الخاصة» ظل ترامب لا يبدو راضياً، ووصف استضافة القوات الأمريكية «بألية لتوليد المال» على نمط المرتزقة المأجورين! وهو ما يجعل «إشاعات» من هذا النمط تبدو قابلة للتصديق.

فبالنسبة للرئيس ترامب ومن سبقه، لم يكن من الممكن تجاهل الوزن الصيني، وفيما يبدو نقل قوات إضافية إلى غوام ملائماً لهذا السياق، أي أن تقوم الولايات المتحدة في تركيز قوى أكثر في تلك المنطقة القريبة من الصين، ولكن القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية أدت أيضاً دوراً في الضغط على الصين، وهو ما يطرح سؤالاً حول جدوى نقل هذه القوات من مكان إلى آخر، ويبدو الجواب هنا مرتبطاً إلى حد كبير

نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» خبراً في أيار الجاري، يفيد بوجود مشاورات في الإدارة الأمريكية لسحب 4500 جندي أمريكي من كوريا الجنوبية، على أن ينقلوا إلى جزيرة غوام في غرب المحيط الهادئ، مع أن الجانب الكوري الجنوبي نفى وجود أي مشاورات مع البنناغون في هذا الخصوص، وقال مسؤولون كوريون جنوبيون: إن وجود هذه القوات هو «عنصر أساسي في التحالف الكوري-الأمريكي، إذ أن ذلك لا يكفي لاستبعاد احتمال كهذا!»

عقاب منصور

لم يخف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موقفه من نشر هذه القوات في كوريا منذ ولايته الأولى، وفي خلال حملته الانتخابية 2024، أعلن صراحةً: أنه سيطلب كوريا الجنوبية بدفع «مليارات

كان تعداد القوات يصل إلى 60 ألف في ستينيات القرن الماضي، وهو الآن لا يتجاوز 28,500.

خلفها روسيا والصين، والذي من شأنه تخفيض النفوذ الأمريكي في شبه الجزيرة، وهو اتجاه قديم إذ

بخطة أمريكية في شبه الجزيرة الكورية، أو محاولة لإعادة إحياء تفاهات مع كوريا الشمالية، ومن

تحذيرات من «الحرب الأهلية» تعود إلى الواجهة «الإسرائيلية» من جديد



تستمر حكومة بنيامين نتانياهو الصهيونية المتطرفة بالتصعيد على مختلف جبهات الحرب، جاعلة الوضع الإنساني في قطاع غزة جحيماً على أهله، وسط حصار خانق ومطبق تحت قصف أجماعي مستمر، ضاربة عرض الحائط كل التحذيرات والمخاطر، بما فيها تداعيات ذلك على «الجبهة الداخلية»، فكان من الملفت خلال الأسبوع الماضي صعود الحديث مجدداً حول احتمالات نشوب حرب أهلية داخل «إسرائيل».

■ يزن بوظو

«الإسرائيليون» خلال الفترة الماضية، ومن بينهم رؤساء وزراء سابقين كيهود أولمرت وإيهود باراك وغيرهم، عن احتمالات نشوب حرب أهلية بسبب هذا الاستقطاب، وارتفع الحديث بذلك مجدداً خلال الأسبوع الماضي، وفي الصحف «الإسرائيلية»، وباتت الأحاديث تمضي خطوة أخرى للأمام لنقاش «مكونات المجتمع الإسرائيلي» بانقساماته وفقاعاته واستقطابه، أثنياً ودينيًا وسياسياً، بما فيها صحيفة «جيروزاليم بوست» التي نشرت مقالاً لكاتبه ديفيد بن باسات، يناقش المكونات الداخلية وتكتلاتها الدينية والطائفية، وحالة الاحتقان الجارية، ومن سخرية القدر أن يتحدث الكاتب عن دور «خوارزمية الفيسبوك» بتأجيج هذا الاحتقان بشكل رقمي داخل «إسرائيل».

قد يبدو الحديث عن نشوب حرب أهلية «إسرائيلية» مبالغ به في الوقت الحالي، إلا أنها ليست بعيدة، بل واقعاً يجري المضي باتجاهه عاجلاً أم آجلاً، وذلك بصرف النظر عن مدتها وحجمها، فما يجري الآن يشكله «السياسي» يمثل النذر الأولى لها، ولا يتعلق الأمر بالحروب الخارجية وحدها، وإنما بعموم «النظام الإسرائيلي» الذي فتح باب المحظور فيه نتانياهو نفسه، عبر مساسه بالسلطة القضائية، والإقالات والتعيينات الأحادية في

تعمل حكومة نتانياهو كل ما في وسعها، ليلاً نهاراً، لإفشال أي تقدم في المفاوضات مع المقاومة الفلسطينية، وبعد أن فشلت في تحقيق أهدافها من الحرب على القطاع منذ 7 أكتوبر، أطلقت عملية «عربات جديون» بهدف «تحقيق أهداف الحرب»، وبفشل هذه أيضاً، من غير المستبعد إطلاق عملية ثالثة بهدف «تحقيق أهداف الحرب» هكذا ودون أجل زمنية واضحة!

إن الأزمة «الإسرائيلية» تفرض على حكومة نتانياهو - أو أي حكومة أخرى - هذه المواقف المتشددة والمتطرفة موضوعياً، فسواء انتهت الحرب أم لم تنته، وسواء أعاد «الإسرائيليون» رهائنهم أم لا، هناك حقيقة فاعلة تقول بـ «فشل» و«هزيمة» الكيان الصهيوني، ولهذا الأمر تداعيات داخلية كبيرة، يجري تسويقها وقمعها عبر إعلاء صوت الحرب نفسها، إلا أن هذا الأمر نفسه هو بالضبط أيضاً ما يرفع من حدة الاستقطاب والتناقضات داخل «إسرائيل» سواء سياسياً أو اجتماعياً، ليكون هذا التناقض أحد التعبيرات الصارخة عن الأزمة الجارية التي لا مخرج منها بأي نصر يذكر.

إثر هذا التناقض، تحدث العديد من السياسيين

«إسرائيل» على أساسها، بنظامها ومجتمعها ووظيفتها وسياساتها. هذا هو بالضبط موضوع «الحرب الوجودية» لنتانياهو، بمحاولاته فرض سيطرة ائتلافه/تيارها على سلطات النظام والدولة، وقمع الداخل بتصعيد الحروب الخارجية... فهو مدرك تماماً، أن نجاة «الصهيونية» وتيارها مشروط بتقسيم وتفتيت واحتلال ما حولها - إنجازاً لوظيفتها - وذلك يتطلب جبهة داخلية موحدة باتت شبه مستحيلة، مما يفرض اللجوء للشكل «الديكتاتوري» العلني والمباشر كأخر الأدوات... بينما فشل هذا المشروع، ووقف الحرب، وإقامة الدولة الفلسطينية يعني دق أول المسامير في نعشها.

السلطات التنفيذية، وأيضاً السلطة التشريعية بتهم الابتزاز، ودفع أو تلقي الأموال كمسألة «قطر غيت»، وغيرها من الأمور، وكان آخر ما حرر فيها مسألة إقالة رئيس الشاباك المعارض لنتانياهو ونهجه، وتعيين بديل له سرعان ما قال: إن الحرب على غزة «أبدية». والحقيقة، أن السعي لاستمرار الحرب خارجياً، والأحاديث الدائرة حول «النظام الإسرائيلي» واحتمالات «الحرب الأهلية»، تخفي وراءها المسألة والسبب الأكثر أساسية، وهو تراجع وضعف وهزيمة «الصهيونية» وتيارها وممثليها - يدخل ذلك في سياق تراجع جماعات الحرب والمتشددون دولياً، وصدى له - فهي الأيديولوجيا التي بنيت

زيارة رامافوزا إلى واشنطن: توترات دبلوماسية وتحديات النفوذ الأمريكي



الاتهامات، مؤكدة أن البيض، الذين يشكلون 7% من السكان، يمتلكون أكثر من 70% من الأراضي الزراعية، وأن إصلاح الأراضي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وليس التمييز العنصري. هذه الخلافات تعكس صراعاً أعمق بين رؤية جنوب أفريقيا للسيادة الوطنية، وسياسة ترامب القائمة على «أمريكا أولاً».

مسرحية جديدة في المكتب البيضاوي

خلال اللقاء في المكتب البيضاوي، لجأ ترامب إلى أسلوب دبلوماسي مثير للجدل، حيث أطفأت الأنوار وعرضت مقاطع فيديو وتقارير صحفية تزعم وجود جرائم ضد المزارعين البيض، في محاولة للضغط على رامافوزا بأسلوب يذكر بمواجهته مع الرئيس الأوكراني زيلينسكي منذ أشهر قليلة. كما أشار البعض إلى أن هذا الموقف قد يكون محاولة لإرضاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، نظراً لدعم جنوب أفريقيا للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية. رد رامافوزا بحزم، مؤكداً التزام بلاده بدستورها وسيادتها، ومعرباً عن رغبته في صفقة تجارية عادلة مع واشنطن. هذا النهج الدبلوماسي

زار الرئيس الجنوب أفريقي سيريل رامافوزا الولايات المتحدة للقاء الرئيس دونالد ترامب، في محاولة لإعادة ضبط العلاقات المتوترة بين برينوريا وواشنطن بعد تولي ترامب منصبه في كانون الثاني 2025. تأتي الزيارة في سياق دولي وإقليمي معقد، حيث تسعى جنوب أفريقيا لتعزيز سيادتها الوطنية من خلال إصلاحات داخلية، مثل: إعادة توزيع الأراضي لنصحيح اختلالات نظام الفصل العنصري، وتحالفات خارجية ضمن مجموعة البريكس، ودعمها للقضية الفلسطينية. هذه السياسات أثارت استياء إدارة ترامب، التي ترى فيها تحدياً للهيمنة الغربية، مما جعل الزيارة نقطة تحول محتملة في العلاقات الثنائية والنفوذ الأمريكي في أفريقيا.

■ كنان دويصر

تفاقت التوترات بين البلدين بسبب إجراءات ترامب الحادة، التي تضمنت قطع المساعدات المالية التي كانت تشكل 18% من موازنة جنوب أفريقيا، وطرد السفير الجنوب أفريقي من واشنطن، واتهام الحكومة بـ«الإبادة الجماعية» ضد البيض. كما منحت الإدارة الأمريكية 56 مواطناً أبيض من جنوب أفريقيا حق اللجوء، مدعية تعرضهم للاضطهاد، وفرضت تعريفات جمركية بنسبة 31% على الصادرات الجنوب أفريقية، وتصل لما يقارب 50% على صادرات السيارات. في المقابل، تنفي حكومة رامافوزا هذه

إدارة ترامب، التي تعتمد أسلوب الضغط والابتزاز الدبلوماسي، قد تحاول استغلال الوزن الأمريكي لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، لكن هذا النهج لا يغير موازين القوى على أرض الواقع. بدلاً من ذلك، قد يسرع من تحول الدول الأفريقية نحو شركات أكثر ندية مع قوى أخرى.

وبالتين، تجعلها لاعباً محورياً في السباق العالمي على الموارد الحرجة للصناعات المتقدمة. استمرار الضغوط الأمريكية قد يدفع برينوريا لتعزيز تعاونها مع قوى، مثل: الصين وروسيا، خاصة ضمن إطار البريكس، مما يؤدي إلى تراجع إضافي للنفوذ الأمريكي في أفريقيا.

يعكس محاولة جنوب أفريقيا الحفاظ على توازن بين الدفاع عن مصالحها والحفاظ على قنوات الحوار مع الولايات المتحدة، لكنه كشف أيضاً عن محدودية الأدوات الأمريكية في مواجهة دول تسعى لاستقلالية أكبر. تمتلك جنوب أفريقيا ثروات معدنية نادرة، مثل: الكروم والمنجنيز

كذبة كبرى بحجم طريق:



في السنوات الأخيرة، غدى الإعلام الغربي النقاشات السياسية والإعلامية أطروحة تقول: إن الصين تمارس ما يعرف بدبلوماسية «فخ الديون» أي إغراق الدول النامية في قروض غير مستدامة بقصد السيطرة على أصولها الاستراتيجية. هذه الرواية، التي تقدم على أنها حقيقة ثابتة، تنتشر بكثافة في الخطابات الغربية، لكنها، عند إخضاعها للتحليل الجدلي القائم على المعطيات الاقتصادية والتاريخية، تنهوى تماماً.

عروة درويش

إن الواقع، كما تكشفه الأرقام والوثائق، مختلف تماماً: فالممارسات التمويلية الصينية، لا سيما في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، تختلف جذرياً عن الصورة الكاريكاتورية التي يتبناها من يدعون لأنفسهم لقب اقتصاديين، خاصة في الدول «الطرفية» مثل: سورية، التي تُرسم لهم في الإعلام الغربي. والأسوأ من ذلك، أن استمرار تداول هذه الأسطورة يكشف عن دوافع جيوسياسية عميقة، لا علاقة لها بواقع التنمية، أو بسلوك الدائنين الفعلي.

سردية فخ الديون

في جوهرها، تعرض رواية «فخ الديون» على أن الصين مفترس جيوسياسي يستخدم أدوات التمويل للإيقاع بالدول الأضعف. وفقاً لهذه الرواية، تقوم بكين عبر بنوكها الحكومية بمنح قروض ضخمة - غالباً لمشاريع بنية تحتية عملاقة - ثم تفرض شروطاً غير متكافئة تؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى عجز الدولة المدينة عن السداد. عندها، تمتنع الصين عن إعادة الجدولة وتقوم «بمصادرة» الأصول الاستراتيجية، مثل: الموانئ أو المناجم، فتكون قد انتزعت النفوذ والسيادة بأداة الدين. ففي عام 2018 مثلاً، اتهم نائب الرئيس الأمريكي حينها، مايك بنس، الصين باستخدام «الدبلوماسية القائمة على الدين» لفرض الهيمنة على دول الجنوب. وقد ذهب أبعد من ذلك بالقول: إن «الصين لا تُغرق الدول في بحر من الديون فحسب، بل تنشئ الخناق عليهم بحزام خناق».

تعتبر قضية ميناء «هامبانثوتا Hambanthota» في سريلانكا المثال الأبرز في هذا السياق. وفقاً للرواية الرائجة، اقترضت سريلانكا مليارات من الصين لبناء الميناء، وعندما عجزت عن السداد، «أجبرتها» بكين على تسليمه لمدة 99 عاماً، مما اعتبر دليلاً صارخاً على الفخ المنصوب. ومنذ ذلك الحين، أصبحت هذه الحادثة «الرمز» المثالي لحجة فخ الديون.

أمثلة مشابهة تكررت: انتشرت في كينيا تقارير عام 2018 تحذر من أن الصين قد تستولي على ميناء «مومباسا» في حال عجزت كينيا عن سداد قروض السكك الحديدية. وفي أوغندا، ظهرت مزاعم تفيد بأن بكين قد تستولي على مطار «عنيتيبي». وزامبيا لم تسلم من هذه المزاعم، حيث حذرت بعض التقارير من احتمال فقدانها لشركات الكهرباء الوطنية. اللافت، أن وسائل الإعلام الغربية كثيراً ما تستخدم لغة درامية في هذا السياق: تصف «هواوي» مثلاً بأنها حصان طروادة لاخترق البنى التحتية الغربية، وتُشيطن سكك الحديد والموانئ الصينية على أنها «واجهات مدنية» لمشاريع توسعية. هكذا تتحول كل شركة صينية إلى تهديد أمني، وكل قرض إلى مشروع هيمنة متقن.

الواقع القائم على البيانات

على النقيض من رواية فخ الديون، يكشف

كانت قراراً اتخذته الحكومة السريلانكية لرفض احتياطي العملات الأجنبية كما أسلفنا. كانت الصفقة عبارة عن تأجير استثماري لمدة 99 سنة لصالح شركة موانئ صينية، في إطار شراكة، وليس استيلاء سيادي. ما زالت سريلانكا تملك الأرض، وما زال الميناء يدار تحت إشراف مشترك، ولم تنشأ فيه أي قاعدة عسكرية، كما يدعي البعض.

كينيا: ميناء مومباسا والدعز المفتعل

في كينيا، تصاعد الجدل عقب حصول الحكومة على قروض صينية ضخمة - تجاوزت 3,6 مليار دولار - لتمويل خط السكة الحديدية الرابط بين مومباسا ونيروبي. في عام 2018، أدى تسريب رسالة من المراجع العام الكيني إلى إثارة دعر واسع، إذ فسرها البعض بأنها تشير إلى إمكانية استيلاء الصين على ميناء مومباسا في حال عدم السداد.

لكن ما أظهرته التحليلات القانونية والتعاقدية لاحقاً، خاصة من باحثين في «مبادرة الصين-أفريقيا للأبحاث» في جامعة جونز هوبكنز، هو أن الدعز كان نتيجة تفسير خاطئ، أو تحريضي، لبيود العقد.

لم ترهن كينيا الميناء بموجب العقد، بل وقّعت «مؤسسة موانئ كينيا» على اتفاق «ادفع أو انقل» أي أنها تضمن حجماً معيناً من الشحن عبر السكة الحديدية، وإن لم يتحقق، تقضي الفرق.

البند المثير للجدل كان مجرد تنازل تقني عن الحصانة السيادية، وهو أمر شائع في العقود الدولية، ولا يعني بالضرورة رهن الأصول. فالحصانة السيادية (Sovereign Immunity) هي مبدأ قانوني دولي ينص على أن الدولة، بصفقتها كياناً ذا سيادة، لا يمكن مقاضاتها أمام محاكم دولة أخرى، ولا يمكن حجزها على أصولها، إلا إذا وافقت طوعاً على ذلك. ويلجأ المقرضون إلى الشرط بشكل واسع الانتشار لضمان حقوقهم في المطالبة بالمستحقات، أو اللجوء إلى التحكيم الدولي. ومن المهم أن ندرك بأننا هنا لا نشرع عن هذا

في فخ ديون غير قابلة للسداد. وفقاً لدراسة صادرة عن مركز التنمية العالمية «Center for Development Global» في مبادرة الحزام والطريق، هناك فقط ثمان مبددة بارتفاع خطر التعثر نتيجة القروض الصينية، أي ما يعادل 12% فقط، وحتى في تلك الحالات، لم تسجل أي حالة استيلاء صيني على أصول الدولة.

في جيوتي على سبيل المثال، التي يشكل الدين الصيني أكثر من نصف ديونها الخارجية، لم تسجل أي مصادرة أو مطالبة صينية بالأصول رغم مستويات الدين العالية. هذا يتكرر في حالات عديدة، ويظهر أن فكرة الفخ المبيت لا تتسجم مع الواقع الميداني.

هامبانثوتا: تفكيك الأسطورة

يعد ميناء «هامبانثوتا» المثال الأكثر تداولاً في خطاب فخ الديون، لكن تحليل التفاصيل يظهر عكس ما يشاع:

لم تتجاوز نسبة القروض الصينية من إجمالي ديون سريلانكا 9% عام 2016 «عام إعسار البلاد». أما النسبة الأكبر فكانت لصالح الأسواق العالمية وسندات اليوروبوند والمؤسسات الدولية.

لم تتجاوز قيمة خدمة الديون المتعلقة بميناء هامبانثوتا 67 مليون دولار سنوياً، وهو مبلغ يمثل أقل من 5% من إجمالي مدفوعات سريلانكا للديون الخارجية عام 2017.

تمثل خدمة قرض ميناء هامبانثوتا أقل من 3% من مدفوعات خدمة الدين الخارجي لسريلانكا في سنة واحدة.

الأهم وهو الذي يجب على جهابذة السورين أن ينتبهوا إليه» أن اتفاق تأجير الميناء لم يكن نتيجة تعثر في السداد، بل جاء بمبادرة من الحكومة السريلانكية التي كانت، تحت ضغط اتفاق مع صندوق النقد الدولي، تسعى لتقليص خسائرها من شركات القطاع العام، بما فيها هيئة الموانئ.

صفقة تأجير الميناء تمت مقابل مبلغ 1,1 مليار دولار، ولم تكن نتيجة تخلف عن السداد، بل

التحليل الكمي للبيانات المالية والميدانية أن الممارسات الإقراضية الصينية تختلف بشكل جوهري عن تلك الصورة الدعائية. من معدلات الفائدة وفترات السداد، إلى نسبة الديون المستحقة، مروراً بالتعامل مع حالات التعثر، لا يوجد ما يدعم فرضية الاستيلاء القسري، أو الاستراتيجية الممنهجة لاحتلال الأصول. أول ما يجب التحقق منه هو: من يشكل فعلاً العبء الأكبر على كاهل الدول النامية؟ هل هي الصين؟ الإجابة المختصرة: لا.

في القارة الأفريقية مثلاً، تمثل القروض الصينية بأكملها «بما في ذلك القروض التجارية والحكومية» حوالي 12% فقط من إجمالي الديون الخارجية، بالمقابل، فإن حوالي 35% من الديون مستحقة لصالح دائنين من القطاع الخاص، أغلبهم من مصارف وشركات غربية. أي أن أفريقيا مدينة للغرب بثلاثة أضعاف ما تدين به للصين.

تكشف كلفة سداد هذه القروض تناقضاً في الرواية الغربية أيضاً. فبينما تتهم الصين بأنها تفرض فوائد خيالية، تظهر الإحصاءات أن متوسط الفائدة على القروض الصينية لأفريقيا يبلغ حوالي 2,7% في حين تصل فوائد الديون للقطاع الخاص الغربي إلى 5% أو أكثر. ناهيك عن أن القروض الصينية غالباً ما تُمنح بفترات سماح طويلة وسداد يمتد لـ 15-20 سنة.

حسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2023، فإن ديون الصين لا تمثل سوى 6% من إجمالي الدين العام في أفريقيا جنوب الصحراء، بينما تذهب الحصة الأكبر نحو الديون المحلية والجهات متعددة الأطراف والقطاع الخاص. خلال فترة جائحة كورونا، قامت الصين بتقديم ما يعادل 63% من إجمالي تخفيف أعباء خدمة الدين في إطار «مبادرة مجموعة العشرين DSSI G20»، أي أنها تحملت النسبة الأكبر من تخفيف الديون مقارنة بجميع الدائنين الآخرين.

هذه المعطيات تقوّض بصورة قاطعة فرضية أن الصين هي الجهة الرئيسية التي تُغرق الدول

لا تحدث الرواية المعادية للصين في فراغ بل تأتي ضمن سياق تاريخي طويل من توظيف الخوف كداة للسيطرة السياسية والإعلامية

الحرير «فخ الديون» الصيني



والواقع القائم على الأدلة، فالبيانات التي يصدرها صندوق النقد الدولي ذاته، اعترفت بأن القروض الصينية ليست السبب الرئيسي لآزمات الديون، وأن بكين في معظم الحالات تقبل بإعادة الجدولة، وتمديد الفترات، أو حتى شطب بعض الفوائد. لا توجد حالة موثقة واحدة تظهر مصادرة صينية لأصول دولة نتيجة تعثر في السداد. لا يمكن الهرب من حقيقة، أن الصين هي الممول الأكبر للتنمية في العصر الحالي، يساعدنا في ذلك الفائض المالي والتجاري الهائل لديها. على مدار العقد الأول من مبادرة الحزام والطريق (2013-2023)، بلغت التزامات الصين التراكمية 1,053 تريليون دولار أمريكي، منها 634 مليار دولار في عقود البناء و419 مليار دولار في الاستثمارات غير المالية. في عام 2023، بلغ متوسط حجم صفقة الاستثمار 772 مليون دولار، وهو ثاني أعلى رقم منذ إطلاق المبادرة. في العام ذاته، وافقت الصين على قروض بقيمة 4,61 مليار دولار لشماني دول أفريقية ومؤسساتين ماليين إقليميتين، وهو أول ارتفاع سنوي منذ عام 2016. تمثل هذه القروض زيادة بنسبة 18% مقارنة بعام 2022. لا أحد ينكر وجود تحديات في بعض العقود الصينية، ولا يمكن القول: إن كل مشروع تمويلي صيني هو نموذجي. لكن شيطنة الصين عبر أسطورة ممنهجة لا تساعد على فهم العالم وتحديد الخيارات الأمثل للدول النامية، بل تعيد إنتاج ترهات الحرب الباردة ذاتها.

■ اتفاق «ادفع أو انقل (pay-or-take):» هو نوع من العقود يستخدم كثيراً في مشاريع البنية التحتية والنقل والطاقة، ويعني ببساطة: إما أن تستخدم الخدمة أو المشروع «take»، أو تدفع ثمنها على أي حال «pay». أي أن الجهة المتعاقدة - مثلاً هيئة الموانئ أو الحكومة - تتعهد بضمان حد أدنى من الاستخدام لمشروع، مثل: خط سكة حديد أو أنبوب غاز، فإذا لم يتم استخدام هذا الحد، فإنها تدفع للشركة المشغلة كأن الاستخدام قد حصل.

مصالح القوى التي تروّجها، وكيف تستفيد منها سياسياً واستراتيجياً. تسعى هذه المؤسسات للاحتفاظ بالهيمنة على أدوات التمويل والتأثير في بلدان العالم الثالث. عبر شيطنة التمويل الصيني، تسعى واشنطن إلى إقناع الدول النامية بتجنب بكين والعودة إلى الحوض الغربي - سواء عبر البنك الدولي، أو صندوق النقد، أو مبادرات، مثل «شبكة النقاط الزرقاء» التي أطلقتها الولايات المتحدة كبديل للحزام والطريق. الخطاب هنا ليس بريئاً: هو محاولة لبناء تحالف مضاد للصين شبيه بحالفات الحرب الباردة، لكن بلغة اقتصادية بدلاً من العسكرية.

تكرار نمط الدعاية الغربية

لا تحدث الرواية المعادية للصين في فراغ، بل تأتي ضمن سياق تاريخي طويل من توظيف الخوف كأداة للسيطرة السياسية والإعلامية. وتتشابه في بنائها مع حملات دعائية غربية سابقة، منذ الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية التي استعمرت الشعوب بذرائع التخلف والحاجة للحضارة، مروراً بانتشار «فرازة الشيوعية» في الخمسينيات، وصولاً لدعاءات أسلحة الدمار الشامل لدى العراق في 2003، وحماية حقوق الإنسان في ليبيا، وغيرها الكثير. يستخدم الغرب الدين بالطريقة ذاتها لترميز أجنداته الناهية. رغم أن هذه الرواية تخدم مصالح معينة، إلا أنها تلحق ضرراً فعلياً بالدول النامية نفسها، التي قد تحرم من مصادر تمويل مفيدة لمشاريعها الحيوية بسبب حملة التشويه. رواية فخ الديون قد تؤدي إلى إحجام غير مبرر عن التعاون مع الصين، حتى عندما تكون الشروط أفضل من غيرها. إن توجيه النقاش العام بهذه الطريقة المشوهة يسمح للسياسيين المرتبطين والتابعين للغرب باختيار أساليب التمويل الغربية المجففة، رغم وجود البدائل الأفضل، ويحرم الناس من الشفافية. يظهر التحليل الجدلي لدعاءات «دبلوماسية فخ الديون» الصينية فارقاً صارخاً بين الرواية الشائعة

والطريق بسبب التكلفة، ثم أعاد التفاوض حول بعضها بأسعار أقل - وقد قبلت الصين بذلك، ولم تبتد أي نية للضغط أو التهديد. الخلاصة من الحالات الواقعية على الأرض: ما من دليل موثق واحد على أن الصين قامت بالاستيلاء على أصول استراتيجية بسبب تعثر في السداد. بل إن ما يتكرر هو العكس: تفاوض، إعادة جدولة، أو شطب فوائد.

كيف تقرض الصين مقارنة بالغرب؟

من المهم هنا إجراء مقارنة منهجية بين الصين ومؤسسات، مثل: صندوق النقد والبنك الدولي، أو الدائنين الغربيين من القطاع الخاص. تأتي القروض الغربية، لا سيما من المؤسسات المالية الدولية، مقرونة بشروط سياسية واقتصادية قاسية: خفض إنفاق، خصخصة مؤسسات عامة، رفع أسعار الوقود، وتحرير العملة. هذه السياسات، المعروفة باسم «برامج التكيف الهيكلية»، أدت في بلدان كثيرة إلى تفاقم الفقر، واندلاع احتجاجات شعبية، وتآكل السيادة الوطنية. في المقابل، لا تتدخل القروض الصينية في السياسات الداخلية، ولا تشترط بإصلاحات بنوية أو مسارات أيديولوجية. صحيح أنها تشترط أحياناً استخدام شركات صينية أو ضمان موارد - وهو أمر يجب على من يوقع الاتفاق المفاوضات عليه لتحقيق أعلى نسبة نفع ممكنة للدولة التي تحصل على القرض - لكنها لا تفرض على الدول بيع ممتلكاتها أو تغيير قوانينها.

لماذا تستمر الرواية؟

إذا كانت رواية «فخ الديون» الصينية تنهار أمام الأدلة، فلماذا تحظى بهذا الانتشار الواسع؟ ولماذا تُرددها حكومات وإعلام ومراكز أبحاث غربية باستمرار؟ لا تكمن الإجابة في الوقائع المالية، بل في الديناميكيات الجيوسياسية ومحاولات المؤسسات والمقرضين الغربيين تلميع طرق النهب الخاصة بهم في الإقراض. إن فهم استمرار الرواية يتطلب التعمق في

الشرط ولا نشيطه أيضاً، بل فقط ننقل ونشرح حقيقته بعيداً عن الضخ الإعلامي المغلوط بشأنه. الأهم، أن كلاً من الحكومة الكينية والبنك الصيني الممول نغيا بشكل قاطع وجود أي رهن على الميناء. وبالرغم من الضجة الإعلامية، لم يحدث أي استيلاء، وما زالت كينيا تدير الميناء بالكامل، وتواصل سداد القرض تدريجياً.

تجارب أخرى

في عام 2021، تكررت النغمة ذاتها في أوغندا، حيث انتشرت أخبار عن احتمال استيلاء الصين على مطار «عنطبيي» بسبب شروط قرض تمويل التوسعة. رغم وجود بنود صارمة في الاتفاق، مثل: التحكم وفق القانون الصيني، وإنشاء حساب ضمان مالي، إلا أن تحقيقات لاحقة أظهرت عدم وجود أي بند يسمح للصين بالاستحواذ على المطار. أصدرت الحكومة الأوغندية والسفارة الصينية بيانات مشتركة تنفي بشكل قاطع هذه المزاعم، وأكدت: أن الصين لم تصادراً، ولا مشروعاً واحداً في أفريقيا بسبب عدم السداد. زامبيا، التي واجهت أزمة تعثر في سداد سندات «يوروبوند» عام 2020، أصبحت محور شائعات حول نوايا صينية للاستحواذ على شركات الكهرباء أو المطارات. الواقع، أن زامبيا تدين للصين بأكثر من 6 مليارات دولار، لكنها كانت في الأصل متعثرة تجاه دائنين غربيين بالدرجة الأولى. ما حصل فعلياً هو أن الصين دخلت في مفاوضات متعددة الأطراف لإعادة جدولة الدين، ولم تسجل أي حالة استحواذ أو ابتزاز. في باكستان، ورغم وجود مشكلات في بعض مشاريع الطاقة ضمن ممر الصين - باكستان الاقتصادي، وافقت الصين على إعادة التفاوض على شروط بعض الاتفاقات وأظهرت مرونة. أما في ماليزيا، فقد ألغى رئيس الوزراء مهاتير محمد عام 2018 عدداً من مشاريع الحزام

ديون الصين لا تمكّن سوى 6% من إجمالي الدين العام في أفريقيا جنوب الصحراء بينما تذهب الحصة الأكبر نحو الديون المحلية والجهات متعددة الأطراف والقطاع الخاص

50 عاماً على نقد برنامج غوتا



كان «النقد» وثيقة كتبها كارل ماركس في أوائل أيار 1875، على شكل رسالة موجهة إلى حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا SDAP، الحزب الذي كان ماركس وفريدريك إنغلز على علاقة وثيقة به. وقد سميت الرسالة بهذا الاسم نظراً لأنها تناولت بالنقد «برنامج غوتا»، وهو البيان المقترح الذي كان من المقرر عرضه خلال مؤتمر الحزب المزمع عقده في مدينة غوتا.

■ مايك روبرتس
ترجمة: قاسيون

يُعد «نقد برنامج غوتا» الوثيقة التي قدم فيها ماركس أوضح وأعمق مواقفه بشأن الاستراتيجية الثورية، ومعنى «ديكتاتورية البروليتاريا»، وطبيعة المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الشيوعية، وأهمية الأهمية في المشروع التحرري.

كان فرديناند لاسال، الناشط والسياسي الاشتراكي، يرى الدولة بوصفها تجسيدا لإرادة «الشعب» لا تعبيراً عن بنية طبقية. وقد تبنى شكلاً من «اشتراكية الدولة»، ورفض فكرة الصراع الطبقي من خلال النقابات العمالية. وبدلاً من ذلك، انطلق من صيغة الملتوية تعرف «بالقانون الحديدي للأجور»، تقول: إن أي ارتفاع في الأجور عن الحد الأدنى للمعيشة سيؤدي إلى زيادة في عدد السكان، وبالتالي إلى مزيد من المنافسة بين العمال، مما يعيد الأجور إلى مستوياتها الدنيا. ماركس وإنغلز كانا قد رفضا هذا الطرح مراراً.

عندما أرسل أنصار «أيزناخ» مسودة البرنامج الجديد إلى ماركس ليبدلي برأيه، وجد أنها متأثرة إلى حد بعيد بأفكار لاسال، فرد عليها برسالة نقدية صارمة. ولكن، عندما عقد المؤتمر فعلياً في غوتا أواخر أيار 1875، تم تبني البرنامج مع تغييرات طفيفة فقط. ولم تُنشر رسالة ماركس النقدية إلا بعد ذلك بسنوات طويلة.

في نقده، هاجم ماركس - من بين أمور أخرى - اقتراح لاسال المتعلق بـ«مساعداة الدولة»، واعتبره بديلاً زائفاً عن الملكية العامة وإلغاء الإنتاج القائم على السلع. كما لاحظ غياب أي ذكر لتنظيم الطبقة العاملة كطبقة، وهو أمر بالغ الأهمية في رأيه، قائلاً: «وهذا بالذات أمر بالغ الأهمية، لأنه يمثل التنظيم

الحقيقي للبروليتاريا كطبقة، والذي تخوض عبره معاركها اليومية ضد رأس المال». كما اعترض ماركس على استخدام مصطلح «دولة الشعب الحرة»، قائلاً: إن «الدولة ليست سوى مؤسسة انتقالية تُستخدم أثناء النضال، في الثورة، لقمع الأعداء بالقوة»، ولذلك فإن «الحديث عن» دولة الشعب الحرة» هو هراء مطلق، فما أن تصبح الحرية مطروحة، حتى تكون الدولة - بصفاتها كذلك - قد زالت». هذا التفريق كان، ولا يزال، فاصلاً حاسماً بين تصورات ماركس وإنغلز حول الدولة ما بعد الرأسمالية، وبين رؤى الاشتراكية الديمقراطية التي تتحدث عن «اشتراكية الدولة».

مرحلتان من الشيوعية

لطالما وصف ماركس وإنغلز نفسيهما بأنهما «شيوعيان» لتمييز نفسيهما عن أشكال الاشتراكية القديمة. وكانا يُعرفان الشيوعية ببساطة على أنها «انحلال نمط الإنتاج والشكل المجتمعي القائم على قيمة التبادل» والخاصية الأساسية في الشيوعية عند ماركس تكمن في إنهاء الفصل بين المنتجين «العمال» وبين السيطرة على وسائل الإنتاج. وهذا يستلزم بالضرورة نزع الطابع السلي عن قوة العمل. فالإنتاج الشيوعي، أو «الإنتاج الجمعي»، يجب أن يكون مخططاً ومنفذاً من قبل المنتجين أنفسهم، أي العمال والمجتمع، دون الحاجة إلى وسطاء طبقيين كالعامل المأجور، والسوق، والدولة.

وفي «نقد برنامج غوتا»، يوضح ماركس: أن الشيوعية تمر بمرحلتين بعد زوال الرأسمالية. ففي المرحلة الأولى: «نحن نتعامل هنا مع مجتمع شيوعي لم يتطور بعد على أسسه الخاصة، بل على العكس، هو ما يزال مشعباً ببصمات المجتمع الرأسمالي الذي ولد منه، من حيث الاقتصاد والأخلاق والفكر».

ويضيف: «في هذه المرحلة، يحصل المنتج الفردي من المجتمع - بعد اقتطاع الحصة العامة - على ما يعادل بالضبط ما قدمه له من عمل. ما قدمه هو حصته من يوم العمل الاجتماعي، أي أن وقت عمله الفردي هو جزء من يوم العمل الاجتماعي الكلي، وهو يمثل مساهمته فيه».

ويشرح ماركس أنه: «يتلقى العامل شهادة من المجتمع تؤكد أنه قدم مقدراً معيناً من العمل» بعد خصم مساهمته في الصندوق العام، وبواسطة هذه الشهادة يحصل على كمية من وسائل الاستهلاك تعادل قيمة العمل الذي قدمه. فالمقدار الذي منحه للمجتمع في شكل عمل، يستلمه من المجتمع في شكل سلعي».

ويضيف: «حتى إذا تم التخلص من قيمة التبادل، فإن وقت العمل يظل «مقياساً لتكلفة إنتاج الثروة»، لأن العمل - إلى جانب الطبيعة - هو الجوهر الأساسي للثروة».

انطلاقاً من «نقد برنامج غوتا»، يمكننا أن نستنتج وجود اقتصاد انتقالي ما بين الرأسمالية والشيوعية. خلال هذه المرحلة، يكون هناك انتقال سياسي لا يمكن فيه للدولة أن تكون شيئاً سوى «ديكتاتورية البروليتاريا الثورية». قد يبدو هذا المصطلح منفرراً لأولئك الذين اعتادوا على استخدام كلمة «ديمقراطية» بصيغتها الليبرالية الحديثة، لكن بالنسبة إلى ماركس وإنغلز، كان هذا التعبير ببساطة وصفاً لحقيقة تولي الطبقة العاملة السلطة السياسية والاقتصادية.

مصطلح «ديكتاتورية البروليتاريا» لم يكن من اختراع ماركس، بل يعود إلى الصحفي الشيوعي جوزيف فايدماير الذي نشر مقالاً بهذا العنوان عام 1852 في صحيفة ألمانية تدعى Turn-Zeitung. وفي تلك السنة، كتب ماركس رسالة إلى فايدماير قال فيها: «لقد تحدث المؤرخون البرجوازيون طويلاً عن تطور الصراع الطبقي، كما حلله الاقتصاديون البرجوازيون من زوايتهم. أما مساهمتي الخاصة، فكانت «1» إثبات أن وجود الطبقات يرتبط بمرحلة تاريخية معينة من تطور الإنتاج. «2» أن الصراع الطبقي يؤدي حتماً إلى ديكتاتورية البروليتاريا. «3» أن هذه الديكتاتورية لا تمثل أكثر من مرحلة انتقالية

تؤدي إلى إلغاء كل الطبقات وإلى مجتمع لا طبقي».

وقد تبدو الرأسمالية في ظاهرها ديمقراطية بسبب وجود انتخابات عامة وزعماء منتخبين، لكنها في الواقع ديكتاتورية لرأس المال: سيطرة لرأس المال المالي والاحتكارات الكبرى على المؤسسات «الديمقراطية». أما ديكتاتورية البروليتاريا، فتعني العكس تماماً: حكم الأغلبية العاملة التي «تُملي» إرادتها على رأس المال، لا العكس.

يجب أن يركز الإنتاج في الاقتصاد الانتقالي على خلق «قيم استخدام»، أي سلع تُنتج بناء على قرارات العمال أنفسهم لتلبية حاجاتهم الخاصة، مثل: الاستثمار في الطاقة الخضراء بدلاً من صناعة السلاح. وهذا يستدعي وجود تخطيط ديمقراطي حقيقي، وملكية جماعية لوسائل الإنتاج، ومشاركة مباشرة في اتخاذ القرار بشأن الاستثمارات والتقنيات التي تضمن التنمية الشاملة لقدرات كل عامل.

هذه المبادئ هي المؤشرات الحقيقية لديمقراطية العمال في طريقها نحو الاشتراكية أو الشيوعية. توسّعها أو اختفؤها هو المعيار لما إذا كان المجتمع يسير نحو أو يبتعد عن هدف التحرر.

صحيح أن ديكتاتورية البروليتاريا قد تبدأ في دولة واحدة، لكن لا يمكن لهذا النظام أن يتطور نحو الشيوعية - نحو «إدارة الأشياء» بدلاً من حكم البشر - إلا إذا انتشرت هذه الديكتاتورية عبر الدول الكبرى ثم على الصعيد العالمي، تماماً كما فعلت الرأسمالية.

الإنتاج الشيوعي لا ينتج بمجرد توقيع قانون من حكومة اشتراكية منتخبة، بل يتطلب «صراعات طويلة، وعبر سلسلة من العمليات التاريخية، لتغيير الظروف والناس». ومن بين هذه الظروف المحولة، ليس فقط تغيير التوزيع، بل أيضاً إعادة تنظيم الإنتاج، أو بالأحرى، «تحرير أشكال الإنتاج الاجتماعي من طابعها الطبقي الحالي، وتنسيقها بشكل منسجم وطنياً ودولياً». وهذا يعني إنهاء الإمبريالية، واستبدالها بجمعية أممية من الشعوب تقوم على التخطيط الديمقراطي والملكية المشتركة.

الإنتاج الشيوعي لا
يُنتج بمجرد توقيع
قانون من حكومة
اشتراكية منتخبة
بل يتطلب «صراعات
طويلة وعبر سلسلة
من العمليات
التاريخية لتغيير
الظروف والناس»

حديث الأمهات

في مسلسل الزير سالم للراحل حاتم علي، تنطق ضباع وهي إحدى أهم الشخصيات التي عانت من فجاعة الفقد في الحرب «الملعون» بجملة بسيطة لكنها تختزل بعداً إنسانياً عميقاً: «الأم أم يا ولدي» فقط.

■ إيمان الاحمد

ليس ثمة كلمات قادرة على وصف الألم الذي يمكن أن تشعر به امرأة وأم لتسعة أطفال نُقلت جثثهم المتفحمة إلى مكان عملها كطبيبة أطفال في المشفى. الطبيبة الفلسطينية الاء النجار اختصاصية طب الأطفال في مستشفى التحرير بمجمع ناصر الطبي، «خرجت مع زوجها الدكتور حمدي النجار ليوصلها إلى عملها، وبعد دقائق فقط من عودته، استهدف صاروخ منزلهم. استشهد تسعة من أطفالهما العشرة والذين لم يتجاوز أكبرهم 12 عاماً وبقي طفل وحيد مصاب وزوجها الذي يرقد في العناية المركزة». وتسهب في التغطية الإعلامية في وصف الغارة والحريق وكيف جرى نقل الشهداء الصغار إلى المشفى...

تتقل وسائل الإعلام الخبر المفجع لدرجة الوجد، وتضيفه إلى قائمة طويلة من أخبار الموت المستمر في غزة على يد العدو يزداد شراسة مع ازدياد أزماته الخائفة، والتي يبدو أنها وصلت إلى حدودها القصوى، في زمن يشهد تحولات كبرى على المستوى العالمي.

ثمة حقوق لا يمكن ولا يجوز التفریط بها، يعرف الفلسطيني أكثر من غيره هذه الحقيقة، ورغم أساسوية معاناته التي تجاوزت

حدود المنطق لأجيال عديدة إلا أن الحكاية المركزية لم تعد مجرد قصة بطلها عداد الموت المتداول على وسائل الإعلام، كما يريد العدو ويحاول تسويقها وترويجها من أجل بث الرعب في القلوب وتحويل الهزائم إلى انتصارات، بل هي قصة الإنسان الفلسطيني، وقصة وجوده، ليس كفرد واحد بل كمزيج من تجارب متعددة لأشخاص عاشوا المعاناة نفسها. بحيث تصبح الحكاية الخاصة

جزءاً من الذاكرة الجمعية.

تتشارك الأمهات الهموم والأوجاع. ويشاركن الأم المفجوعة حزنها، فقط لأنهن أمهات. ثمة أفكار ومشاعر تستمر عبر الزمن، يحملها الوعي الجمعي محتفظاً بجوهرها، وينقلها عبر الأجيال. يقدم الواقع الفلسطيني المشتبك بالذاكرة الجمعية رؤية عميقة للمعاناة المستمرة عبر حكايات خاصة وجميعة، بهذا المعنى تتحول فلسطين إلى فكرة والفكرة لا تموت.

تحمل الفكرة معنى النضال بشكل أساسي. ليس كشعار بل كقناعة عند الإنسان



الفلسطيني، قناعة بحتمية الانتصار وتحصيل الحقوق والعودة إلى أرضه، فيدفعه للسعي الدائم إلى إيجاد طرق للاستمرار، وتطوير المستحيل وتحويله إلى ممكن وواقع معاش. يستخدم أدوات بسيطة، مستوحياً الخيال، يبتكر مفاهيمه الخاصة. تنعكس هذه المفاهيم لتصبح قذائف وصواريخ، أو تتحول إلى نوافذ أو أبواب، وقد يصنع مناظير تغير شكل العالم وتستقطب أنظاره. بعيداً عن الجغرافيا تصبح فلسطين فكرة تستقطب وجدان الشعوب، تصبح فلسطين أكثر من مجرد مكان، إنها رمز حي للنضال المستمر ضد الموت والظلم.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



لم يتوقف نضال الشعب السوري من أجل الحريات الديمقراطية منذ الجلاء وحتى اليوم. وكان هذا النضال يسير في خط من الصعود والهبوط في الحركة الشعبية وحسب ظروف البلاد. لكنه نضال لم يتوقف يوماً. في الصورة مقال بعنوان «الشعب السوري يلخ على إطلاق الحريات العامة» جريدة الأخبار العدد 397 الأحد 11 آذار 1962.



استهداف ممنهج

نعت «نقابة الصحفيين الفلسطينيين» الإثنين 19 أيار الجاري، أربعة صحفيين هم: الصحافية نور قنديل، وزوجها الصحافي خالد أبو سيف، اللذان استشهدا مع طفلتهما في غارة استهدفت منزلهما. كما استشهد الصحافي المصور عزيز الحجار، وعثر على جثة الصحافي عبد الرحمن توفيق العبدالة الذي اغتاله العدو في جنوب غزة، بعد أيام على اختفائه. وكشفت مواقع إلكترونية عن استشهاد الصحافي أحمد الزيناتي. وقالت النقابة في بيانها «إن عدد شهداء الصحافة في قطاع غزة منذ بدء العدوان، تجاوز كل الأرقام المألوفة في العصر الحديث، في سابقة لم يشهد لها التاريخ المعاصر مثيلاً، سواء في عدد الشهداء أو وحشية الاستهداف المباشر لعائلاتهم ومنزلهم»، وأضافت: «لم تسجل أي حرب في العقود الأخيرة هذا الكم من الدم المسفوك بين حملة الكاميرا والميكروفون، ما يعكس النية الواضحة لدى الاحتلال لإبادة الحقيقة». كما وصفت الاستهداف الممنهج للصحافيين بأنه «جريمة حرب متكاملة الأركان تستوجب الملاحقة والمحكمة الدولية، فلا يجوز أن يفلت القتلة من العقاب، ولا أن تبقى دماء الإعلاميين مجرد أرقام في تقارير أممية باردة.»



«بانجورا 9»

أعلنت منظمة الشرطة الجنائية الدولية «الإنتربول» 22 أيار الجاري، توقيف 80 شخصاً في مختلف أنحاء أوروبا، بتهمة الإتجار بالممتلكات الثقافية، مشيرة إلى أن هذه التوقيفات أفضت إلى مصادرة 37700 قطعة أثرية منهوبة. وأوضحت في بيان أن هذه الحملة التي حملت اسم «بانجورا 9»، كشفت عن العملات القديمة، والآلات الموسيقية، والقطع الأثرية المنهوبة التي كانت ستباع بشكل غير قانوني عبر المواقع الإلكترونية أو شبكات التواصل الاجتماعي.

وأضافت الإنتربول التي صادرت ما يقرب من 4300 قطعة ثقافية من خلال تحقيقات عبر الإنترنت، أن المنصات الرقمية أصبحت قناة مفضلة للمتاجرين بالأشياء المنهوبة. وبالتزامن مع ذلك حذرت المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية في بيان لها من تنامي ظاهرة التنقيب غير القانوني عن الآثار، لما تمثله من اعتداء مباشر على ذاكرة سورية التاريخية. وأوضحت المديرية أن الحفر العشوائي يؤدي إلى تدمير المواقع الأثرية، ويتسبب بتلف القطع الأثرية، ويسهم بشكل مباشر في تغذية السوق السوداء وشبكات التهريب غير المشروعة، وأكدت أن القانون السوري يجرّم التنقيب غير القانوني.

الهوية الوطنية السورية بين السعة الثقافية والضيق الجغرافي



دراسة موضوع الهوية الوطنية السورية، كيفية تشكلها والتغيرات التي خضعت لها عبر المئة عام الماضية، هي واحدة من أعقد وأصعب الدراسات التي يمكن للمرء أن يعمل عليها، وهي بالتأكيد أعقد من دراسة الهوية الوطنية في بلدان، مثل: العراق، أو مصر أو فرنسا، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو روسيا...

دائماً أوسع منها؛ فحدود سورية الحديثة «السياسية»، فرضت من الخارج، باتفاقات سايكس بيكو، وبيد الاستعمار الأوروبي.

تناقض لم يتم حله

التناقض الذي تتضمنه الهوية السورية الحديثة، منذ اللحظة الأولى لإعلان المملكة عام 1920، ما يزال قائماً حتى اللحظة، ويمكن القول: إنه ازداد عمقاً.

ما نقصه بهذا التناقض هو الأمان التالي: أولاً: الحدود السياسية لسورية هي أضيق من الامتداد الثقافي والتاريخي لها، باعتبار أنها كانت دائماً جزءاً حيوياً، وأحياناً مركزياً، من إمبراطوريات أكبر وأوسع. ولذا نجد تعبيرات هذا «الضيق الجغرافي»، بالبحث عن انتماء أوسع، سواء عبر الفكرة القومية العربية، أو القومية السورية، أو الإسلامية أو حتى اليسارية الماركسية... بالنسبة لكل التيارات الاجتماعية/السياسية السورية، لم يكن من الممكن التعامل مع سورية بحدودها الحالية بوصفها «وطناً نهائياً مكتملاً»، حتى بالمعنى البرجوازي التقليدي.

ثانياً: البحث عن الانتماء الأوسع، جرى تحفيزه بشكل مستمر بخطر التفتت الإضافي؛

ففي عدد مهم من الدول حول العالم، وحيث نشأ مفهوم الدولة الوطنية الحديثة «في فرنسا بادئ الأمر»، يمكن الحديث عن الدولة كوحدة جغرافية واقتصادية وبشرية، ذات أساس واضح هو خليط بين المسائل القومية والتاريخية والثقافية والاقتصادية، وأيضاً السياسية.

في العراق أو مصر، ورغم أن الحدود السياسية للدولتين الحديثتين ليست هي ذاتها الحدود السياسية التاريخية التي تحركت بشكل مستمر توسعاً وتقليصاً، إلا أن كلا منهما كانت دائماً دولة قائمة، وفيها درجة من المركزية الواضحة، عبر جيش موحد وجهاز بيروقراطي كبير، إضافة إلى الثقافة العميقة والمتجذرة والتممايزة عن الآخرين.

في فرنسا، ورغم تعدد القوميات والعرقيات، إلا أن أساس الوحدة كان اقتصادياً/سياسياً، مع وجود بعد تاريخي غير قليل الأثر. في روسيا، يوجد الأمان معاً، الجانب الثقافي المشترك العميق، ومعها الجانب السياسي والاقتصادي الثابت نسبياً عبر مئات الأعوام. في سورية، هنالك إرث ثقافي عميق، له خصوصيته بطبيعة الحال، ولكنه غير متطابق مع الحدود السياسية لسورية، وهو

لثقافات المنطقة وتطوراتها خلال ما يقرب من ألف وخمسمائة عام. هذا الكل يتضمن أيضاً الكل الإنساني العام الذي تنتمي سورية والسوريون إليه، ويتضمن ثقافات المنطقة باختلاف قومياتها ولغاتها. يتضمن أيضاً كلاً اقتصادياً منشوداً يسمح لسورية وللسوريين ولشعوب المنطقة بالخروج من التبعية الاقتصادية التي كرسها الغرب الاستعماري طوال 400 عام... هذا الكل الاقتصادي يبدأ من الإقليم الاقتصادي الذي يضم ما يمكن تسميته بدول الشرق العظيم «سورية، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، تركيا، إيران... وغيرها»... هذه المساحة المتصلة كانت مسرحاً متصلاً لكل إمبراطورية كبيرة عاشت وازدهرت في منطقتنا، بالضبط لأنها إقليم اقتصادي طبيعي يمكنه الاكتفاء بذاته والازدهار.

ثانياً: علينا الدفاع عن حدودنا السياسية، ليس عبر القفز في الهواء نحو انتماءات أوسع، بل عبر العمل على الانتماءات الأوسع، ولكن بالتوازي مع تكريس الوحدة الداخلية للشعب السوري؛ وباب هذه الوحدة هو التوافق، وهو المواطنة المتساوية، ودولة القانون، ودولة العدالة الاجتماعية، التي لا تميز بين سوري وآخر.

بالملموس، فإن بين البنود الأساسية على جدول عمل المؤتمر الوطني العام المنشود، والذي ينبغي أن يتم في أقرب وقت ممكن، بند الهوية الوطنية السورية، بوصفها كلاً منسجماً، وبوصفها جزءاً من كل أوسع في الآن نفسه...

لأن الحدود السياسية التي أنتجتها سايكس بيكو، جرى العمل على إعادة رسمها باتجاه تفتت أكبر منذ اللحظات الأولى لتطبيقها؛ ولعل محاولات الاستعمار الفرنسي تقسيم سورية لعدة بلدان على أسس طائفية، كان المثال الأول على هذه المحاولات، وتلته محاولات مستمرة حتى اليوم، ويعبر عنها بشكل واضح اليوم، «الإسرائيلي» عبر أفعاله وتصريحاته العلنية، ما دفع ويدفع الوطنيين للتمسك بالحدود «الضيقة جغرافياً» ومحاولة البحث عن جذور عميقة لها بشكلها القائم، والدفاع عنها بوصفها حدوداً نهائية مغايرة لكل ما سواها، بل وحتى عديمة الارتباط بما سواها ضمن منطقتنا «سورية أولاً»!

الاتجاهان كلاهما يصبان في الطاحون نفسه في نهاية المطاف، ولا يقدمان حلاً واقعياً وعملياً ومبدئياً للمشكلة؛ فسورية هي جزء من كل، ولا يمكنها إلا أن تكون كذلك، وسورية هي في الوقت نفسه حدود نهائية ضمن منطقتنا، الدولة الوطنية الحديثة، يجب الحفاظ على حدودها ووحدها السياسية والاقتصادية والسكانية، ولا يجوز التفريط بها بأي شكل من الأشكال.

حل هذا التناقض يتطلب العمل باتجاهين:

أولاً: علينا تحديد الكل الذي سورية جزء منه... هذا الكل يتضمن الثقافة العربية الإسلامية بكل تأكيد، بوصف هذه الثقافة، الحاضر الحضاري

هذه المساحة المتصلة كانت مسرحاً متصلاً لكل إمبراطورية كبيرة عاشت وازدهرت في منطقتنا بالضبط لأنها إقليم اقتصادي طبيعي يمكنه الاكتفاء بذاته والازدهار